PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

الجمهـــورية الجـــزائرية الديـ
nne Démocratique et Populaire

وزارة التـعليـم العـالي و البـحث العـلمـي
المـــركـــز الجـــامـــعي
العقيد أكلي محند اولحاج
البويـــرة

Ministère de l'Enseignement Supérieu
et de la Recherche Scientifique
Centre Universitaire
Colonel Akli Mohand Oulhadj
Bouira

معهد العلوم الاقتصادية ، التجارية وعلوم التسيير
القسم:العلوم الاقتصادية.
التخصص:اقتصاد و تسيير المؤسسة.

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الليسانس

تحت عنوان

المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و دورها في تنمية الصادرات من خلال الانفتاح على الاسواق الخارجية الجزائرية

من إعداد الطلبة:

- دحماني شمس الدين
- خالف يوسف
- معيوف دحمان

تحت إشراف الأستاذ:

اسماعيل قرينات

السنة الجامعية: 2012/2011

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

الحـــمد الـــذي هـــدانا لـــــهذا و لـــولاه مـــا كـــنا لنـــهتدي

نشـكر الأستـــاذ المشـرف الـذي أمـــد لنا يد العون و

المساعدة ،كما نشكر الأستاذ المطبق الذي

فتح لنـا البـاب واسعاً لإتمام

هـــــذا العمل.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

الفهرس

مقدمـــة عامـــة

الفصل الأول: ماهية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

المبحث الأول: مدخل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.....02
المطلب الأول: تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الصغيرة 02
المطلب الثاني: معايير تحديد تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.....06
المطلب الثالث: أشكال وخصائص المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.....08
المبحث الثاني: تشخيص بيئة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.....12
المطلب الأول: المحيط القانوني للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.....12
المطلب الثاني: النظام المالي 15
المطلب الثالث: النظام الجبائي والإستثماري.....18

الفصل الثاني: الإنفتاح الإقتصادي في الجزائر وتأثيره على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المبحث الأول: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قبل الإنفتاح الإقتصادي.....22
المطلب الأول: مرحلة التسيير الذاتي للمؤسسات.....23
المطلب الثاني: مرحلة الشركة الوطنية.....23
المطلب الثالث: مرحلة التسيير الإشتراكي للمؤسسات.....24
المطلب الرابع: مرحلة المؤسسات العمومية (إعادة الهيكلة).....25

المبحث الثاني: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل الإنفتاح الإقتصادي.....29
المطلب الأول: إستقلالية المؤسسات العمومية.....29
المطلب الثاني: خوصصة المؤسسات العمومية الإقتصادية.....32
المطلب الثالث: التعديل الهيكلي، وتأثيره على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.....34

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

المطلب الرابع: الشراكة، والإنضمام للمنظمة العالمي

الفصل الثالث :الدور الوظيفي و الاقتصادي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

المبحث الأول: تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.....47

المطلب الأول: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التابعة للقطاع الخاص.....47

المطلب الثاني: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التابعة للقطاع العام.....49

المطلب الثالث: النشاطات الحرفية.....52

المبحث الثاني: الدور الإقتصادي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.....55

المطلب الأول: مساهمتها في تطور القيمة المضافة.....56

المطلب الثاني: مساهمتها في تطور الناتج الداخلي الخام.....59

المبحث الثالث: الدور الإجتماعي والوظيفي لمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.....61

المطلب الأول: توفير مناصب الشغل.....61

المطلب الثاني: تدعيم الصناعات الكبرى (المناولة).....62

الفصل الرابع: دراسة حالة :مجمع سيم/فرع اكواسيم.

المبحث الأول:معرفة شاملة عن مجمع سيم(aquasim).....73

المطلب الأول:نبذة تاريخية عن نشاة المؤسسة.....73

المطلب الثاني:.تعريف المجمع.....73

المطلب الثالث:الهيكل التنظيمي للوحدات.....74

المبحث الثاني:الانشطة و تنظيم الوحدات و تطوير اليد العاملة و الانتاج

بالمؤسسة.....78

المطلب الأول:الانشطة و تنظيم الوحدات.....78

المطلب الثاني: تطوير اليد العاملة.....80

المبحث الثالث:تطور فكرة الصادرات خارج

المحروقات.....81

المطلب الأول:الاطار المؤسساتي لترقية صادرات الجزائر.....81

المطلب الثاني:مراحل تحرير التجارة الخارجية.....85

Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

المطلب الثالث :القطاعات المساهمة في التصدير خا
المطلب الرابع :المشاكل و العراقيل التي تواجه المؤسسات المصدرة.....92

الخاتمة العامة :

المراجع :

الملاحق :

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

فهرس الجداول

الرقم	العنـــــوان	الصفحة
1	تعريف دول جنوب شرق آسيا للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة .	03
2	التعريف الياباني للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة .	03
3	المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب القانون التوجيهي للمؤسسات ص و م.	05
4	المعايير الكمية في تحديد تعريف المؤسسة .	07
5	تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أساس تنظيم العمل.	09
6	وضعية المؤسسات المصغرة الممولة حسب القطاعات .	16
7	حوصلة الضمانات المقدمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة .	17
8	نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة.	47
9	تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التابعة للقطاع الخاص.	48
10	النشاطات المهيمنة على قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة .	48
11	توزيع عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية على قطاعات النشاط.	50
12	تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية.	51
13	توزيع عدد الحرفيين حسب نوعية النشاط.	53
14	تطور عدد الحرفيين الفرديين .	54
15	تطور التعاونيات الحرفية خلال السداسي الأول من عام 2006.	55
16	تطور حصة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القيمة المضافة 1984 – 1991.	57
17	يمثل تطور القيمة المضافة خلال الفترة (94 - 98).	57
18	يمثل تطور القيمة المضافة خلال الفترة (00 - 04).	58
19	تطور المساهمة في الناتج الداخلي الخام (1997 – 2001) .	60

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

20	تطور المساهمة في الناتج الداخلي الخام خ (2001 –2005).	
21	تطور عدد عمال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بين 2004 و2005 .	61
22	تطور عدد عمال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بين 2005 و 2006 .	62
23	التجارة الخارجية الجزائرية لسنة 2006 .	82
24	الميزان التجاري خارج المحروقات حسب مجموع المنتجات لسنة 2006.	83
25	أهم المنتجات المدعمة للصادرات الصناعية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة للسنتين 2005 و 2006.	84
26	صادرات الفلاحة لقطاع المؤسسات ص و م لسنتي 2005 و 2006.	85

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

المقـــــدمة العـــــامة:

أفرزت التحولات العالمية توجهات جديدة في بعض جوانب نظريات التنمية الإقتصادية، ومن ذلك بروز أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الإقتصادية للدول، وقد أدركت الكثير من الدول هذه الحقيقة، غير أن التحولات الاقتصادية الجارية في العالم جعلت هذا النوع من المؤسسات على المحك في مواجهة المنافسة الشديدة من قبل مؤسسات الدول المتطورة، خاصة أن معظم الدول العربية قيد الإنضمام للمنظمة العالمية للتجارة والكثير منها أمضى أو في طريق إمضاء إتفاق الشراكة مع الإتحاد الأوروبي، كما أن البعض منها أمضى إتفاقيات ثنائية لإنشاء مناطق تبادل حر، ولاشك أن ذلك يفرض تحديات ضخمة على هذا النوع من المؤسسات وبالتالي على إقتصاديات هذه الدول، تجعل السلطات الإقتصادية أمام تحد ضخم لا مفر منه يدفعها إلى إتخاذ جملة من التدابير الجادة للدفع في إتجاه تشجيع إنشاء هذا النوع من المؤسسات من جهة والعمل المستمر لتأهيل الموجود منها، وتوفير كل ما من شأنه أن يديمها ويوسع قاعدة تواجدها من جهة، وأن يجعلها قادرة على الإستمرار والتطور في ظل بيئة تنافسية داخلية وخارجية نتيجة التحولات الجارية الهادفة إلى فتح الإقتصاديات المحلية للمنافسة الأجنبية، وهو تخوف ظل يراود رجال الأعمال ومنظماتهم وأرباب العمل الناشطين في هذا المجال فضلا عن النقابات العمالية ومن فوق ذلك الحكومات المشرفة على التوجيه والتنشيط الإقتصادي.

لذلك وفي سياق تحديات هذا النظام العالمي الجديد، وما طبعت من تحولات على أكثر من صعيد، شرعت الجزائر خلال السنوات الماضية في تطبيق برنامج واسع من الإصلاحات الإقتصادية والقانونية، يهدف للإنتقال من النظام الإقتصادي الموجه إلى نظام إقتصاد السوق، الذي يعتمد على حرية المبادرة وتشجيع الإستثمار الخاص بغرض مواكبة التطورات التي تعرفها السوق العالمية، حيث أصبحت الإصلاحات الإقتصادية وإعادة هيكلت المؤسسات الشغل الشاغل للدولة، والتى أدت بها إلى التغيير التدريجي للسياسة الإقتصادية بالإعتماد على قوى السوق، مما سمح بإعادة الإعتبار للمؤسسات الخاصة، والإعتراف بالدور الذي يمكن أن تلعبه في التنمية الشاملة .

كان من بين هذا التوجه بروز نمو معتبر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وخاصة القطاع الخاص، ولهذا عملت الجزائر على مواكبة التطورات الحديثة التي يشهدها العالم منذ الإنفتاح على الإقتصاد العالمي، بإمضاء إتفاق الشراكة مع الإتحاد الأوروبي وبدأ تنفيذه سنة 2001، وكذا تسارع وتيرة المفاوضات للإنضمام للمنضمة العالمية للتجارة، مما ينجر عنه فتح للأسواق الجزائرية أمام المنتجات الأجنبية التي تملك مزايا تنافسية عالية، الأمر الذي يمثل تحديا كبيراً للمؤسسات الجزائرية، وخاصة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تعاني من عدة مشاكل تعيق تطورها، مما يتطلب منها التأقلم والتفاعل مع التطورات الإقتصادية، التغيرات التكنولوجية والتنظيمية التي يعرفها العالم في ظل الإنفتاح الإقتصادي .

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

ومن أجل النهوض بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، عملت الجزائر على البحث عن إيجاد تدابير الدعم والمساعدة لتطوير هذه المؤسسات وكذا الرفع قدر الإمكان من قدراتها التنافسية، وذلك من خلال تطبيق برامج وسياسات تعمل على تأقلم هذا القطاع مع متطلبات الإنفتاح الإقتصادي الذي فرض عليها في ظل إقتصاد السوق والعولمة .

الإشكـــــــــالية :

السؤال الجوهري الجدير بالبحث والمناقشة وهو:

*** مـــا مدى مســـاهمة المـــؤسسات الصغـــيرة والمتـوسطة في الصـــادرات تنمية الصادرات الجزائرية الجزائرية ؟**

وكل هذا يؤدي بنا الى طرح التساؤلات الفرعية التي سنحاول من خلالها معالجة هذا الموضوع والإلمام قدر المستطاع بالجوانب الأساسية التي تخدمه :

1- ماهي المعايير المتخدة لتحديد تعاريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة؟

2- ماهو المحيط القانوني و المالي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة ؟

3- ما هو تأثير الانفتاح الاقتصادي على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟

4- ماهي الاجراءت المتخذة لمواكبة الانفتاح على الاقتصاد العالمي ؟

5- ماهو دور التنموي والاقتصادي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟

6- ماهي نشاطات المؤسسة التي تملك قدرات تصديرية لمنتجاتها في الاسواق الخارجية؟

7- ماهي المشاكل والمعوقات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟

وبعـد القـراءة الأولـيـة للمـوضوع يمـكن وضـع الفـرضيات الآتيـة :

- يكون حجم العمالة بالمنشاة و حجم راس المال من المعايير المتخدة لتحديد تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .
- يمثل النص التشريعي و التمويل من اهم الشخصيات لبيئة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.
- للانفتاح الاقتصادي تاثيرات متباينة على المؤسسات الصغيرة و المتوسطة يمكن الاستفادة منها
- الاستقلالية و الخوصصة و اعادة تاهيل المؤسسات كاجراءات لمواكبة الانفتاح الاقتصادي.
- المساهمة في التنمية و التوازن الاقتصادي من بين الادوار التنموية و الاقتصادية.
- تلعب المؤسسات الصغيرة و المتوسطة دورا هاما في التنمية الشاملة .
- اهم مشكل يتمثل في التنافسية و كذا صعوبة الحصول على المعلومات المضبوطة.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

أهـــداف البـــــــحث :

من خلال هذه الدراسة، سنحاول الإجابة على الأسئلة المطروحة من أجل تحقيق الأهداف المرجوّة وهي:

- ❖ إبراز مدى مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مسار الإنعاش الإقتصادي .
- ❖ تنمية و زرع فكرة إنشاء مؤسسة صغيرة أو متوسطة .
- ❖ الترويج لمفهوم التوظيف الذاتي بين الشباب ونشر ثقافة العمل الحر بينهم.

أسبـــــاب إختـــــيار المـــــوضوع :

- ❖ يعد موضوع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من بين المواضيع التي يجب الإهتمام بها .
- ❖ الميولات الشخصية لكشف مختلف جوانب الموضوع وأبعاده بإعتباره موضوع الساعة في الجزائر .

الصعـــوبات التـــي واجهـــتنا خـــلال إعـــداد البـــحث :

- ❖ قلة المراجع الحديثة المتعلقة بالموضوع بالمكتبة الجامعية .
- ❖ قلة البيانات و المعلومات المتعلقة بالموضوع، وما توفر منها يصعب الحصول عليها من مصادرها الأصلية .
- ❖ تضارب الإحصائيات والتقارير الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بين الوزارة الوصية، الديوان الوطني للإحصائيات، الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية، الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار ومختلف المؤسسات والهيئات ذات الصلة بالقطاع .
- ❖ عدم كفاية المراجع باللغة الوطنية وصعوبة ترجمة المراجع باللغة الأجنبية من حيث متطلبات الوقت والمتطلبات العلمية .
- ❖ ضيق الوقت بسبب متطلبات المواظبة على متابعة الدروس، الحضور بالمؤسسة المستقبلة وإعداد البحث في آن واحد .

المـــنهج المـتبع:

لقد تم إتباع المنهج الوصفي التحليلي الذي يعتمد على تحديد المشكلة ثم جمع المعلومات المتعلقة بالظاهرة وفق الطرق العلمية ثم تحليل هذه المعلومات وتقييمها وأخيراً الخروج بالنتائج والتوصيات.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

تقسيـــمات البـــحث:

للإجابة على الإشكالية المطروحة ومن ثم إختبار الفرضيات المطروحة، تم تقسيم البحث إلى أربعة فصول.

يتناول الفصل الأول مدخل نظري إستهل بعموميات على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ثم نتطرق للمعايير المعتمدة في تحديد مفهوم وتعريف هذه المؤسسات، وكذا أشكالها وخصائصها هذا في المبحث الأول، ثم نتناول بيئة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث نقسمها للمحيط القانوني، النظام المالي والنظام الجبائي مع النظام الإستثماري وهذا في المبحث الثاني.

وقد جاء الفصل الثاني ليقدم الإنفتاح الإقتصادي وتأثيره على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المبحث الأول والذي نقسمه إلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل الإقتصاد المركزي والإصلاحات الإقتصادية ليعقبه المبحث الثاني المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل الإنفتاح الإقتصادي الذي نتطرق فيه لخوصصة المؤسسات العمومية، التعديل الهيكلي وتأثيره على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والشراكة والإنضمام للمنظمة العالمية للتجارة.

ثم يأتي الفصل الثالث حيث يتم فيه التطرق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية، ففي مبحثه الأول نتطرق إلى التطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أما في المبحث الثاني فسنتناول الدور الإقتصادي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والدور الإجتماعي والوظيفي وهذا في المبحث الثالث والأخير من هذا الفصل.

أما الفصل الرابع فقد تطرقنا فيه لنظرة عامة حول مجمع سيم للمياه المعدنية الغازية في المبحث الاول و الانشطة وتنظيم الوحدات وتطوير اليد العاملة والانتاج بالمؤسسة في المبحث الثاني وفي المبحث الثالث سياسة ترقية الصادرات الجزائرية و القطاعات المساهمة في التصدير خارج نطاق المحروقات اما في المبحث الاخير فخصصناه للمشاكل و العراقيل التي تواجه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة المصدرة.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

مقدمة الفصل الأول: ماهية المؤسسا

تحتل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم أهمية كبيرة في مختلف الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، وكذلك في البرامج الإنمائية للمنظمات الدولية، ويرجع ذلك للدور الكبير الذي يمكن أن تقوم به هذه المؤسسات في تفعيل إستراتيجيات النمو المصاحب لزيادة فرص التوظيف ومواجهة الفقر وإعادة توزيع الدخل، وهي كلها أمور تحتل أولوية في أجندة السياسات الإقتصادية وبرامج التصحيح الإقتصادي للدول بغض النظر عن مدى تطورها متقدمة كانت أو ساعية للتقدم والنمو، نظرًا لكونها من أبرز القضايا الضاغطة على الإستقرار وإرتباطها الجوهري بقضايا التنمية الإقتصادية والإجتماعية والإستقرار السياسي وبمفهوم أدق الأمن الإقتصادي.

لذا وتأسيسا على تلك الأهمية تعتبر المنشآت الصغيرة والمتوسطة حجر الزاوية في عملية التنمية الإقتصادية والإجتماعية، ويمكن التأكيد على دورها ومردودها الإيجابي المباشر على الإقتصاد والذي يكون ملحوظا وملموسا في القضايا التالية:

- توفير فرص عمل جديدة.
- تحقيق زيادة متنامية في حجم الإستثمار
- تعظيم للقيمة المضافة.
- زيادة حجم المبيعات والصادرات.

كل ذلك يضاف إليه الدور التنموي الفعال والتكاملي مع المنشآت الكبيرة لتحقيق التكامل الكلي ما بين الأنشطة الاقتصادية.

إن القيام بدراسة وتحليل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يتطلب تحديد موضوع شامل وواضح لهذه الأخيرة يتضمن الأبعاد والمعايير المحددة لها، لكن أمام الصعوبات التي تواجه تحديد هذا المفهوم وعدم وجود مفهوم متفق عليه، يستوجب علينا تقديم مختلف التعاريف التي أعطيت لهذا القطاع في العديد من الدول كما يجب علينا كذلك ذكر خصائص هذه المؤسسات مع إبراز مختلف الحدود والفوارق التي تميزها عن باقي المؤسسات الأخرى .

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

المبحث الأول : مدخل للمؤسسات الصغيرة و المتوس

قبل دراسة وتحليل المؤسسات الصغيرة والمتوس
لهذه الأخيرة، بحيث يكون هذا التعريف مظهرا للحدود الفاصلة بين هذا النوع من المؤسسات والمؤسسات الكبيرة، والذي يحضا بالإجماع والقبول من طرف جميع أو أغلبية الباحثين في هذا الميدان.

لهذا سنحاول في هذا المبحث تحديد تعاريف للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكذا تحديد مختلف المعايير الكمية والنوعية التي يعتمد عليها لتعريف هذه المؤسسات مع الأشكال والخصائص التي تتميز بها .

المطلب الأول: تعاريف للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

تطرح إشكالية تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أكثر من جهة نظراً للتنوع في تركيبة هذا النوع من المؤسسات والذي تتداخل خصائصه مع غيره من القطاعات الأخرى، لهذا سنحاول تقديم تعاريف بعض الدول والهيئات والتعريف المعتمد في الجزائر .

الفرع الأول: التعاريف المقترحة من طرف بعض الدول و الهيئات.

كان لبعض البلدان السبق في الإهتمام والإرتقاء بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة وتذليل العديد من العوائق والمشاكل التي تواجه هذه المشروعات لإيمانها المطلق بأهمية ودور تلك المشروعات في دورة الإقتصاد والتنمية عموماً ويمكن أخذ هذه البلدان كنماذج قياسية للإستفادة منها إقليمياً، مثل تجارب اليابان، بلجيكا وألمانيا والولايات المتحدة الأمريكية و بريطانيا وأندونيسيا والهند إضافة إلى تجارب بعض الدول الآسيوية الأخرى، وهي دول نجحت في إيجاد بيئة عمل مناسبة لهذه المؤسسات، وفي مايلي نقدم بعض التعاريف المقترحة من طرف بعض هذه الدول وبعض الهيئات .

1- منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) [1]:

تعرف منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية المشروعات الصغيرة بأنها تلك المشروعات التي يديرها مالك واحد يتكفل بكامل المسؤولية ويتراوح عدد العاملين فيها ما بين10 - 50 عامل.

2-السوق الأوروبية المشتركة:

أمام الإختلاف الذي يتعلق بالتعريف المقدم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بين الدول الأوروبية عمدنا إلى إدراج التعريف المقدم في إطار السوق الأوروبية المشتركة والذي يقترحه البنك الأوروبي للإستثمار، إذ يعتبر مؤسسة صغيرة ومتوسطة تلك المنشأة التي تتميزبالمعايير التالية :

عدد العمال أقل من 500 عامل .

1 شفيق الاشقر-الصناعات الصغيرة و المتوسطة و التنمية الاقتصادية-المؤتمر العربي للمناولة الصناعية-الجزائر-15/12 سبتمبر2006-ص3

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

يصل حجم الاستثمارات الثابتة فيها إلى 79 مليو
تكون المساهمة في رأس مالها من طرف الأعوان ما

3- تعريف بلدان جنوب شرق آسيا :

تستخدم معظم دول جنوب شرق آسيا معيار العمالة و رأس المال لتعريف مؤسساتها الصغيرة، وفي الجدول التالي نبين بعض هذه الدول و المعايير المتبعة :

الجدول رقم (1): تعريف دول جنوب شرق آسيا للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة .

الدولة	عدد العمال	الأصول الثابتة
أندونيسيا	أقل من 19	500000 روبية
ماليزيا	أقل من 25	250000 دولار ماليزي
تايلاند	أقل من 50	أقل من 2 مليون BAHT
سنغفورة	أقل من 50	250000 دولار سنغافوري

المصدر : فتحي السيد عبده ابو سيد احمد-الصناعات الصغيرة و دورها في التنمية-مؤسسة شباب الجامعة-مصر-1999-ص55.

4- تعريف اليـابان :

تمثل الصناعات الصغيرة أحد الدعائم الأساسية الذي يعتمد عليه الإقتصاد الياباني، فبالإضافة إلى تعدد الأنشطة التي تعمل بها وقيامها بتوفير العديد من فرص العمل، فإن لها دور أساسي في إبتكار وخلق صناعات جديدة، وتشجيع المنافسة في السوق مما يؤدى إلى زيادة جودة وتنافسية المنتج الياباني في السوق المحلي والعالمي، وتتركز الأهمية الكبيرة للمشروعات صغيرة ومتوسطة الحجم في اليابان في قدرتها الفائقة على دعم النمو الإقتصادي العام.

وتمثل المشروعات صغيرة ومتوسطة الحجم % 79 من حجم قوة العمل، و % 99 من المنشآت التجارية، كما تقوم تلك المشروعات بإنتاج % 51 من الناتج الصناعي الياباني[1].
إستنادا للقانون الأساسي حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لعام 1963 فإن التعريف المحدد لهذا القطاع يلخصه الجدول التالي :

الجدول رقم (2): التعريف الياباني للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة .

القطاعات	رأس المال المستثمر	عدد العمال
المؤسسات المنجمية و المعملية	أقل من 100 مليون ¥	أقل من 300 عامل
للنقل و باقي فروع النشاط الأخرى مؤسسات التجارة بالجملة	أقل من 30 مليون ¥	أقل من 100 عامل
مؤسسات التجارة بالتجزئة و الخدمات	أقل من 10 مليون ¥	أقل من 50 عامل

المصدر : Roger ï Machart-Reussir NOS PME -www.wekepedia.org/consulte le :.14.03.2012. P40

5- تعريف الولايات المتحدة الأمريكية .

حسب قانون المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كان التعريف كالتالي :

1-نفس المرجع السابق-ص7

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

"مؤسسة يتم إمتلاكها وإدارتها بطريقة مستقلة"، والمتوسطة بطريقة مفصلة وذلك بالإعتماد على مـ وضع القانون حدود عليا لهذا النوع من المؤسسات والتي تتمثل في[1] :

- ❖ مؤسسات التجارة بالتجزئة والخدمات من مليون إلى 5 مليون دولار أمريكي .
- ❖ مؤسسات التجارة بالجملة من 5 إلى 15 مليون دولار أمريكي .
- ❖ المؤسسات الصناعية : عدد العمال أقل من 250 عامل .

6- تعريف فرنسـا :

لقد تم تحديد مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك بالإعتماد على معيار العمالة ورأس المال وهي :[2]

- ❖ مؤسسة توظف أقل من 500 عامل .
- ❖ مؤسسة رأس مالها لا يتجاوز 5 مليون فرنك فرنسي بما فيه الإحتياطات .

الفرع الثاني : تطور تعريف الجزائر للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة .

حاولت الجزائر في عدة مرات إعطاء تعريف للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فكانت أولها في التقرير الخاص ببرنامج التنمية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة – المخطط الرباعي (1974 -1977) الذي قامت به وزارة الصناعات والطاقة والذي تمثل في : " تسمى مؤسسة صغيرة و متوسطة كل وحدة إنتاجية :

- ❖ مستقلة قانوناً .
- ❖ تشغل أقل من 500 شخص .
- ❖ تحقق رقم أعمال سنوي أقل من 15 مليون دينار جزائري، والتي يتطلب إنشاء إستثماراتها أقل من 10 مليون دينار جزائري .

نفس الوثيقة تؤكد على أن إستعمال المؤسسة يكون بالمفهوم الواسع لها، غير أنه يشترط مايلي :

- ❖ أن تكون جميع منتجاتها صناعية .
- ❖ أن تكون هذه المنتجات غير حرفية .

ومنه يمكن إيجاد هياكل متنوعة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة منها :

- ❖ مؤسسات ولائية أو بلدية .
- ❖ فروع لشركات وطنية .
- ❖ شركات مختلطة .
- ❖ مؤسسات مسيرة ذاتيا .
- ❖ التعاونيات .

1 عثمان لخلف : دور و مكانت الصناعات الصغيرة و المتوسطة في التنمية الإقتصادية - رسالة ماجستير – معهد العلوم الإقتصادية – جامعة الجزائر- 1994 – ص11 .

2 سحوان صباح –وضعية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في ظل التحولات الإقتصادية – رسالة ماجستير- كلية العلوم الإقتصادية – جامعة الجزائر-2001 – ص14.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

❖ مؤسسات خاصة " [1].

أما المحاولة التالية لتعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فركز على المعايير النوعية و الذي يعرف المؤسسة على أنها :

" كل وحدة إنتاج أو وحدة خدمات أو الإثنين معا، ذات حجم صغير أو متوسط تتمتع بالتسيير المستقل، والتي تأخذ إما شكل مؤسسة خاصة أو مؤسسة عمومية ."

وللأهمية البالغة لهذا النوع من المؤسسات وضعت وزارة المؤسسات الصغيرة تعريفا أعطى المشرع فيه حدا للفراغ القانوني الحاصل و الجدل القائم حول هذا الموضوع.

من بين التعاريف التي تضمنها القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مايلي:

" تعرف المؤسسة الصغيرة و المتوسطة مهما كان وضعها القانوني بأنها مؤسسة إنتاج السلع والخدمات والتي تشغل أقل من 250 عامل، ولا يتجاوز رقم أعمالها 2 مليار دينار جزائري، أو لا يتعدى إجمالي حصيلتها السنوية 500 مليون دينار جزائري، وهي تحترم معايير الإستقلالية ."

ومن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفي مواده 4-5-6-7 نلخص الجدول التالي[2]:

جدول رقم (3): المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب القانون التوجيهي للمؤسسات ص و م*.

العمال	رقم الأعمال	الميزانية(الحصيلة السنوية)	نوع المؤسسة
أقل 10 عمال **من10 إلى 49 عامل** **من 50 إلى 250 عامل**	**أقل من 20 مليون دينار** **أقل من 200 مليون دينار** **من 02 إلى 200 مليون**	**أقل من 10 مليون دينار** **أقل من 100 مليون دينار** **من 100 إلى 500 مليون**	**مؤسسة مصغرة** **مؤسسة صغيرة** **مؤسسة متوسطة**

المصدر : من إعداد الطلبة (الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية-حسب القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة – المواد 4-5-6-7)-العدد77-ديسمبر2001-ص3

ويقصد في هذا القانون بـ:

الأشخاص المستخدمون :

عدد الأشخاص المأجورين بصفة دائمة خلال السنة، أما العمل المؤقت أو العمل الموسمي فيعتبران أجزاء من وحدات العمل السنوي .(السنة التي يعتمد عليها هي تلك السنة المتعلقة بآخر نشاط حسابي مغلق).

المؤسسة المستقلة :

كل مؤسسة يمتلك رأس مالها مقدار 25% فأكثر من قبل مؤسسة أو مجموعة شركات لا ينطبق عليها تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

التعريف المقترح :

1 عمار سلامي – الصناعات الصغيرة و المتوسطة و التنمية الاقتصادية – دار النشر – المؤسسة الوطنية للكتاب – الاردن-2003-ص 34 .

2 الجمهورية الجزائرية الدموقراطية الشعبية/الجريدة الرسمية – القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة – العدد 77 – ديسمبر 2001 – ص7- 8 .

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

أمام تعداد المعايير التي تقسم بمقتضاها المؤ
الإقرار بوجود خلافات جوهرية مابين مختلف أصناف

تطورها، ومنه فإن التعريف المعتمد الذي إعتمدناه في هذه الدراسة يرى بأن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي كل :

" مؤسسة أو وحدة صناعية أو خدمية خاصة أو عامة، والتي تشغل أقل من 500 عامل، تتميز بالعمل المستمر والمنظم .

المطلب الثاني : معايير تحديد مفهوم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة .

يواجه الباحثون والدارسون صعوبة في الإتفاق على تحديد تعريف موحد لتصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ويختلف التصنيف نسبيًا باختلاف الدول وقطاعات الأعمال التي تنتمي إليها تلك المشروعات، إلا أنه هناك إتفاق عام على عدد من المعايير التي يتم على أساسها تعريف المشروعات الصغيرة مثل[1]:

- ❖ حجم العمالة بالمنشأة.
- ❖ حجم رأس المال المستثمر.
- ❖ القيمة المضافة لمنتجات تلك المنشأة.
- ❖ تعاريف أخرى وفقًا للخصائص الوظيفية مثل نوع الإدارة أوالتخصص أوأساليب الإنتاج.

تكمن صعوبة تعريف دقيق وشامل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى إختلاف المعايير المستخدمة في قياس حجم المشروع أو المؤسسة، فأغلب الدراسات والبحوث التي قدمت في هذا الشأن تركز على ضرورة تحديد ماهية هذه المؤسسات بالإعتماد على مختلف المعايير، والمؤشرات نذكر منها مايلي :[2]

الفرع الأول : المعايير الكمية .

يتحدد حجم المؤسسة بجملة من المعايير الكمية والإحصائية التالية :

1- مؤشرات تقنية :

1-1 عدد العمال[3] :

يعتبر معيار العمالة أحد المعايير الكمية للتفرقة بين المؤسسات الصغيرة والكبيرة، فهو أكثر المعايير شيوعاً نظراً لسهولة إستعماله .

يتأثر حجم المؤسسة الصغيرة بالحالة الإقتصادية للدولة من حيث كونها نامية أو متقدمة، فالدول المتقدمة كاليابان ، أمريكا وإنجليترا على سبيل المثال يتراوح الحد الأقصى لعدد العمال بين 200 و500 عامل، بينما يقل هذا العدد في الدول النامية كالهند ومصر فيتراوح بين 09 و100 عامل .

بالإضافة إلى معيار العمالة نجد معايير أخرى نذكر منها :

- ❖ حجم الإنتاج والمبيعات في المؤسسة .

1 شفيق الاشقر–نفس المرجع السابق–ص4

2 لخلف عثمان – نفس المرجع السابق– ص06

3 فتحي السيد عبده أبو سيد أحمد –نفس المرجع السابق–ص 48 .

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

❖ القيمة المضافة .

2- المؤشرات النقدية :من بين المؤشرات النقدية نذكر :

رأس المال :

يعتبر رأس المال المستخدم بالمؤسسة أحد المعايير الكمية للتمييز بين المؤسسات الكبيرة والأخرى الصغيرة، ويقصد بهذا المعيار المؤسسات التي تتميز بإنخفاض حجم رأس المال المستثمر بها والذي يختلف من دولة إلى أخرى، وهنا تبرز مشكلة تحديد المقصود برأس المال .

هل هو رأس المال المستثمر الثابت أو العامل ؟.

يأخذ على هذا المعيار على أنه لا يصلح بمفرده لتعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث تختلف قيمة النقود من دولة إلى أخرى، بل تختلف في الدولة الواحدة حسب معدلات التضخم و الحالة الإقتصادية بصفة عامة، ويفضل عدم إستخدام هذا المعيار بمفرده، حيث يمكن إستعماله مع معيار آخر مثلا العمالة ورأس المال .

في الجدول التالي نوضح إستعمال هذه المعايير في عدة بلدان من مختلف مستويات النمو.

الجدول رقم (4): المعايير الكمية في تحديد تعريف المؤسسة .

البلد	عدد العمال	رأس المال المستثمر
اليابان	أقل من 300 عامل	-
فرنسا	أقل من 500 عامل	أقل من 5 مليون فرنك فرنسي
الجزائر	أقل من 500 عامل	15 مليون دينار
فنلندا	أقل من 350 عامل	أقل من 5 مليون فرنك فلندي
الولايات م أ	أقل من 300 عامل	-
الهند	-	750 ألف روبية
الأرجنتين	مؤسسة صغيرة من 10إلى15	أقل من 20 ألف دولار
بريطانيا	مؤسسة صغيرة أقل من 200 مؤسسة متوسطة أقل من 500	- -
السويد	مؤسسة صغيرة أقل من 50 عامل	-

المصدر : سلامي عمار-المؤسسات الصغيرة و المتوسطة –رسالة ماجستير-الجزائر-1980-ص50.

الفرع الثاني : المعايير النوعية .

لايكفي الإعتماد على المعايير الكمية لوضع تعريف شامل وواضح للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتبيان حدودها الفاصلة بينها وبين المؤسسات الأخرى، بل يتعداها إلى إضافة معايير نوعية تسمح بإبراز خصائص هذا النوع من المؤسسات، ومن هذه المعايير نذكر :

Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

المسؤولية :

ونعني بها المسؤولية المباشرة والنهائية لصاحب المؤسسة له تأثير على طبيعة التنظيم والإدارة، يقوم صاحب المؤسسة بعدة وظائف كالإدارة، التسويق ، الإنتاج، والتي توزع على عدة أشخاص في المؤسسة الكبيرة .

الملكية :

يعتبر هذا المعيار من المعايير الهامة، حيث نجد أن أغلب المؤسسات صغيرة ومتوسطة تابعة للقطاع الخاص في شكل شركات أشخاص، شركات أموال، مشروعات فردية أو عائلية.

حصة المؤسسة من السوق :

بالنظر للعلاقة الحتمية التي تربط المؤسسة بالسوق، كونه الهدف الذي تؤول إليه منتجاتها، فهو يعتبر مؤشراً لتحديد حجم هذه المؤسسة بالإعتماد على وزنها وأهميتها داخل السوق، الذي كلما كانت حصة المؤسسة فيه كبيرة وحظوظها وافرة أعتبرت هذه المؤسسة كبيرة، أمل تلك التي تستحوذ على جزء يسير منه وتنشط في مناطق ومجالات محدودة فتعتبر من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

لكن يصعب تطبيق هذا المعيار في حالات عديدة منها حالة منافسة تامة أي وجود عدد كبير من المنتجين كل واحد منهم ينتج جزء ضئيل من الحجم الإجمالي المعروض في السوق، أما الحالة الثانية فهي حالة الإحتكار التام حيث يوجد منتج واحد فقط، وأخيراً حالة إحتكار القلة أي عدد قليل من المنتجين يسيطرون على السوق [1].

طبيعة الصناعة :

تعرف المؤسسة حسب هذا المعيار حسب الطبيعة الفنية للصناعة، أي على أساس مدة إستخدام الآلات في إنتاج المنتوج، فمثلا تحتاج بعض الصناعات لإنتاج سلعها إلى وحدات كبيرة نسبيا من العمل ووحدات صغيرة نسبيا من رأس المال، كمثال نأخذ بعض الصناعات الإستهلاكية الخفيفة أين يكون الإنتاج الصغير هو الأنسب بينما يكون العكس بالنسبة للصناعات الأخرى كالصناعات الثقيلة، الصناعات الهندسية و الكهربائية .

المطلب الثالث : أشكال وخصائص المؤسسات الصغيرة و المتوسطة .

إن تنوع مجالات وأنشطة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وطبيعتها فرض على هذا النوع من المؤسسات أخذ أشكال عديدة وخصائص تميزها عن المؤسسات الأخرى .

الفرع الأول : أشكال المؤسسات الصغيرة و المتوسطة .

تصنف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب عدة معايير منها :

1- حسب طبيعة التوجه.

و نجد عدة مؤسسات مصنفة حسب هذا المعيار منها :

1-1 مؤسسات العائلية :

وهي تلك المؤسسات التي تكون محل إقامة صاحب المؤسسة والتي تكون في غالب الأحيان مكونة من مساهمات أفراد العائلة، تقوم بإنتاج سلع تقليدية بكميات محدودة، كما يمكن أن يقوم بإنتاج سلع لفائدة المصانع أي القيام بعملية المناولة.

2-1 المؤسسات التقليدية :

1 عمر صخري – مبادئ الإقتصاد الوحدوي – ديوان المطبوعات الجامعية ï الجزائر-2002 – ص 88 – 144 .

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

يشبه هذا النوع من المؤسسات النوع السابق لا
العائلة، إنتاجها تقليدي تنشط في ورشات صغيرة مس
بسيطة .

3-1 المؤسسات المتطورة والشبه متطورة .

تتميز هذه المؤسسات بإستخدامها لتقنيات و تكنولوجيات الصناعة الحديثة .

2- حسب طبيعة المنتجات .

ونميز في هذا التصنيف ثلاثة أنواع هي :

1-2 مؤسسات إنتاج السلع الإستهلاكية :

هي المؤسسات التي تنتج السلع الإستهلاكية :

- ❖ المنتجات الغذائية .
- ❖ تحويل المنتجات الفلاحية .
- ❖ منتجات الجلود .
- ❖ الورق ومنتجات الخشب ومشتقاته .

2-2 مؤسسات إنتاج السلع والخدمات :

ويضم المؤسسات التي تنشط في المجالات التالية :

- ❖ قطاع النقل.
- ❖ الصناعات الميكانيكية والكهربائية.
- ❖ الصناعات الكيميائية والبلاستيكية.
- ❖ صناعة مواد البناء .

3-2 مؤسسات إنتاج سلع التجهيز :

يتميز هذا النوع من المؤسسات بإستخدام معدات وأدوات ذات تكنولوجيا حديثة لتنفيذ إنتاجها، فهي تتميز بكثافة رأس المال .

3- على أساس تنظيم العمل .

جدول رقم(5) تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أساس تنظيم العمل.

الإنتاج العائلي	النظام الحرفي		النظام الصناعي للورشة المنزلي			نظام التصنيع	
إنتاج مخصص للإستهلاك الذاتي	عمل في المنزل	ورشات حرفية	عمل صناعي في المنزل	ورشة شبه مسقلة	مصنع صغير	مصنع متوسط	مصنع كبير
1	2	3	4	5	6	7	8

r.morse la petit industrie moderne et le developpment .www.wekepedia.org.consulte le :12.04.2012 .P2

يمكن التفريق بين نوعين من المؤسسات هما :

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

3-1 مؤسسات غير مصنعة :

وهي الشركات المشار إليها بـ 1-2-3 في الجدول .

يعد لإنتاج العائلي أقدم شكل من أشكال المؤسسات من حيث التنظيم، أما النظام الحرفي فهو النشاط الذي يقوم به شخص واحد أو عدة أشخاص، ويكون في الغالب عمل يدوي يقوم بالإنتاج حسب طلب الزبائن .

2-3 مؤسسة مصنعة:

وهي المؤسسات المشار إليها بـ 4-5-6-7-8 ، يقوم هذا النوع من المؤسسات بالجمع بين الصانع الصغيرة والكبيرة، يتميز هذا النوع بإستخدام أساليب التسيير الحديثة وتعقيد العملية الإنتاجية وكذا تنوع السلع المنتجة وإتساع الإنتاج.

4- المقـاولة مـن البـاطن.

يتميز أسلوب المناولة الصناعية بالمرونة والقدرة على التأقلم مع متطلبات السوق المتجددة حسب مستوى ونوع المهام التي تسعى المنشآت المعنية إلى تحقيقها، و هناك صيغ كثيرة في هذا المجال يمكن الأخذ بإحداها حسب الاستراتيجيات التي تتبناها المنشآت الصناعية في هذا الميدان.

وسنعرض ملخصا لأهم هذه الصيغ:[1]

1-4 منـاولة طـاقة الإنتـاج:

يقصد بها قيام المنشآت المقدمة للأعمال رغم توفرها على البنى اللازمة بإبرام عقد المناولة مع منشآت أخرى متخصصة لمواجهة ارتفاع مؤقت في الطلب أو عطل فني أصاب أجهزتها أو إبرام عقود طويلة المدى بهدف الإحتفاظ بطاقة إنتاجية مرتفعة في صناعة معينة باستغلال طاقات إنتاجية متوفرة في محيطها الخارجي.

2-4 منـــاولة التخصص:

في بعض الحالات لا تتوفر المؤسسات الآمرة بالعمل على البنى الأساسية اللازمة أو التقنيات والتخصصات المطلوبة لصناعة منتوج معين و لمواجهة طلبها في السوق تلجأ في هذه الحالة إلى التعاقد مع مؤسسات متخصصة(مناولة) تتوفر على التجهيزات والتكنولوجيا اللازمة لصناعة المنتوج المطلوب حسب شروط المنافسة.

3-4 منـاولة الخدمـات:

يؤدي محيط المؤسسات إلى أداء خدمات عديدة ومختلفة في تشريعات العمل، التجارة، التسيير المحاسبي المالي، المعلوماتي، البيئة، النقل، الأمن، التأمينات، الجمارك، الجباية لاسيما ميدان التصليح الصناعي، ولم يصبح ممكنا للمؤسسات أن تشمل كل هذه التخصصات وتفصل اللجوء إلى المكاتب والمؤسسات المتخصصة كما يفرض التطور التكنولوجي حتما من المؤسسات اللجوء إلى المناولة لأداء عدة أعمال كانت تقوم بها بنفسها.

يتطلب هذا النوع من المناولة كفاءة ونظاماً متخصصاً أين تقوم بورصات المناولة والشراكة بدور كبير لاسيما للآمرين بالعمل.

[1] عبد الرحمن بوعلي – مبررات الانتقال من النظام المدمج إلى نظم شبكة الانتاج– المؤتمر والمعرض العربي الأول للمناولة الصناعية الجزائر 12-2006/09/15.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

4-4 منـاولة الصيـانة:

فيما يخص مناولة الصيانة فهي خليط من الخد
هذا المظهر للمناولة هو مجال واسع مقنن بقواعده الخاصة التي تصب في سؤال أساسي الذي يجب للمؤسسات أن تطرحه على نفسها وهو هل يمكن القيام بهذه الأعمال بدون اللجوء إلى المناولة أم لا ؟.

يبقى هنا الجواب مرتبطا بالمعايير الإقتصادية التي تطرح مشكل أسعار عمليات الصيانة، في هذا الإطار تعتبر المناولة ذات أهمية قصوى فهي تمكن من تخفيض أسعار عملية للصيانة والحد من وقت توقف الآلات.

الفرع الثاني : خصائص و مميزات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دوما عن باقي المؤسسات بمجموعة من الخصائص جعلتها قادرة على منافسة المؤسسات الكبرى، يمكن حصر هذه الخصائص فيما يلي:[1]

1- الخصائص المتعلقة بإقامة و تشغيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة:

❖ **إنخفاض الحجم المطلق لرأس المال الازم لإنشاء وتشغيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .**

تكون هذه الخاصية أكثر جاذبية لصغار المدخرين لتكوين مؤسسات صغيرة ومتوسطة، والذين يميلون إلى أنماط الإستثمار والتوظيف التي لا تحرمهم من الإشراف المباشر على إستثماراتهم .

❖ **إختلاف أنماط الملكية :**

يرتبط إنخفاض الحجم المطلق لرأس المال لإقامة وتشغيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بأشكال معينة للملكية والتي غالبا ما تكون فردية أوعائلية أوشركات الأشخاص.

تساعد هذه الأنماط من الملكية على إستقطاب وإبراز الخبرات والمهارات التنظيمية والإدارية في البيئة المحلية وتنميتها.

❖ **الجانب التنافسي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة :**

ترتبط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إرتباطا وثيقا بالمنافسة في السوق، علما أن حجم الوحدة المنتجة صغير جدا فنادرا ما نجد مؤسسة صغيرة أو متوسطة تفرض سيطرتها على السوق، إلا في حالات إستثنائية وظرفية .

2- الخصائص المتعلقة بنشاط المؤسسات الصغيرة و المتوسطة :

❖ **إنخفاض مستويات معامل رأس المال / العمل :**

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تكون أكثر قدرة على إستعاب فائض العمالة، كما أن إستخدامها للتكنولوجيا الأقل تعقيداً أو أقل كثافة رأسمالية .

[1] كتفي سامي – أثر الشراكة الجزائرية مع الإتحاد الأوروبي على المؤسسات و الصناعات الصغيرة والمتوسطة – مذكرة لنيل شهادة الليسانس – كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير– الجزائر–2007–ص33 .

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

❖ **إنخفاض رأس المال الأجنبي المستثمر :**

وهنا يمكن طرح فرضيتين :

- الأجانب لا يحبذون الإستثمار في هذا القطاع .
- مالك المؤسسة يتجنب الشراكة مع الأجانب للمحافضة على الطابع العائلي للمؤسسة.

❖ **إنخفاض القدرات الذاتية على التوسيع والتطوير والبحث :**

تكون نتيجة إنخفاض الطاقات الإنتاجية، التنظيمية والتمويلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

❖ **إهتمام المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالجانب الإجتماعي :**

بما أن المؤسسة مرتبطة بالعائلة فهي التي تخلق الثروة وتوفر العمل لأفرادها .

❖ **صغر حجم الؤسسة :**

تساعد هذه الخاصية على إنتشار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مختلف المناطق الجغرافية، كما يساعد على التنويع في مجالات الأنشطة الصناعية[1] .

المبحث الثاني :تشخيص بيئة المـؤسسات الصغيرة و المتـوسطة .

نهدف من خلال تشخيص بيئة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى تبيان خصائص المحيط الذي تنشط فيه المؤسسات والمشاكل التي تواجهها، وكذا الجهود المبذولة لتحسين وتوفير بيئة تلائم نشاط وخصائص هذا القطاع.

المطلب الأول : المحيط القانوني :

يمثل النص التشريعي مشروعاً حضارياً واعياً ومؤشراً قوياً على النوعية في مسار التحولات العميقة التي تشهدها البلاد وكذا تطور هذا النوع من المؤسسات .

سوف نقسم تطور النص التشريعي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى المراحل التالية:

الفرع الأول : المرحلة الممتدة ما بين 1962 – 1984 :

لقد عرفت الجزائر منذ الإستقلال حركة من التعديلات والتشريعات المتعلقة بالإشتثمارات والإستثمارات الأجنبية تحديداً، فخطة التنمية المتعددة آن ذاك لم تعرف إنفتاحاً إتجاه الإستثمار الخاص الوطني، فقد كانت مشاريع التنمية كلها بيد الدولة فاسحة المجال وضمن إطار محدد للإستثمار الأجنبي .

إذ مباشرة بعد الإستقلال أقرت الحكومة بأول قانون يتعلق بحرية الإستثمار، وهو القانون رقم 63/277 الصادر بتاريخ 26 جويلية 1963 والذي لم يكن له الأثر الكبير على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

في سنة 1966 وتطبيقا لتعليمة مجلس الثورة فيما يتعلق برأس المال، مكانه، أشكاله والضمانات الخاصة به في إطار التنمية الإقتصادية صدر الأمر رقم 66/284 المؤرخ في 15 سبتمبر 1966، فقد وضع هذا الأمر للتكفل الحقيقي بالإستثمارات الخاصة أجنبية كانت أم وطنية، والذي سد الثغرات والنقائص التي كانت تشوب قانون الإستثمارات لسنة 1963 .

---

1 بن نذير نصر الدين – الإبداع التكنولوجي في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الصناعية – رسالة ماجستير-الجزائر – 2002 – ص 22 .

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

لقد أقر هذا القانون (1966) ضرورة إعطاء م
والوطني ووضع لذلك مبادئ وأسس وضمانات تحكم
وبعدها لم يرد أي نص قانوني خاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة حتى سنة 1982 حيث صدر القانون رقم 982/11 المؤرخ في 21 أوت 1982 (إطار تشريعي وتنظيمي يتعلق بالإستثمار الإقتصادي الوطني الخاص) والذي كان يهدف إلى تحديد الأدوار المنوطة بالإستثمارات الإقتصادية للقطاع الخاص وكذا إطار ممارسة النشاطات الناجمة عنها وشروطها (المادة 01)، وقد فصل القانون بصفة نهائية في كيفية الحصول على رخصة والحدود القصوى للإستثمار (المادة 11) إشارة واضحة إلى الصناعات الصغيرة والمتوسطة.

الفرع الثاني : المرحلة الممتدة مابين 1984 – 1991 :

تميزت هذه المرحلة بصدور القانون رقم 88/25 المؤرخ في 12 جويلية 1988 حيث بدأت التشريعات التنظيمية الخاصة بالإستثمارات تشهد مرونة إتجاه الإستثمار الخاص والذي حرر سقف الإستثمار فيه، والذي سمح للمستثمرين الخواص بالإستثمار في قطاعات متعددة ماعدى تلك التي تعتبرها الدولة من القطاعات الإستراتيجية .

ومن جملة الأهداف التي جاء بها هذا القانون نسجل مايلي [2]:

- ❖ إحداث التكامل الإقتصادي بين القطاعين العام و الخاص .
- ❖ خلق نشاطات منتجة و مصدرة خارج نطاق الهيدروكربوني .
- ❖ دعم القطاع الخاص لتوفير مناصب الشغل في ضل عجز القطاع العام على إحتواء الطلب المتزايد في سوق العمل .

ورغم ما تضمنه هذا القانون من تحفيزات غير أنه لم يهتم بالتحفيزات الجبائية والتنظيمية الكفيلة بتجسيدها تاركاً ذلك للقوانين المالية .

بعدها جاء القانون رقم 90/10 المؤرخ في 14 أفريل من سنة 1990 والمتعلق بالقرض والنقد، حيث جاء هذا القانون لإرساء مبدأ توحيد المعاملة بين المؤسسات الخاصة والعامة بالنسبة لإمكانيات الحصول على الإئتمان وإعادة التمويل .

الفرع الثالث : المرحلة الممتدة مابين 1994 – 2004 :

صدر القانون رقم 91/19 المؤرخ في 19 فيفري 1991 والمتضمن تحرير التجارة الخارجية والذي يضمن حرية التجارة الخارجية ويخضع القطاعين العام والخاص لنفس المعايير والشروط المتعلقة بعمليتي الإستيراد والتصدير .

أما القانون رقم 93/12 المؤرخ في 13 أكتوبر 1993، وهو القانون المتعلق بترقية الإستثمار .

جاء هذا القانون لتدعيم وتعزيز إرادة تحرير الإقتصاد والسياسة الجديدة لترقية الإستثمار، لكن في الواقع إصطدم تطبيق نصوص هذا القانون بركود المحيط الذي كان يفترض أنه في خدمة الإستثمار، إذ أن البيروقراطية والمشاكل المتعلقة بتسيير العقار الصناعي قد أدت إلى عدم فعاليته .

---

1 الجمهورية الجزائرية الديموقرطية الشعبية–الجريدة الرسمية – نفس المرجع–ص12.

2الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية– الجريدة الرسمية – نفس المرجع–ص15.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

ولتقديم التصحيحات الضرورية وإعطاء نفس بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أنشأت وزارة بموج صفر 1415 الموافق ل 18 يوليو 1994 وكذا المرسوم رقم 190 /2000 المؤرخ في 09 ربيع الثاني 1421 الموافق ل11 يوليو 2000 والذي حدد صلاحيات هذه الوزارة، نذكر منها مايلي :[1]

- ❖ حماية طاقات المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة وتطويرها .
- ❖ ترقية الإستثمارات المنشأة والموسعة والمطورة للمؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة .
- ❖ ترقية وسائل تمويل المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة .
- ❖ ترقية المناولة .
- ❖ التعاون الدولي والإقليمي والجهوي في هذا المجال .
- ❖ تحسن فرص الإستفادة من العقار الموجه لنشاطات الإنتاج والخدمات .
- ❖ تعزيز القدرة التنافسية للمؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة .
- ❖ تنسيق النشاطات مع الولايات والفضاءات الوسيطة .
- ❖ إعداد الدراسات القانونية والإقتصادية المتعلقة بهذا القطاع .
- ❖ تجهيز المنظومات الإعلامية لمتابعة نشاطات هذا القطاع ونشر المعلومات الإقتصادية .
- ❖ ترقية التشاور مع الحركة الجمعوية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

ولتقديم التقديم التصحيحات الضرورية وإعطاء نفس جديد لترقية الإستثمار، جاء القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تحت رقم 01/18 المؤرخ في 27 رمضان من سنة 1422 الموافق ل 12 ديسمبر 2001، ليحدد من خلاله الإطار القانوني والتنظيمي الذي تنشط فيه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وكذا آليات وأدوات ترقيتها ودعمها .[2]

أما قانون تطوير الإستثمار وهو القانون رقم 01/03 المؤرخ في 2001/08/20 والمتعلق بتطوير الإستثمار، والذي أتى كمراجعة لقانون الإستثمار لسنة 1993 .

كما تم إنشاء صندوق ضمان القروض بالمرسوم رقم 373/02 المؤرخ في 11 نوفمبر 2002 طبقا للمادة 14 من القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مع إنشاء فضاءات للتشاور والحوار والإتصال والتي أشار إليها في المواد 12 -25 من القانون التوجيهي والتي تمثلت في إنشاء مجلس وطني إستشاري وكذا المجلس الوطني لترقية المناولة .[3]

المطلب الثاني : النظام المالي :

يعتبر التمويل أهم مشكل من مشاكل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومنها الحصول على القروض البنكية، مما دفع بالوزارة الوصية إلى وضع تدابير الدعم المالي وإنشاء المؤسسات المالية المتخصصة في تمويل هذا القطاع وإستخدام الأدوات الحديثة في مجال

1الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية- الجريدة الرسمية – المرسوم التنفيذي المتضمن تحديد صلاحيات وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة – العدد 42 – ص 02 .

2 الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية-الجريدة الرسمية-نفس المرجع-ص 12

3 محمد نعمان بتيش – الإستثمار بوابة الإزدهار – مجلة فضاءات – 02 مارس 2003 -الجزائر– ص 10 – 11 .

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

التسيير [1] ، كما بذلت جهود لابأس بها من أجل تعد
الزمن (1990 – 2000) رصدت لها قيمة مالية مع

إن تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة سواء تعلق الأمر بالإستغلال الحالي لها أو بتطويرها في المستقبل يبقى أحد العوامل الأكثر تأثيرا في حياة هذه المؤسسات، ومن أكبر المشاكل والضغوطات التي يواجهها المستثمر هو الحصول على التمويل الازم لإنجاز المشروع .

كما أن طريقة الحصول على القرض مازالت تتسم بضعف إعلامي، هذه العراقيل وأخرى ناتجة عن تشابك عدة عوامل نذكر منها :

- ❖ العلاقة السيئة التي تربط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع البنوك .
- ❖ غياب آليات تغطية المخاطر المتصلة بالقروض الممنوحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (خطر الصرف , تغير نسب الفائدة ....).
- ❖ غياب التمويل الإمتيازي .
- ❖ غياب الأموال الكافية للضمان .

فالمشاكل التي تعاني منها المؤسسات المصرفية، وعدم قدرة المؤسسات الإنتاجية على تغطية إحتياجاتها وتمويل إستثماراتها صعب من إمكانية وجود مصادر تمويلية تضمن تغطية إحتياجات التمويل وبالتالي التهديد بالزوال لقطاع يعتمد عليه للمضي نحو إقتصاد السوق .

فعلى الرغم من صدور قانون النقد والقرض (1990/10) والذي فسح المجال أمام القطاع الخاص للإستثمار في قطاع المصارف والمؤسسات المالية الأخرى فلم يلعب دوره كوسيط مالي و نقدي ، بحيث تعيش البنوك الجزائرية والمؤسسات المالية بصفة عامة وضعية مالية صعبة نتيجة لتسيير الديون الضخمة الممنوحة لقطاع إقتصادي عمومي مختل هيكليا .

ورغم بداية تسديد سندات الخزينة العمومية التي تمثل رؤوس الأموال التي إستدانتها المؤسسات الإقتصادية العمومية من البنوك العمومية نتيجة الزيادة التي عرفتها الجباية البترولية خلال السنوات الماضية، فهذا لم يؤدي إلى زيادة ملموسة للقروض لفائدة المؤسسات الإقتصادية .

ولإنعاش قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قامت الدولة بمجموعة من الإجراءات نذكر منها ما يلي :

- ❖ إصدار قانون النقد والقرض (10- 1990) .
- ❖ رفع القروض الموجهة للقطاع الخاص بـ 32 % وهذا بين سنتي 1998-2000 .
- ❖ توقيع بروتوكول مع خمسة بنوك (البنك الوطني الجزائري – بنك التنمية الريفية – القرض الشعبي الجزائري – بنك التنمية المحلية و الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي)، يتفق فيه الكل على ترقية الوساطة المالية المشتركة بينها وبين قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكان ذلك في 23 ديسمبر 2001 .[3]
- ❖ إنشاء وكالة ترقية، دعم ومتابعة الإستثمارات والوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب ANSEJ التي ساهمت في رفع مبلغ الإعفاءات التي بلغت 32.7 مليار دينار في 31 ديسمبر 2000 والذي إستفادت منه معظم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

وفي الجدول التالي نعرض بعض من هذه المؤسسات حسب قطاعات النشاط :

---

1 بوقلة عبد الفتاح – مشروع إستراتيجية تنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة – مجلة فضاءات – الجزائر 2003 – ص 6 .

2 الشريف بقة – المنظومة المصرفية الجزائرية الواقع و الآفاق – تقرير الملتقى الدولي حول تأهيل المؤسسة الإقتصادية – جامعة سطيف 29-30 أكتوبر 2001 – ص1 .

3 حميسي يوسف – آفاق تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر – مجلة فضاءات – فيفري 2002 – ص 7 .

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

الجدول رقم (6) : وضعية المؤسسات المصغر

قطاعات النشاط	عدد المشاريع	النسبة	الأجراء	المشاريع 10^3 °
خدمات	**21040**	**28.45**	**58361**	**36805445**
نقل المسافرين	**12017**	**16.25**	**30082**	**21109069**
الصناعات التقليدية	**11068**	**14.97**	**39531**	**21547605**
نقل البضائع	**10549**	**14.26**	**21679**	**21181536**
الزراعة	**9335**	**12.62**	**23984**	**17731830**
الصناعة	**3799**	**5.14**	**13917**	**10445322**
البناء والأشغال العمومية	**2844**	**3.85**	**11397**	**6859938**
الأعمال الحرة	**1814**	**2.45**	**4549**	**2327235**
الصيانة	**1087**	**1.47**	**3022**	**1596023**
الصيد	**214**	**0.29**	**978**	**867231**
الهيدروليك	**189**	**0.26**	**810**	**896755**
المجموع	73956	100	**208310**	**141367987**

المصدر : الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب (السداسي الأول 2006 ANSEJ).

كما أدرج قانون المالية التكميلي لسنة 2001 في إطار برنامج الإنعاش الإقتصادي غلافاً ماليا قدره 2 مليار دينار جزائري على إمتداد 3 سنوات لصالح صندوق ترقية التنافسية الصناعية، إضافة إلى غلاف مالي آخر خاص بتمويل إصلاح وعصرنة المناطق الصناعية.

مساهمة البنوك العمومية سنة 2003 بتمويلات قدرها 555 مليار دينار جزائري بنسبة 40.60 % من مجموع التمويلات مقارنة بسنة 2001 .[1]

تم إنشاء صندوق لضمان القروض البنكية الموجهة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 02/373 الصادر في 11 نوفمبر 2002، حيث بدأ نشاطه في مارس 2004 كمؤسسة عمومية ذات طابع إداري يتمتع بالشخصية المعنوية والإستقلال المالي، يديره مدير عام يقوم بعدة مهام ويسيره مع مجلس إدارة يتكون من ممثلي بعض الوزارات وممثل عن الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة .

ويقدر رأس مال الصندوق بـ 01 مليار دينار جزائري [2] .

وفي الجدول التالي نبين حصيلة هذا الصندوق في ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة :

الجدول رقم (7) : حوصلة الضمانات المقدمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

[1] 20-04-2007-www .pme art-dz.org

2 بوقنة عبد الفتاح –نفس المرجع–ص 6 .

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

عدد الضمانات الممنوحة	
الكلفة الإجمالية للمشاريع	
قيمة القروض المطلوبة	2327371365
نسبة القرض /كلفة الإستثمار	%65
مجموع قيمة الضمانات الممنوحه	909289166
	FGAR 319029847
	MEDA 589259319
الضمان المتوسط / القرض	39Ă
معدل قيمة الضمان	25951119
عدد المناصب التي ستنشأ	2202
التكلفة المتوسطة للإستثمار حسب الشغل	1614678
التكلفة المتوسطة للقرض حسب الشغل	1056935
التكلفة المتوسطة للضمان حسب الشغل	412484

المصدر : صندوق ضمان المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (السداسي الأول 2006) .

تقدر عدد الضمانات الممنوحة من طرف صندوق ضمان المؤسسات الصغيرة المتوسطة 35 ضمان خلال السداسي الأول من سنة 2006 بتكلفة إجمالية للمشاريع قدرت بـ 3555520923 دينار جزائري كانت فيها قيمة القروض المطلوبة 2327371365 دينار جزائري أي بنسبة تقارب 65% ، كان مجموع الضمانات الممنوحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة 909289166 دينار جزائري، قدرت نسبة الضمان المتوسط من القرض 39%.

بلغ معدل قيمة الضمان 25951119 دينار جزائري، مما سمح بإنشاء 2202 منصب عمل .

المطلب الثالث : النظام الجبائي والإستثماري .

سوف نتطرق في هذا المطلب إلى المحيط الذي تنشط فيه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، النظام الجبائي والإستثماري.

الفرع الأول : النظام الجبائي :

تناول برنامج الحكومة هذا الجانب مشيراً إلى أن " الثقل المفرط للضرائب و أعباء الأجور و الأعباء الإجتماعية بالمقارنة مع البلدان المجاورة دفع عدد هام من المؤسسات نحو القطاع غير الرسمي، والإمتناع عن إنشاء مؤسسات أخرى "[1].

لهذا أصبح من الضروري خفض هذه الأعباء و تهيئة المحيط الازم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أجل إنضمام القطاع غير رسمي إلى إستراتيجية تطوير القطاع الخاص الوطني، فحسب دراسة البنك العالمي (ماي 1999) فإن القطاع غير الرسمي في الجزائر يضم أكثر من 1400000 عامل أي 17% من السكان العاملين (النشطين) في سنة 1998 و

1 المجلس الوطني الإقتصادي و الإجتماعي– تقرير حول الظرف الإقتصادي و الإجتماعي للسداسي الثاني من سنة 2000– ماي 2001 – ص 107 .

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

المقدرة بـ 8326000 شخص، في حين قدر عدد 5993000 عامل أي 72% من السكان القادرين على

بالرغم من محاولات تعديل المحيط الضريبي للمؤسسة إلا أنها لا زالت بعيدة عن الطموح الذي تسعى إليه المؤسسات، من بين هذه الجهود نذكر :

- ❖ تراجع الضريبة على أرباح الشركات التي بلغت سنة 1991 50% ثم 42% وبعدها % ، لتستقر في نسبة 30% سنة 2000 .
- ❖ إنتقال السقف المعفي من الضرائب من 25000 دينار جزائري إلى 30000 دينار جزائري عام 1994 وبعدها إلى 60000 دينار سنة 1999 .
- ❖ إنخفاض نسبة الرسم على النشاط المهني من 2.55 % إلى 2 % في حين تراجع الدفع الجزافي من 6% إلى 5% حسب قانون المالية لسنة 2001 ، وبعدها إنتقل إلى 4 % وفق لقانون المالية لسنة 2002 ليصل إلى 1% بداية من جانفي 2005 .
- ❖ إنخفاض الضريبة على القيمة المضافة للسلع و الخدمات بحيث كانت تقدر ب 25 % سنة 1991 ثم إنتقلت إلى 21 % سنة 1992 و بعدها إلى 17 % في جانفي 2001.
- ❖ إلغاء الرسم النوعي الإضافي وإستبداله برسم داخلي على الإستهلاك معدله الأقصى 30 % .

الفرع الثاني : النظام الإستثماري .

تحض عملية الإستثمار بأهيمة كبيرة نظراً للعلاقة الوثيقة بينها وبين التنمية الإقتصادية والإجتماعية، خاصة في ظل ظروف ثورة المعلومات والإتصالات التي أصبحت مظهراً من مظاهر العصر الحديث، والتي أصبح من خلالها العالم كأنه قرية صغيرة، لذا فإن المحدد الأساسي للتنمية لا يقاس بمدى وفرة أو ندرة الموارد الإقتصادية كما كان شائعاً في السابق، بل أصبح يقاس بمدى القدرة على الإستخدام والتوزيع الأمثل للموارد المتاحة بين الإستخدامات البديلة، والذي يمكن تحقيقه من خلال ترشيد القرارات الإستثمارية سواء كان ذلك على مستوى المشروعات أوعلى مستوى الإقتصاد الوطني بتوفيرها لمناصب الشغل وخلقها للثروة بتكثيفها للنسيج الصناعي والمؤسساتي .

لكن بالرغم من أن السوق الجزائرية تعد من بين الأسواق المحفزة للإستثمار إلى أن عدم إستقرار الإطار القانوني والتنظيمي والأمني لا يحث المستثمرين الجزائرين والأجانب على المجازفة والإستثمار، ومن بين الصعوبات ومعوقات الإستثمار المطروحة في الجزائر نذكر:

- ❖ يجب الإنتهاء من الشكليات القانونية، والتي غالبا طويلة وتستدعي غالبا عدد كبير من الوثائق.
- ❖ إتخاذ المسار القانوني بحيث يجب المرور ببعض الخطوات المهمة، و التي تتمثل في اللجوء إلى الموثق لتحرير و إمضاء العقد وكذلك عملية تقيد المسير وتحديد مسؤولياته [1].
- ❖ عدم وفرة الأراضي الصناعية وإن وجدت فهي غير مسيرة كما يجب .
- ❖ تعد المشاكل البيروقراطية أهم المشاكل التي تحطم من إرادة المستثمر في الجزائر.
- ❖ قامت الجزائر ببذل مجهودات كبيرة لتشجيع الإستثمار وترقيته من خلال جملة من الإجراءات التي تسهل أكثر إجراءات الإستثمار التي نذكر منها ما يلي :
- ❖ المرسوم التنفيذي رقم 382/01 المؤرخ في 24 سبتمبر 2001 والمتضمن صلاحيات تنظيم وتسيير الوكالة الوطنية لتنمية الإستثمار، أصدر لتصحيح نقائص الجهاز

1. Simon philippe ï le financement des entreprises - 2eme ED ï PARISï 1967 ï P25 .

Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

القديم و تسهيل كيفيات إنشاء الإستثمار من خلال فتح
والمصالح المعينة والتي تساعد على تسهيل إنجاز الإ

❖ تخفيض حقوق التسجيل على المستوى الجبائي عند تكوين مؤسسة وهو القرار الذي جاء به قانون المالية لسنة 2002 .

❖ إنشاء صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالمرسوم رقم 373/02 المؤرخ في 11 نوفمبر 2002 والذي يهدف إلى دعم ومرافقة المستثمر ورفع الحواجز والعراقيل التي تعترضه أثناء تحقيق ومشروعه في مجال الحصول على القروض .

❖ إنشاء فضاءات للتشاور والحوار والإتصال، حيث تعتبر سندا للإستثمار والمتمثلة في مشروع إنشاء مجلس وطني إستشاري لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تكريسا للمادة 25 من القانون التوجيهي وكذا لمشروع إنشاء المجلس الوطني المكلف بترقية المناولة وذلك في المادة 21 من نفس القانون .

❖ إنشاء المرصد الوطني للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمعبر عنها في مطالبة القانون التوجيه ببنك للمعلومات الإقتصادية .

❖ ترقية الشراكة وهي خيار إستراتيجي يعول عليه من أجل إستقطاب الخبرات والمعارف ورصد التمويلات وتحسين القدرات التسييرية لأصحاب المشاريع وتأهيل مؤسساتهم .

❖ مراكز التسهيل والتي تسعى إلى إقامة الدعم المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتقوم بتوجيه المؤسسات نحو إندماج أكبر في الإقتصاد الوطني والعالمي وذلك عن طريق توفير دراسات إستراتيجية وتنظيمية حول الأسواق العالمية و المحلية .

ومن خلال هذه المجهودات نلاحظ الإرادة السياسية للدولة لتطوير وترقية الإستثمار وتوفير الآليات الملائمة لتجسيده ميدانيا .

Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

خلاصة الفصل الأول:

في ختام هذا الفصل وبعدما تطرقنا لماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مع التعرض لعدة نقاط مهمة وهذا بدءاً من التعريف، المعايير المعتمدة لتعريف هذه المؤسسات، فالخصائص والمميزات وكذا المحيط الخارجي لها .

وعليه نجد أن هذا النوع من المؤسسات يكاد يغلب على مختلف الإقتصاديات في الدول الرأسمالية، وذلك راجع للدور الفعال الذي تقوم به في تحقيق التنمية، لأن هذا النمط من المؤسسات كما تطرقنا في تعريفه يتميز بتنويع الإستثمارات على عدد كبير من الوحدات المستقلة والمستعملة للتكنولوجيا البسيطة الممكن التحكم فيها والقادرة على خلق فرص عمل جديدة إضافة إلى حجمها الصغير وإستهلاكها الضعيف لرأس المال .

ورغم الإهتمام الذي أولته الدولة الجزائرية لهذا القطاع فإنه لا يزال يعاني من عراقيل عدة مما يتطلب ضرورة الإسراع في تنمية هذا القطاع و تطويره .

ولهذا سنقوم في الفصل القادم بالتطرق لمؤسسات الصغيرة والمتوسطة قبل وبعد الإنفتاح الإقتصادي وأثر هذا الأخير عليها .

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

مقدمة الفصل الثاني: الإنفتاح الإقتصادي وتأثيره [illegible]

لقد مرت الجزائر بأزمات إقتصادية، إجتماعية عديدةخصوصا في فترة ما بعد الإستقلال، فكان عليها آنذاك البحث وبسرعةعن الطريقة أو الطرق التي تسمح لها بالخروج تدريجيا من هذه الأزمة، ثم الدخول فيما بعد في تنمية اقتصادية شاملة، لذلك قامت بعدة تحولات إقتصادية، حيث إنتهجت في البداية سياسة إقتصادية مبنية على أسس النظام الإشتراكي، لكن مع التطورات السياسية والإقتصادية أصبحت تلك السياسات لا تلبي متطلبات الواقع المعاش، إضافة إلى أنّها أورثت البلاد إقتصاداً هشّاً، وقد حاولت الدولة تدارك الهوة الناجمة عن سياستها تلك، بإنتهاج مخطط متفتح يشمل مجالات إقتصادية متعددة خارج قطاع المحروقات، خاصة بعد تفاقم المشاكل في سنة 1986 نتيجة إنخفاض أسعار البترول التي كانت الخطوة الأولى للإصلاحات الإقتصادية، للخروج من التخطيط المركزي إلى إقتصاد يسيّره القطاع الخاص، حيث تغير مسار الإقتصاد الجزائري من النظام الموجه إلى نظام إقتصاد السوق.

وكما نعلم فالمؤسسات ص و م [1] -كما في جميع البلدان- تتحمّل العبء الأكبر في عملية التنمية، عملية التنمية، ولتوفير الجو و الظروف الملائمة لهذه المؤسسات، قامت الجزائر بعدّة إصلاحات، حيث مرّت إصلاحات، حيث مرّت المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بعدّة مراحل، من أجل النهوض بالإقتصاد الوطني، بالإقتصاد الوطني، والإنتقال من الإقتصاد المخطط إلى الإقتصاد الحر.

ولذلك سنتطرق في هذا الفصل إلى معرفةوضعية المؤسسات ص و م في ظل النظام الإشتراكي ثم نبيّن أسباب قيام الدولة بالإصلاحات الإقتصادية وإعادة هيكلة مؤسساتها، بعد ذلك نحاول معرفةوضعية المؤسسات الجزائرية في ظل الإنفتاح الإقتصادي، بعد تغيير النظرة الجزائرية حول النظام المتبع، وذلك بالقيام بإستقلالية وخصصة المؤسسات الجزائرية، متطرقين إلى إستراتيجية الدخول لإقتصاد السوق وتأثيرها على المؤسسات ص و م، ثمّ نصل في الأخير إلى معرفة آثار الشراكة مع الإتحاد الأوربي، وتحضيرات الجزائر للإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة على قطاع المؤسسات ص و م.

عرف الإقتصاد الجزائري منذ الإستقلال تغيرات عدة ساهمت بشكل كبير في تغيير المفاهيم، والإيديولوجيات، وكذا الإستراتيجيات وبالتالي تغيير القرارات والأنظمة.

إن الواقع الحالي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة يلزم علينا الرجوع إلى الحقبة التاريخية الماضية لتغيير الوضعية المتوصل إليها، لذا سنحاول من خلال هذا الفصل التطرق إلى:

1)- المؤسسات الصغيرة و المتوسطة قبل الإنفتاح الإقتصادي.
2)- المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بعد الإنفتاح الإقتصادي.

[1] المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

المبحث الأول: المؤسسات الصغيرة و المتوسطة قبل الإنفتاح

عرفت مرحلة ما بعد الإستقلال وحتى نهاية السبعينات [illegible] يلي:

المطلب الأول: مرحلة التسيير الذاتي للمؤسسات.

خرجت الجزائر من الحرب (1962) وإقتصادها شبه مدمر، فبعد الإستقلال غادر العاملون بالإدارة، العاملون بالإدارة، والمراكز الحساسة مناصبهم (90% من معمرين وأجانب)، تاركين المؤسسات المؤسسات والإدارات مهملة، حيث غادر خلال 06 أشهر 800 ألف شخص، وكان القصد من وراء هذا الهروب من وراء هذا الهروب خلق مشاكل أمام الدولة الجزائرية المستقلة حديثا إضافة إلى المشاكل الموضوعية التي كانت تواجهها كالبطالة 70% ، الفقر التهميش والأمية 98%...إلخ[1] .

إن نمط تسيير الإقتصاد الوطني، وإستراتيجية التنمية الإقتصادية التي يجب إتباعها، كان إحدى إهتمامات قادة الثورة بالرغم من التوجه والصورة التي لم تكن واضحة حول نموذج التنمية، لكن بدأت ملامح النموذج تسير نحو التوجه لإعطاء الأولوية للقطاع الفلاحي، وإعتباره محرك القطاعات الأخرى، وكذا تقليص الملكية الخاصة، وتشجيع الشكل التعاوني، وهذه الخطوة كانت تأكيد لنمط التسيير الإشتراكي للإقتصاد الوطني .

خلال هذا الوقت حاول العمال على إختلاف فئاتهم، وقدراتهم ملأ الفراغ الذي تركه المسيرين الأجانب بهدف حماية الإقتصاد الوطني، ومواصلة العملية الإنتاجية قصد مواجهة إحتياجات المجتمع، هذا التجاوب من طرف العمال سهل عملية إستجابة التسيير الذاتي للمؤسسات.

إن فكرة التسيير الذاتي لم تكن وليدة تفكير عميق، وإنما كانت إستجابة عفوية لظروف إقتصادية، سياسية وإجتماعية معينة فرضت العمل بهذا النمط.

في هذا الوقت كان قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الموروث، فبلغ عددها 1120 مؤسسة بعدد 1120 مؤسسة بعدد عمال قدره 57480 عامل، لينتقل عددها إلى 1873 مؤسسة مع عدد عمال قدره عمال قدره 65053 عامل سنة 1966.[2]

إن التسيير الذاتي للمؤسسات لم يدم طويلا، حتى بدأ العمل على التقليل من إنتشاره، وما قرارات التأميم إلا تأكيد على ذلك.

المطلب الثاني: مرحلة الشركة الوطنية.

لإضفاء الإستقرار على البيئة العامة بعد الإستقلال صدر القانون الأول الخاص بالإستثمار لسنة بالإستثمار لسنة 1963[3]، بحيث لم يكن له أثر على تطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، وذلك رغم وذلك رغم المزايا والضمانات المقدمة، هذا ما أدى إلى إتخاذ عدة إجراءات مع بداية 1965، تم من تم من خلالها تنظيم القطاع العام وإستغلاله أحسن إستغلال بالإعتماد على سياسة صناعية، وتزامنا مع وتزامنا مع مرحلة التأميمات بدأ متخذو القرار في التفكير بإنشاء شركات وطنية من مركبات ومصانع

1)- بومدين (م) حوالف رحيمة "الملتقى الوطني الأول حول الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة"،جامعة سعد دحلب البليدة،من 12 إلى 22 ماي2002، ص5.
2)-لخلف عثمان ،نفس المرجع السابق ،ص35.
3)-المجلس الاقتصادي و الاجتماعي،نفس المرجع السابق .ص09.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

وصانع بهدف تحقيق النمو الإقتصادي والإجتماعي، ونذكر من
الصور كل من:

- ❖ الشركة الوطنية للنفط و الغاز SONATRACH.
- ❖ الشركة الوطنية لصناعات النسيجية SONITEX.
- ❖ الشركة الجزائرية للتأمين SAA.
- ❖ الشركة الوطنية للحديد و الصلب SNS.

إن هذه الشركات وأخرى، إعتبرت آنذاك كأدوات أساسية لتحقيق إستراتيجية التنمية خلال فترة مابين (1965- 1971).

أصبحت هذه الشركات لا تستطيع حصر أهدافها و التي كانت محددة ومسطرة من قبل الجهاز المركزي والوصاية، لأن هناك أهداف أخرى تتعارض وطبيعة نشاطها لعدة عوامل أهمها:

- ❖ قلة الإطارات ونقص الخبرة.
- ❖ تلبية المطالب الإجتماعية.
- ❖ خلق شروط الإستقرار السياسي.

ولكن بفشل هذه المرحلة دفع السلطة إلى التغيير وإتباع نمط آخر من التسيير.

المطلب الثالث: مرحلة التسيير الإشتراكي للمؤسسات.

جاءت مرحلة التسيير الإشتراكي للمؤسسات التي تعتمد على أساس النظام الإشتراكي، الذي يركز الذي يركز على الملكية العامة لوسائل الإنتاج، وأن يكون العمال طرفا مهما في تسيير ومراقبة هذه ومراقبة هذه الشركات، وبالتالي أصبح العامل يتمتع بصفة (المسير – المنتج)، حسب قانون التسيير التسيير الإشتراكي [1].

إن هذه المرحلة شهدت مشاكل عدة منها:

- ❖ إنعدام التحديد الدقيق لوظائف الأطراف المعينة بإتخاذ القرارات داخل الشركة.
- ❖ التكنولوجيا المستوردة لم تأخذ بعين الإعتبار نوع التكوين في الجزائر.
- ❖ ضعف التكامل الإقتصادي بين مختلف الصناعات.
- ❖ لقد تم إنشاء العديد من المؤسسات ذات البعد المحلي والتي كانت كلها صغيرة ومتوسطة، لكن بعدها الإقتصادي غير محدد.
- ❖ وفي المخطط الخماسي الأول (1980 – 1984)، والتي تم خلاله إدماج القطاع الخاص الصناعي في الحياة الإقتصادية، ليشكل مع المؤسسة المحلية ما يسمى بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والتي أصبح لها فيما بعد دور إقتصادي، وإجتماعي بجانب الصناعات الكبرى، ولقد إعتبر قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في هذه المرحلة مكملا للقطاع العام.

المطلب الرابع: مرحلة المؤسسات العمومية (إعادة الهيكلة).

1)-الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية/الجريدة الرسمية ، المرسوم التنفيذي رقم 71/74 المتعلق بالتسيير الاشتراكي للمؤسسات(المواد 2، 3، 4، 5) ،العدد10، 2002،ص26

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

أدت خبرة الثمانينات بكثير من البلدان النامية، إ
الإختلاف من حيث الإمكانيات الإقتصادية، والسياسات
الخاص، ومؤشرات السوق وتوجيه موارد المؤسسة.

إنطلقت إعادة الهيكلة في الجزائر بصدور المرسوم رقم 80/242 المؤرخ في 14 أكتوبر أكتوبر 1980 المتعلق بإعادة الهيكلة[1]، ضمن المخطط الخماسي للتنمية (1980 – 1984).

إن الأسباب الرئيسية لعملية إعادة الهيكلة مرتبطة بالوضع العام (إقتصادي ،سياسي،وإجتماعي...)، الذي هيكلت فيه المؤسسات العمومية الجزائرية في مرحلة ما قبل الثمانينات، بحيث وجدت تشوهات وعوائق عديدة لدى تعدد المهام، وتعددت معها مراكز إتخاذ القرار مما أدى إلى تضارب أهداف المؤسسة، وكان التجسيد الفعلي لإعادة الهيكلة بإنشاء نوعين من اللجان:

- ❖ اللجنة الوطنيةلإعادة الهيكلة(15 نوفمبر1980).
- ❖ لجانوزارية.

تميزت عملية إعادة الهيكلة في الواقع بإتخاذ إجراءات من طرف الهيئات المكلفة بها، والتي سوف نقسمها للمرحلتين التاليتين:

الفرع الأول :المرحلة الأولى :(من فيفري 81 إلى نهاية 1982).

تميزت بإطلاقها على أساس سيناريو، محضر من طرف اللجنة الوطنية لإعادة الهيكلة وقد إنتهت هذه المرحلة بإنشاء 348 مؤسسةصغيرة ومتوسطة ،تم تجسيدها في الواقع بشكل تدريجي، وخلال هذه الفترة ظهرت إرادة تسعى إلى تأطير وتوجيه المؤسسات لصغيرة والمتوسطة وفق الأهداف التي سطرها المخطط وقد برز ذلك عبر إصدار إطار تشريعي وتنظيمي يتعلق بالإستثمار الإقتصادي الوطني الخاص(القانون المؤرخ في 21-08-1982)، والذي أورد بعض الإجراءات التي تستفيد منها المؤسسات لصغيرة والمتوسطة، ومنها:

- ❖حق التحويل لضروري لشراء التجهيزات، وفي بعض الحالات المواد الأولية.
- ❖ الإستفادة ولو بشكل محدود من الرخص الإجمالية للإستيراد، ومن نظام الإستيراد من دون دفع.

ومع ذلك إستمر الجهاز الجديد في تعزيز بعض العقبات، ومضاعفتها التي تحول دون توسع المؤسسات لصغيرة و المتوسطة ومن بينها:

- ❖ إجراء إعتماد الإلزامية لكل إستثمار، مما يشكل بالفعل تراجعاً مقارنة بقانون 1966(القانون الجديد الخاص بالإستثمار)[2]، والذي كان يهدف إلى تحديد نظام يتكفل بالإستثمار بالإستثمار الوطني الخاص في إطار التنمية الإقتصادية، وقد تضمن هذا القانون إحتكار الدولة الدولة لقطاعات الإقتصادية الحيوية، وإلزام إعتماد المشاريع الخاصة من طرف لجنة وطنية وطنية للإستثمارات على أساس معايير إنتقائية.
- ❖ لا يتعدى التمويل الذي تقدمه البنوك نسبة 03%من قيمة الإستثمارات المعتمدة.

1)-الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية/الجريدة الرسمية ، المرسوم التنفيذي رقم80/242 المتعلق بإعادة الهيكلة ، العدد 20-1980ص.15
3)-المجلس الاقتصادي و الاجتماعي،نفس المرجع السابق .ص10.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

- ❖ لا ينبغي أن تتجاوز مشاريع الإستثمار 30 مليو
محدودة،أو مؤسسات أسهم و 10مليون دينار جزائري لإن

- ❖ يمنع إمتلاك عدة مشاريع.

الفرع الثاني :المرحلة الثانية :(إنطلاقا من ماي 1982).

تتعلق هذه المرحلة بمتابعة الهيكلة لمختلف المؤسسات، فقد تميزت بإشراك المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهذا بإعتماد السلطة العمومية لسياسة التنمية اللامركزية، في تحقيق الأهداف الإقتصادية والإجتماعية، والتي كانت تتميز بإختلافات كبيرة على مستوى مختلف الأصعدة الاقتصادية، والإجتماعية.

وتنقسم إعادة الهيكلة إلى قسمين :

- ❖ إعادة الهيكلة العضوية.
- ❖ إعادة الهيكلة المالية.

1- إعادة الهيكلة العضوية.

إن عملية إعادة الهيكلة العضوية هي عملية إصلاح إقتصادي شامل، هدفه التحكم في وسائل الإنتاج، وبالتالي فهي تأخذ مفهوم محاولة تقويم، وتصحيح الوضعية السابقة للمؤسسة.

تخص عملية إعادة الهيكلة هذه المؤسسات ذات الحجم الكبير، المتعددة المهام، حسب المعيار المعتمد.

1-1 أسباب إعادة لهيكلة العضوية:

إن مبدأ إعادة الهيكلة العضوية للشركات العمومية المقرر ضمن مهام المخطط الخماسي الأول(**1980-1984**)، جاء لتقسيم الشركات العمومية الكبرى، وتجزئتها لوحدات صغيرة أكثر تخصصا، من أجل مواجهة الصعوبات، وتحريرها من الضغوطات التي كانت تقيده، وبالتالي جاء مرسوم 240/80، الصادر في 1980/10/14، والمتعلق بإعادة هيكلة الشركات الوطنية، ونلخص أهم الأسباب فيما يلي:

- ❖ضخامة حجم الشركات الوطنية الجزائرية .
- ❖ تعدد مهام الشركة الوطنية .
- ❖ النتائج السيئة المحققة من طرف الشركات الوطنية.
- ❖ضخامة الإستثمارات،وطول فترة إنجازها.
- ❖صعوبة إنتقال المعلومات بين الوحدات في المؤسسات.
- ❖ العمالة الزائدة نتيجة سياسة التوظيف المتبعة من طرف الدولة .

ومن خلال هذه العوامل يمكن القول أن إعادة الهيكلة، هي تغيير عقلاني لطرق تنظيم وسائل المؤسسات العمومية بغية القضاء على تلك المشاكل الهيكلية، والتنظيمية المتولدة عن الهيكل التنظيمي القديم.

1-2مبادئ إعادة لهيكلة العضوية:

تمت إعادة الهيكلة العضوية وفق مجموعة من المبادئ وضعتها الحكومة، ووزعت على نوعين منها المنهجية والتقنية:

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

1-2-1 المبدئ المنهجية: تتمثل المبدئ المنهجية ف
أساسيين هما مبدأ الشمولية ، ومبدأ التنسيق.

1-1-2-1 مبدأ الشمولية (الكلية):

وهو يجب أن تكون إعادة الهيكلة تتضمون شامل نظرا لكون المشاكل التي تعالجها معقدة جدا بحيث لا يمكن منافستها على حدى ، ففي الاقصاد المخطط قيمة هيكلة المؤسسة لا تهمها لوحدها ،فقد تكون عامل حيوي بالنسبة لمورديها ، أو زبائنها ، ومع كل من له علاقة تجارية مع المؤسسة.

2-1-2-1 مبدأ التنسيق:

وهو يهف إلى تحقيق أكبر تناسق بين مختلف الوظف داخل المؤسسة، وبين الوحدات الإقصادية، وبين المؤسسة و المؤسسات الأخرى، وذلك على أساس ما كان منتظراً من إعادة الهيكلة، و التي من أهم أهدافها تقييم الشركات الوطنية بحيث تكون الأهداف المسطرة لهذه المؤسسات غير متناقضة.

2-2-1 المبدئ التقنية:

تتمثل أهم هذه المبدئ في مبدأ التخصص، مبدأ تقسيم الوظائف ،ومبدأ تحسين ودعم التسيير.

1-2-2-1 مبدأ التخصص:

وذلك بتقليص عدد منتجات المؤسسات، أي خلق مؤسسات جديدة تخص بمنتوج معين، أو مهمة معينة خلافا لما كانت عليه سابقا، بهف تحسين الطاقة الإنتاجية، و العمل بمزايا تقسيم المهام، وهذا من شأنه أن يزيد المؤسسة التحكم في تطور مراحل الإنتاج ،و التحكم في التكنولوجيا.

2-2-2-1 مبدأ تقسيم الوظائف:

وهو الفصل بين مختلف الوظائف وإحالة كل وظيفة لمؤسسة ما، ومن بين الإجراءات العملية المطبقة وفق هذا المبدأ كمثال:

- فصل وظيفة الإنتاج على وظيفة التسويق، فتتكفل المؤسسة بإنتاج سلعة، أوخدمة ما، في حين تحال مهمة التسويق و التوزيع لمؤسسة أخرى.

3-2-2-1 مبدأ تحسين ودعم التسيير:

فمن جملة إصلاحات الإدارة و التسيير التي جاءت بها إعادة الهيكلة، ويمكن أن نوجزها فيما يلي:

- الإستقلالية في التسيير، مع تحميل مسؤولية عملية الإنتاج للمديريات و الجماعات المحلية.
- تحويل المديريات العامة من العاصمة، لإعادة تركيزها في منطق جغرافية قريبة لوحدات الإنتاج، وهذا لتدعيم اللامركزية .
- التقليل من موظفي المديريات، وتحديدهم من أجل التنسيق الميداني للوحدات.

2- إعادة الهيكلة المالية.

في إطار العمل على تحسين الوضعية المزرية التي آلت إليها المؤسسات العمومية، و المتمثلة في و المتمثلة في تراكم الخسائر، وتضخم حجم القروض مع عدم القدرة على تسديدها، فلجأت الدولة إلى

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

الدولة إلى إعادة الهيكلة المالية، وهذا كتدعيم لإصلا
على أسس مالية سليمة، و الهدف من هذه العملية هو تحصي
الوطنية، و الذي يستعمل لتغطية العجز المالي المتكرر
الأجل إلى ديون قصيرة الأجل، لكي تتكفل بها وتراقبها، أي التعديل في هيكلها وليس في قيمة هذه قيمة هذه الديون.

فقد بينت التحاليل أن المؤسسات التابعة للقطاع العام تعاني من أزمة مالية حادة، مما أدى أدى إلى حدوث نتائج سلبية ساهمت في ظهور الإفلاس[1].

1-2 المشاكل المالية للمؤسسة قبل إعادة الهيكلة المالية:

كانت أهم المشاكل و الصعوبات كما يلي:

1-1-2 المردودية المالية السلبية (النتيجة):

- التحديد المسبق للأسعار من طرف الدولة دون مراعاة أسعار التكلفة الحقيقية للمنتوج، هذا ما هذا ما أثر على الأموال المخصصة لإعادة تمويل عملية الإنتاج مرة أخرى (التمويل الذاتي Autofinancement) .
- الضغوطات الضريبية، و التي طالما عانت منها المؤسسات، و التي زادت من إحتياجات الخزينة.

- عدم وفاء المتعاملين بالتزاماتهم إتجاه المؤسسة في الآجال المحددة، مما ساهم في إحداث خلل في دورة الإستغلال للعملية الإنتاجية.

2-1-2 التزايد المستمر لمديونية المؤسسة :

لقد كان تمويل مراحل دورة الإستغلال يتم عن طريق القروض، وبما أن المؤسسة لا تحقق عوائد مالية تتناسب مع آجال تسديد تلك القروض، فتلجأ بذلك إلى طلب قروض أخرى لتغطية الديون السابقة، وفي الواقع يعتبر هذا المشكل من بين الدواعي الرئيسية لإعادة الهيكلة المالية.

2-2 إجراءات إعادة الهيكلة المالية:

لقد أشرفت اللجنة الوطنية على إعادة هيكلة المؤسسات الإقتصادية، و التي تتكون من مختلف الوزارات التي لها علاقة بالمؤسسة، أو بالإقتصاد الوطني، وهي كما يلي:

1-2-2 الإجراءات الأولية :

لقد كلف بنك التنمية (BAD) بمنح قروض للمؤسسات ذات العجز لإعادة هيكلتها المالية، وقد تمثل أول إجراء في هذا الإطار في إمداد المؤسسات ذات العجز بقروض طويلة الأجل بدلا من القصيرة الأجل ذات التكلفة الكبيرة، ومدة الإستحقاق القصيرة، وهذا ماسيساهم في تقليص مبلغ العجز بإعادة هيكلة القروض.

لكن كل هذا لم يكن كافيا، نظرا للمستوى الذي بلغه العجز، لذلك وجب مسح كل أو بعض الديون المرتفعة عن طريق منح إعانات للمؤسسات.

2-2-2 الإجراءات المالية المقررة :

لقد تمحور هذه الإجراءات فيما يلي:

1-2-2-2 إجراءات مالية محضة:

1)-الهادي خالدي، المرآة الكاشفة لصندوق النقد الدولي، طبعة 1، دار هومة الجزائر، 1996، ص.190.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

وتهف إلى ضمان التوازن المالي للمؤسسة (إ
المؤسسات،...إلخ).

2-2-2-2 إجراءات تنظيم وتسيير:

وتهف إلى العمل على رفع الطاقة الإنتاجية الموجودة في تسيير وإستغلال الموارد المادية، والبشرية المستعملة.

3-2-2-2إجراءات متخذة خارج المؤسسة:

وتتمثل خصوصا في إصلاح النظام الضريبي بشكل يساعد على تنشيط دورة الاستغلال للمؤسسة.

3- أهداف إعادة الهيكلة المالية:

كان الهدف من إعادة لهيكلة المالية ما يلي:

- الوصول إلى التطهير المالي للمؤسسات بمسح الديون.
- وضع ميزانيات إنطلاق للمؤسسات العمومية.
- تصفية الحسابات بين المؤسسات العمومية.
- تحقيق معدلات مردودية إيجابية لكي تتمكن من تحسين الوظائف الأخرى للمؤسسة كالإنتاج، التسويق، إلخ.
- التخفيف من حدة القص المسجل في رأس المال العامل .

إن إعادة الهيكلة العضوية والمالية كانت تهف من حيث المبدأ إلى تطوير الإقتصاد الوطني، من خلال تحسين القطاع الإنتاجي عن طريق الرفع من معدلات المردودية، والإنتاجية من خلال كل الإجراءات المتخذة، إلا أن هذه الأهداف المرجوة لم تحقق، والمشاكل التنظيمية الأخرى المتعلقة بدورة الإستغلال لم تحل، نتيجة لطبيعة القرارات التي كانت تسلط على المؤسسات، وعدم التحكم في تقنيات التسيير و التنظيم على مستوى وظائف المؤسسة.

المبحث الثاني: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل الإنفتاح الإقتصادي.

لقد بدأت فكرة إقتصاد السوق تلوح في الأفق بعدما تم إكتشاف أن الأمر يتعلق بفشل النظام الإقتصادي المتبع، وليس لمجرد عوامل تقنية، وقد كانت أولى المبادرات هي تلك المتعلقة بإستقلالية المؤسسات ومحاولة خصخصتها، وهذا ما سنحاول التطرق إليه من خلال هذا المبحث.

المطلب الأول: إستقلالية المؤسسات الجزائرية.

إن إعادة الهيكلة بنوعيها العضوي والمالي لم يكن له التأثير المرجو، فبقي ضغط المديونية المديونية الخارجية، والتدهور الكبير في المردودية، كل هذه العوامل جعلت من المسؤولين في تلك في تلك الفترة يرون أن الحل الوحيد يكمن في إجراء إصلاح إقتصادي يسمح للمؤسسة من تسيير وضعيتها، تسيير وضعيتها، والتخلص من العقبات التي أعاقت سيرها، وفي هذا السياق تجسدت فكرة إستقلالية إستقلالية المؤسسات، من خلال القانون التوجيهي للمؤسسات الوطنية، والذي صدر بشأنه مرسوم 88- 01

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

مرسوم 88- 01 في 1988/01/12 المتعلق بإستقلالية
الهدف من خلال[1]:

- ❖ تحفيز العمال و المسيرين لأن مبدأ الإستقلالية سيدفعهم إلى زيادة الإنتاج و المردودية.
- ❖ تحدد المؤسسة مستقبلها، وتطورها من خلال العوامل المؤثرة عليها.
- ❖ تعمد المؤسسة العمومية إلى إصدار قرارات تمنحها الفرصة لمواجهة الأخطار التسييرية، وتحمل المسؤولية.
- ❖ إهتمام المؤسسة بإدارة الأعمال، يخول لها صحة إعادة التكفل بأعمالها.
- ❖ تحسين فعالية المؤسسة الجزائرية.

الفرع الأول :مفهوم الإستقلالية، ومجالات تطبيقها.

نستطيع تلخيص مفهوم الإستقلالية في منح المؤسسات مزيداً من المبادرة في إطار العمل على التجسيد الفعلي للامركزية، من خلال إعادة القانون الأساسي للمؤسسة، الذي يجعلها تأخذ مبادرة فردية، والتسيير من أجل إستغلال طاقاتها الذاتية، كما تتيح الإستقلالية إمكانية التعاقد بحرية ، وذلك وفق القانون التجاري، لاسيما وأن المؤسسة أخذت شكلا آخر في تعريفها، فأصبحت حسب القانون الخاص شخصية معنوية (شركات أسهم، شركات ذات مسؤولية محدودة)، مسؤولة عن نشاطها، تخضع لمبدئ الربحية، ويمكن عرض المجالات التي تطبق فيها الإستقلالية كما يلي:

1- الإستقلالية في إتخاذ القرارات :

فبعدما كان إتخاذ القرارات مخول للوزارة الوصية، أو السلطة جاء هذا المرسوم(88-01) ليضع المؤسسة العمومية الإقتصادية مسؤولة عن كل قرار تتخذه، وذلك يتجلى في:

- ❖ حرية التصرف للمؤسسة في موجوداتها وفق علاقاتها التعاقدية.
- ❖ قرارات الإستثمار تكون تحت تصرف المؤسسة، وما يخدم مصلحتها(الرفع من معدلات مردودية الإستثمار).
- ❖ حرية تحديد السعر وفق تكلفة الإنتاج، وهو يعتبر تكريس لتطبيق اللامركزية.
- ❖ تحديد أساليب المكافأة، وشروط التشغيل بإصدار قانون رقم (11/90) المؤرخ في 1990/05/21 المتعلق بشروط التوظيف[2].

2- التحكم في الأمور المالية :

هذا النوع من الإستقلالية يتطلب الكفاءة في التسيير، وتجعل المسير دائما يحمل على عاتقه المسؤولية الكاملة لعملية التمويل ، والتحكم في تكاليف الإنتاج بأكبر قدر ممكن لأن ذلك يضمن تحقيق مستوى معين من الأرباح، لتستعمله المؤسسة في إعادة الإنتاج (التمويل الذاتي) ،وكذلك يسمح بضمان حق المؤسسة ضد الأخطار المالية التي تنتج عن العجز المالي.

3- المراقبة وتقييم الأداء :

1)-المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي،نفس المرجع السابق،ص96.
1)-قانون العمل، المتعلق بعلاقات العمل ،قانون رقم 11/90، المؤرخ في 1990/04/21،شروط التوظيف، المادة 15،16،17،18،19،20،21، AlGEX.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

إن أحد أوجه تحقيق اللامركزية في القرار، هو
المقررة من طرف المؤسسة، وبالتالي فالضرورة تلزم إقام
وهذا يجعل عملية الإنتاج تتم بفعالية أحسن على الدوام، و

- ❖ التأكد من تنفيذ المهام، والتي ينبغي إتمامها.
- ❖ معرفة مواطن الخلل، والنجاح على مستوى الوظائف.
- ❖ التأكد من معرفة الأخطاء في الوقت المناسب، وإكتشاف النقائص

الفرع الثاني : أهداف ومجالات تعميق الإستقلالية.

وتتمثل الأهداف و مجالات تعميق الإستقلالية هي كما يلي:

1- أهداف الإستقلالية:

إن عملية الإستقلالية ليست هدفا في حد ذاتها، وإنما هي تجربة تهدف إلى البحث عن فعالية أحسن للجهاز الإقتصادي، ولتحقيق هذا التصحيح المنظم والمستمر يجب العمل على:

- ❖ إعادة الإعتبار للمؤسسة بتحديد أهميتها، وشخصيتها، وإعطائها الحق في إدارة أعمالها بنفسها لتقوض مكانها في السوق وفق الأساليب التسييرية الحديثة، وخصوصا لمواردها البشرية بتشجيع روح المبادرة.
- ❖ الرفع من المردودية، والقدرة التنافسية فضل سياسة التقليل من التكلفة، ومراعاة الجودة في الأسواق الداخلية و الخارجية.

2- مجالات تعميق الإستقلالية :

إن تطهير وإصلاح المؤسسات، ومحيطها خلال فترة إعادة الهيكلة عموما (العضوية والمالية)، كان يجب تعميقه وفق الإستقلالية في المجالات التالية:

1-2 التخطيط و التسيير :

وهو تحديد ديمقراطية، ولامركزية في التخطيط عن طريق التقليل من تدخلات المركزية (قانون المركزية (قانون 88/02) المؤرخ في 1988/01/12[1]، وهو ما يحرر المؤسسات من التدخل المباشر المباشر لأجهزة الدولة في التسيير، والمتمثل في تعليمات إدارية لا تقيم أدنى حساب لربحية المؤسسة. المؤسسة.

2-2 التمويل :

يتمثل في خلق نظام جديد للعلاقات بين المؤسسة والبنك، قائم على تجسيد الفعالية في الإستثمارات، وتكيف إجراءات توظيف المؤسسة، وتحسين أكثر للخدمات، وبالتالي تمكين المؤسسة من الحصول على الأموال بصفة منتظمة.

3-2 تحرير التجارة الخارجية :

ويهدف إلى وضع الإنتاج الوطني في المنافسة الخارجية، لدفع المنتجين على زيادة الكفاءة في إستخدام وسائل الإنتاج، وتخفيض التكاليف مع رفع جودة المنتجات، وبالتالي الحصول على حصص في الأسواق العالمية، من دون أن ننسى أيضا إمكانية الإستفادة من بعض المنتجات، والتجهيزات المستوردة، والقليلة التكلفة بالنسبة لتلك المنتجة في الجزائر.

1)-الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية/ الجريدة الرسمية، المرسوم التنفيذي(88/02) ،العدد 12 ،1988،ص21.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

إذ يعتبر قانون المالية لسنة 1990 أول خطوة إحتكار الدولة لممارسة التجارة الخارجية.

هكذا في أوت 1990، وعن طريق المادة 41 من قانون المالية التكميلي لسنة 1990، ثم فيفري 1991، عن طريق مرسوم تنفيذي يتعلق بشروط تدخل الدولة في عملية التجارة الخارجية.

وتقرر تحرير التجارة الخارجية دون التمييز بين متعامل من القطاع العام، أو متعامل من القطاع الخاص

المطلب الثاني: خوصصة المؤسسات العمومية الإقتصادية.

كان الإعتقاد أن الإعتماد على القطاع العمومي سوف يساهم في رفع معدل النمو، وتحقيق الإستقرار السياسي والإجتماعي، لكن مع التراجع الذي عرفه الإقتصاد العالمي في السبعينات، بدأ يظهر ضعف في القطاع العمومي، وهنا بدأ التفكير بجدية حول مدى قدرة الإقتصاد الوطني على التأقلم مع التغير في الأسعار الدولية التي أثرت على فعالية الإقتصاد الكلي مع هذا التراجع بدأ التفكير في الخوصصة.

تندرج عملية الخوصصة ضمن برامج الإصلاح الهيكلي التي تقترحها مختلف الهيئات المالية، مبررة المالية، مبررة ذلك بفشل تجربة القطاع العام، و النظام الإشتراكي، وما نجما عنهما من مشاكل[1]، مشاكل[1]، ومطالبة بإعطاء الفوصة للقطاع الخاص، وذلك عن طريق تحويل المؤسسات العمومية إلى ملكية العمومية إلى ملكية خاصة.

الفرع الأول: مفهوم الخوصصة.

التوجه الجديد بتطبيق الخوصصة يساعد الدولة على التخلص من التسيير المباشر للإقتصاد، والأخذ بمبدئ الحرية الإقتصادية التي أصبحت فكرة مسلم بها، وذلك لن يكون إلا بخوصصة مؤسسات القطاع العمومي، وعليه فالأمر 95/22 المؤرخ في 1995/08/26 أدى إلى وضع الخطوات العملية في هذا المسار الإقتصادي الجديد.

الخوصصة: " تعني قيام الدولة بتحويل ملكية المؤسسات العامة جزئيا ،أو كليا إلى القطاع الخاص وذلك ضمن تقليص دور الدولة في النشاط الاقتصادي".

الفرع الثاني: أهداف الخوصصة.

ونجد أهداف خوصصة المؤسسات العمومية على مستويين هما[2] كما يلي:

1- أهداف على مستوى المؤسسة :

وهي كما يلي:

- التوجه نحو أحسن كفاءة وفعالية للمؤسسة.
- تحسين مردودية المؤسسات، و التخفيف من عبئ المديونية العمومية.
- تعميق ثقافة المؤسسة وتشجيع روح الإبداع.
- رفض إضباط أكثر جدية في إستقلال المؤسسة التي تضع بعد خوصصتها ، إلى قواعد اللامركزية و المراقبة الخاصة بالشركاء.

2)-مليكة صديقي،تحليل أزمة الديون الخارجية وتسييرها،رسالة ماجيستير. معهد العلوم الاقتصادية،الجزائر،1996.ص111
1)-ناصر دادي عدون،اقتصاد المؤسسة،كلية علوم الاقتصاد.جامعة الجزائر،1998، ص214.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

❖ تحسين إنتاجية عوامل الإنتاج، وخصة إنتاجية الع

2- أهداف على المستوى الكلي :

وهي كما يلي:

❖ التخفيض من دور الدولة في الإقصاد.

❖ تدعيم المنافسة في السوق.

❖ تشجيع المبادرة الخصة قصد إنشاء مؤسسات صغيرة، تكون مهمتها المساهمة في زيادة الإنتاج الوطني، وإمتصاص اليد العاملة العاطلة ،و السرحة.

❖ تطوير عملية المساهمة في البورصة.

❖ خلق جو تنافسي بين المؤسسات.

❖ تعزيز مكانة القطاع الخاص الذي بفضله يمكنه إقامة إقصادسوق معياره الأسلي، هو المنافسة في حدود الشفافية.

الفرع الثالث: طرق الخوصصة.

تطرح عدة طرق وتقنيات للخوصصة بسبب إختلاف الوضعية الفعلية للمؤسسات، ولكل طريقة مزاياها، وحدودها تتلاءم مع صف من المؤسسات دون الأخرى وذلك وفقا لطبيعة المؤسسة المراد خوصصتها ومن بين هذه الطرق نذكر (حسب الجريدة الرسمية المرسوم التنفيذي 91/434 ، العدد 57).

1- التنازل عن طريق السوق المالي :

يتم التنازل في السوق المالية ببعض أسهم، وقيم منقولة في البورصة،إما ببعض علني للبيع بسعر ثابت، وإما بتضافر هذين الأسلوبين معا.

2- التنازل عن طريق المناقصات :

حسب المادة 24 من المرسوم التنفيذي رقم 91/434 الذي يعرف المناقصة على أنها إجراء إجراء بهدف الحصول على عرض من عدة عارضين متنافسين، مع تخصيص الصفقة للعارض الذي يقدم أحسن للعارض الذي يقدم أحسن العرض[1] .

3- عقد الترضي :

عرف المرسوم التنفيذي رقم 91/434 من خلال المادة 23 ،عقد الترضي على أنه إجراء تخصيص إجراء تخصيص صفقة لمتعامل متعاقد واحد، دون الدعوة التشكيلية للمنافسة بالتفاوض حول سعر التنازل سعر التنازل وشروطه، ويكون هذا عندما يتعلق الأمر بضرورة التحول التكنولوجي النوعي، أو إكتساب أو إكتساب تسيير مختص[2].

4- مساهمة الأجراء :

يستفيد أجراء المؤسسة العمومية المرشحة للخوصصة الكاملة من 10%، على الأكثر من رأس مال من رأس مال المؤسسة المعينة، تتكون هذه الحصة في شكل أسهم دون حق التصويت، ولا يحق تمثيلها في يحق تمثيلها في مجلس الإدارة[3].

5- خوصصة التسيير :

1)- الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية/الجريدة الرسمية ، المرسوم التنفيذي رقم 91/434 ، المتعلق بالصفقات العمومية، المادة24، العدد57، 1991، ص14.

2)- الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية/الجريدة الرسمية ، مرجع سابق ، المادة 23 ، العدد57، 1991، ص13.

3)-الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية/ الجريدة الرسمية ، مرجع سابق ، المادة 28 ، العدد57، 1991، ص14.

Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

وفي هذه الحالة الدولة تبقى المالك الوحيد لر
التسيير، أي إدخال تقنيات التسيير التي يعمل بها ال
وزيادة فعاليتها ويتم ذلك عن طريق تأجير المؤسسة مقابل
بعقد الإيجار (Le contrat de laising)، وقد يتم عن طريق تولي القطاع الخاص لإدارة المؤسسة، على أن يتقاسم الربح الصافي مع الدولة، وهو ما يسمى بعقد الإدارة (Le contrat management)، وفيه يلتزم المتعاقد بأداء خدمة معينة مقابل مبلغ ثابت تدفعه الدولة.

5-1 عقد الإيجار (Le contrat de laising) :

يتم اللجوء إلى مسير خاص قصد التكفل بتسيير المؤسسة العمومية، نظراً لكفاءته ومهارته، مقابل مبلغ جزافي يدفع دوريا للدولة، ويكون صاحب الإيجار مسؤولا مسؤولية تامة عن الخطر التجاري الذي ينتج عن تسيير المؤسسة.

5-2 عقد الإدارة (Le contrat de management) :

تتلخص هذه الطريقة في تولي القطاع الخاص بتسيير المؤسسة العمومية، على أن تتقاسم الربح الصافي مع الدولة، وتكون للمتعاقد المسؤولية التامة في تسيير ومراقبة جميع العمليات داخل المؤسسة.

تلجأ الدولة لتطبيق خصصة التسيير عند إستحالة تطبيق الأنواع الأخرى لأسباب سياسية، أو بسبب الإحتكار الطبيعي من طرف الدولة لنشاط معين، ويعتبر كمرحلة أولى في الطريق إلى الخصصة الكلية.

وبهذا يكون المشرع الجزائري قد حدد الإطار الملائم لنقل بعض المؤسسات العامة إلى القطاع الخاص.

الفرع الرابع :أثر الخصصة على المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية.

طبّقت إجراءات الخصصة على أغلب المؤسسات العمومية التابعة للدولة، وذلك من أجل تحسين تسييرها وزيادة فعاليتها، فحجم هذه المؤسسات يساعد ويلائم كثيراً إجراءات الخصصة، فهي لا تشغّل عدداً كبيراً من العمال، بحيث تتخلص من التكلفة الإجتماعية عند تسريحهم إذا تطلب الأمر ذلك، كما أنّ أصول هاته المؤسسات ليست كبيرة، وبالتالي يمكن التنازل عنها وبسهولة جزئيا أو كليا، فتقسيم وخصصة المؤسسات العمومية يؤدّي إلى ظهور الكثير من المؤسسات الصغيرة و المتوسطة التي تساهم في:

- زيادة الإنتاج الوطني وتوسيع النسيج الإقتصادي.
- إمتصاص البطالة وتوظيف المدخرات العائلية.
- زيادة القيمة المضافة.
- التّحكم في تكاليف الإنتاج و التخزين.
- التحسين في جودة المنتوجات.
- القدرة على مواجهة المنافسة المحلية و الأجنبية.

المطلب الثالث: التعديل الهيكلي، وتأثيره على المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

مع بداية التسعينات سلمت الأوضاع الإقتصادية ل
وإرتفاع معدلات التضخم، بالإضافة إلى إرتفاع معدل ال
المدفوعات، مع إنعدام إمكانية اللجوء إلى الأسواق المالي
الجزائر من العملة الصعبة، هذه الأوضاع دفعت السلطة إلى إتخاذ تدابير حازمة بشأن الإصلاحات، وأصبح الهدف هو الإنتقال من إقتصاد موجه إلى إقتصاد السوق.

الفرع الأول : مفهوم التعديل الهيكلي.

التعديل الهيكلي هو مجموعة من السياسات الإقتصادية، التي تهدف إلى الإصلاحات الإقتصادية ضمن البرنامج المسطر من طرف صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي.

تقوم هذه السياسات على الحد من الطلب الإجتماعي بتقليص الواردات، ورفع الأسعار لتقليص العجز الخارجي، وكذلك تعديل السياسات المالية المنعكسة على التضخم، وعجز ميزان المدفوعات، والموجودات الخارجية الصافية للنظام المصرفي، كما أن هذه السياسات تهدف إلى إستعادة التوازنات الإقتصادية الكلية من خلال السياسات النقدية، والمالية، والمتعلقة بأسعار الصرف والدخل، وهذا سعياً وراء تخفيض الإنفاق مع توجيهه نحو الأنشطة التي تحقق وفرة في النقد الأجنبي.

الفرع الثاني : أسباب التعديل الهيكلي[1].

والتي نقسمها إلى ثلاث مراحل هي:

- ❖ مرحلة إنفجار الأزمة.
- ❖ مرحلة الإصلاحات الإقتصادية.
- ❖ مرحلة الوضع الإقتصادي قبل التعديل الهيكلي.

1- المرحلة الأولى :

لقد كان هناك عجز في تمويل البلاد بالمواد الأولية، والصرف المصنعة، وكذلك الأزمة البترولية لعام 1986، والتي إنخفض فيها سعر البرميل الواحد إلى 10دولار، وإنخفض معدل النمو الإقتصادي 0.6%، وقص مستوى الإستهلاك العائلي بنسبة 0.4%، وإنخفض الإستثمار بنسبة 4.2%، وإرتفاع معدل التضخم بمعدلات قياسية مع معدل البطالة، مما أدى إلى إنخفض معدل النمو للإنتاج الصناعي من غير المحروقات إلى -2.6% سنة 1986 إلى -2.7% سنة 1989 ، كما إنخفضت قيمة العملة الوطنية.

2- المرحلة الثانية :

تمثل هذه المرحلة الإصلاحات الإقتصادية، والتي تمت سنة 1989، وفيها تم تعديل الدستور الدستور بإجراء تغييرات تمثلت في حذف الفصل الثاني، والمتعلق بالاشتراكية، وحصر الملكية العامة الملكية العامة في الثروات الطبيعية، وتقرير حق الملكية الخاصة دون أي قيد، بالإضافة إلى التخلي التخلي عن إحتكار الدولة للتجارة الخارجية، أما فيما يتعلق بالإستثمار الأجنبي، فقد تقرر تحديد تحديد علاقة جديدة لحركة رأس المال مع الخارج، ولذلك صدر القانون 10/90 المؤرخ في 14 أفريل

1)- لخظر عزي ،محمد اليعقوبي ،السعيد فكرون، وجهة نظر آثار برنامج التعديل الهيكلي على النشاط الاقتصادي،الجزائر:دراسة اقتصادية اجتماعية، WWW.IRZQUE.COM... ، 2007/02/18.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

14 أفريل 1990، و لمتعلق بالنقض و النقد، حيث ض
الأجنبية، مع الترخيص لغير المقيمين بتحويل رؤوس الأموال

3- المرحلة الثالثة :

كان الوضع الإقتصادي قبل التعديل الهيكلي كارثياً، حيث أظهرت الإحصائيات عدم تحقق النمو، وإنعاش التنمية، حيث زاد الوضع تأزما بإتجاه مسار النمو السالب، بإنخفاض معدل النمو في نهاية 1993 إلى - 0.2% في الوقت الذي كان ينتظر أن يصل إلى 2.1%.

هناك عوامل أخرى لا تقل أهمية، ساهمت في الوصول إلى التعديل الهيكلي منها:

- ❖ إرتفاع أسعار الفائدة .
- ❖ الحماية الجمركية من حيث التحيز في التمييز بين منتجات الدول النامية، والدول الرأسمالية.
- ❖ تدهور شروط التبادل التجاري.
- ❖ فشل نمط التنمية، وزيادة حدة البطالة ونقل التكنولوجيا.

الفرع الثالث :الإنعكاسات الإقتصادية لبرنامج التعديل الهيكلي على القطاع الإقتصادي.

لقد كانت إنعكاسات برنامج التعديل الهيكلي على القطاعين الصناعي، و الفلاحي عديدة ونذكر مثلا :

1- إنعكاسات على القطاع الصناعي:

لقد أصاب الإنكماش مختلف القطاعات الإقتصادية، ولكن بدرجات متفاوتة، وكان القطاع الأكثر تضرراً هو القطاع الصناعي، فقد أثر إنخفاض الإنتاجية، وظلت معدلات قدراته الإنتاجية متدنية، وكذا تدهور القدرة المالية للمؤسسات.

فمثلا بالنسبة للإنتاج، فقد إنخفض مؤشر الإنتاج بأكثر من 11 نقطة بين 1994و1997[1] ، 1994و1997[1] ، وأكثر المؤسسات المتضررة من الإنكماش هي المؤسسات المعملية التي تشكل هيكل تشكل هيكل الإنتاج الصوي، أما الصناعات الوحيدة التي شهدت نمو مطرداً فهي فروع الطاقة الطاقة و المحروقات.

2- إنعكاسات على القطاع الفلاحي:

بدأت الإصلاحات الهيكلية في الفلاحة سنة 1987، ولاحظ أن بعض المزروعات إخفقت بشكل ملحوظ، فيما سجلت مزروعات أخرى تراجعاً كبيراً (مابين 1988 و1994)، بينما شهدت زيادة في إنتاج اللحوم الحمراء بنسبة 36%، بينما تراجع إنتاج الحبوب بـ- 22%، و العلف بـ - 45%، والخضر الجافة بـ14%، واللحوم البيضاء بـ- 7%.

المطلب الرابع: الشراكة، والإنضمام للمنظمة العالمية للتجارة.

لقد أملت ظاهرة العولمة، والتي أصبحت تغزو أكثر فأكثر الأوساط الإقتصادية، إتفاقات شراكة شراكة أورومتوسطية، ودولية، والتي تظهر من خلال إزالة الحواجز، والعراقيل التي تعترض المبادلات تعترض المبادلات التجارية، وكذا من خلال التكتلات الإقتصادية الإقليمية، وبالتالي كان إلزاما على

1)- لخظر عزي و اخرون ،نفس المرجع السابق،ص5وص6.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

إلزاما على الجزائر إبرام إتفاق شراكة مع الإتحاد الأو
وتثمين طموحها، وإمكانياتها وحفاظا على مكانتها في الم

الفرع الأول : الشراكة الأورومتوسطية.

سوف نتطرق في هذا الفرع لمفهوم ودوافع الشراكة وكذا مضمون هذه الإتفاقية مع الأثر الذي لحق بقطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة جراء إبرام إتفاقية الشراكة .

1- مفهوم الشراكة :

تعتبر الشراكة في المجال الإقتصادي مفهوماً واسعاً، يجوي تعميمه، وإستخدامه على نطاق واسع، ولم يظهر هذا المفهوم سوى خلال السنوات الأخيرة بسبب تزايد شدة المنافسة بين المؤسسات، و أهم هذه التعاريف نجد:

1-1 الشراكة هي شكل من أشكال التعاون الدائم بين المؤسسات المستقلة، قد تكون في مجال في مجال الإشهار، الإعلام المتواصل، تبادل المهارات و الموظفين ... إلخ[1].

2-1 هي كيان ذهني يتحكم في العلاقة القائمة بين المؤسسات، و التي تصف بالفوائد المشتركة المشتركة و بتوزيع المساهمات بين أطراف العمل الجماعي المشترك[2].

3-1 هي تقارب بين عدة مؤسسات مستقلة قانونيا، لأجل التعاون في مشروع معين، أو نشاط خاص بتكثيف وتنسيق المجهودات وتبادل الكفاءات و الوسائل و المصادر الأساسية.

4-1 هي إتفاقية تعاون طويلة أو متوسطة المدى، بين مؤسستين أو أكثر مستقلة قانونيا، قانونيا، متنافسة أو غير متنافسة(احتمال تنافسها في المستقبل)، و التي تتوي جلب أرباح مشتركة من مشتركة من خلال مشروع مشترك[3].

5-1 هي إمكانية طلب من إحدى الأطراف (مؤسسات، مجمعات، أشخاص ... إلخ)، الاشتراك و التعاون الاشتراك و التعاون في تحقيق أهداف معينة، وخلال فترة زمنية محددة[4].

2- دوافع الشراكة:

أصبحت الشراكة بين المؤسسات الإقتصادية ضرورة ملحة للتغلب على المشاكل ولمواجهة التحديات التكنولوجية و المالية، إضافة لذلك تنحصر الدوافع والأسباب الحقيقية لإختيار هذا البديل الإستراتيجي في العناصر التالية :

1-2 ظهور وتنامي ظاهرة العولمة، و التي شملت المجالات المالية و التسويقية والإنتاجية والإنتاجية و التكنولوجية، كما شملت أسواق السلع و الخدمات و العمالة، وقد أصبح مسؤولو المؤسسات المؤسسات يتعاملون مع عالم تلاشت فيه الحدود الجغرافية و السياسية، وسقطت الحواجز التجارية بين التجارية بين أسواقه بعد العمل بإتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة[5].

2-2 تعاظم تكلفة التكنولوجيا وتعقدها، وبالتالي إرتفعت معها تكاليف البحث و التطوير، ولهذا تبحث المؤسسات - بما فيها الرائدة – عن إستراتيجية الشراكة في صيغتها الفنية، و التي تتيح لها نقلاً أرخص للتكنولوجيا بدلاً من إستثمار مبالغ ضخمة في تطوير تكنولوجيا معينة، دون ضمان كاف للنجاح .

---

1)- Mane-Henri , Dictionnaire de gestion vocabulaire, concepts et ovtils. Ed Economica paris,1998 ,P314.
2)- B.Garrette et P.Dussauge ,Les strategies d'alliance Ed d'Organisation paris,1995,P27.
3)- Boualem Aliouat ,Les Stratégies de coopération Industrielle Ed Economica paris.1996,P14.
4)- A.M.Dahmani, Le partenariat et les alliances Stratégiques dans les nouvelles Politiques de développement des entreprises . Economie N°36.Septembre1996.P20.
5)-أحمد سيد مصطفى، تحديات العولمة و التخطيط الاستراتيجي، دار الكتب،القاهرة.2000،ص58.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

3-2 تنقص نسبي لفص الإندماج والشراء أو ال
المالية، أو رفض قيود حكومية أو إعتبارات قانونية ك
الشراء .

إن الإخفاقات الكبيرة والمتعددة التي حدثت لعمليات الإندماج والشراء، أصبحت دافعاً لتطور لتطور الشراكة الإستراتيجية كبديل جديد يسمح بتجنب الصادم الثقافي والتنظيمي الذي يسببه الإندماج، كما أن الشراكة تتصر في مجال تعاون محدد، مما يسهم في تحسين أداء ذلك النشاط وتطويره[1] النشاط وتطويره[1] .

بالإضافة إلى ما سبق، هناك دوافع أخرى أدت إلى اللجوء إلى هذا الخيار الإستراتيجي، أولها الإستراتيجي، أولها مواجهة التحديات والمخاطر والأزمات، وثانيها ضمان توفير الإحتياجات من المهارات من المهارات والموارد والخبرة اللازمة لإختراق الأسواق الجديدة، وثالثها تحقيق رافعة تمويلية جديدة تمويلية جديدة وبتكلفة محدودة[2]، كما تحقق الشراكة قدراً كبيراً من رفض التحول للعالمية، بأسلوب بأسلوب متدرج ومخطط.

ومن أجل حفاظ الجزائر لمكانتها على الساحة الإقليمية، إتحاد المغرب العربي، المنطقة المتوسطية، والعالم العربي، وكذلك إنفتاح سوقها وإقتصادها، قامت بعقد إتفاقية شراكة مع الاتحاد الأوربي .

3- مضمون إتفاقية الشراكة الجزائرية الأوربية.

وقعت الجزائر كبقية الدول الموقعة على إتفاقية الشراكة بالأحرف الأولى في 19 ديسمبر 2001، بعد 17 جولة من المفاوضات مابين 1997- 2001 مع فترة توقف دامت من ماي 1997 إلى أفريل 2000، ليكون التوقيع الرسمي عليها في مدينة فالنسيا الإسبانية يوم 22 أفريل 2002.

لا تختلف هذه الإتفاقية في جوهرها عن بقي إتفاقيات الشراكة التي أبرمتها الدول المتوسطية الأخرى مع الاتحاد الأوربي، لكن ما يميزها عن إتفاقيات الشراكة الأخرى تضمنها ملفين جديدين هما :

- العدالة و الشؤون الداخلية، وحرية تنقل الأشخص
- بند مكافحة الإرهاب، والتعاون المشترك بين الطرفين في هذه المسألة.

وكنظرة عامة على إتفاقية الشراكة الأورو-جزائرية تضمنها لـ08 نقاط رئيسية [3] هي:

الحوار السياسي: يتعلق بكل المواضيع التي تهتم بالمصالح المشتركة بين الطرفين، فيما يخص المسائل السياسية والأمنية، وحل المشاكل عن طريق الحوار.

حرية تنقل السلع: وترمي إلى إنشاء بصفة تدريجية لمنطقة التبادل الحر، في ظرف لا يتعدى 12 سنة، إستناداً للإجراءات التي تضمنتها الإتفاقية العامة للتعريفة الجمركية، ومختلف الإتفاقيات المتعددة الأطراف، التي أسّت المنظمة العالمية للتجارة، والسلع التي تكون محور تفاوض تشمل مواد صناعية، فلاحية ومنتجات الصيد البحري.

---

2)-فريد النجار، التحالفات الاستراتيجية، ايتراك للنشر و التوزيع، القاهرة. 1999، ص30.
3)-زايري بلقاسم، دربال عبد القادر، تأثير الشراكة الأورومتوسطية على أداء وتأهيل القطاع الصناعي في الجزائر، لملتقى الدولي حول تأهيل المؤسسات الاقتصادية، كلية علوم التسيير، جامعة سطيف، 29-30 أكتوبر 2001، ص2.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

تجارة الخدمات: هناك إتفاق شراكة ينص على أن أ
إطار الإتفاق العام حول التجارة و الخدمات (G.C.S.
بالرعاية "، وهذا فيما يخص جميع الخدمات التي يضمنها الإتفاق، بينما تمنح الجزائر بموجبه للدول
الخدمات الأوربيين إمتيازات خاصة إنطلاقا من قائمة الإلتزامات المتفق عليها.

المدفوعات، رؤوس الأموال و المنافسة: إلتزام الطرفين على أن تتم تغطية العمليات الجارية من عملة قابلة للتحويل، بالإضافة إلى وضع إجراءات وقواعد مشتركة لتنظيم حرية إنتقال رؤوس الأموال بين الجزائر والإتحاد الأوربي، وكذا القواعد التي تحكم المنافسة.

التعاون الإقتصادي: يشمل جميع القطاعات الإقتصادية الصناعية و الزراعية، وكذا مجال المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، ويرتكز على عدة مبادئ أهمّها حوار إقتصادي منظّم، وكذا تبادل المعلومات و الخبرة و التكوين و المساعدة التقنية، الإدارية، و القانونية.

التعاون الإجتماعي و الثقافي: حيث تمّ التطرق إلى الإجراءات المتعلقة بالعمال، وضرورة الحوار الإجتماعي و التعاون في هذا المجال، وفي قطاع الثقافة و التربية، وكذا الأمور المتعلقة بمراقبة الهجرة غير الشرعية.

التعاون المالي: وهذا لتبسيط الإصلاحات بهدف عصرنة الإقتصاد، وإعادة التأهيل للهياكل الإقتصادية، ترقية الإستثمار الخاص، والنشاطات التي من شأنها إنشاء مناصب شغل، مع الأخذ بعين الإعتبار الإنعكاسات على الإقتصاد الوطني، وأخيراً وضع سياسة إجتماعية مرافقة لإمتصاص الآثار السلبية الناجمة عن الإصلاحات.

الإجراءات المؤسساتية: وهو البند الأخير من الإتفاقية، ويتضمن إجراءات مؤسساتية، إضافة إلى 07 ملاحق و 05 بروتوكولات تبين وتوضح إجراءات وقواعد تنفيذ بنود هذه الإتفاقية.

4- أثر إتفاقية الشراكة الجزائرية الأوربية على قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

إن دخول إتفاقية الشراكة حيز التنفيذ ، يؤثر إيجاباً وسلباً على الإقتصاد الوطني عامة، وعلى قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة خاصة، بسبب إنفتاح الإقتصاد الجزائري على الأسواق الخارجية.

1-4 الآثار الإيجابية: ونجد فيها على سبيل المثال ما يلي:

- مسايرة التطورات، والتغيرات السريعة على الساحة الدولية، والعالمية والإندماج في مسار العولمة.
- تحسين قدرات المؤسسات و م للإندماج مع التطور المفوض عليها نظراً للإنتقال إلى إقتصاد السوق.
- تحسين الجانب الإعلامي في قطاع المؤسسات، والصناعات الصغيرة و المتوسطة.
- الإستفادة من التعاون الإقتصادي، و المالي المقترح من قبل الأوربيين في إطار إتفاق الشراكة.

- تحرير المبادلات الخاصة بالمنتجات الفلاحية، و المنتجات الصيدية، ذلك ما سيفتح أمام الجزائر الجزائر فرص واسعة لتصدير منتجات تملك فيها مزايا مهمة مثل : الطماطم، التمور، لحوم الأغنام، لحوم الأغنام، الحمضيات،... إلخ، ومن ثم النفاذ إلى الأسواق الأوربية، لكن يشترط تحسين الإنتاج،

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

تحسين الإنتاج، وتحقيق فائض للتصدير، إضافة إلى توفر هذه المنتجات.

❖ إن إشتداد حدة المنافسة في المستقبل، قد يشكل خطرا على الجزائر في ظل تطور القطاع الفلاحي، والإهتمام به.

1-4 الآثار السلبية: وفيها كذلك على سبيل المثال ما يلي:

❖ عدم قدرة المنتجات الجزائرية على منافسة نظيرتها الأوربية، مما يؤثر بالطبع على المؤسسات الإنتاجية، وبالتالي يؤثر على الإقتصاد الوطني.

❖ التفكيك التدريجي للرسوم الجمركية على المنتجات الصناعية، قد يكون له أثر سلبي حيث ستزداد الواردات نتيجة ضعف المنتوج الصناعي الجزائر من جهة، وجودة المنتوج الأوربي، وقلة ثمنه من جهة أخرى، هذا ما يخلق مشكلة أخرى في ميزان المدفوعات، وتحول السوق الجزائري لسوق إستهلاكي للسلع الأوربية.

❖ حل وغلق مؤسسات غير قادرة على المنافسة، وبالتالي توسيع هوة البطالة.

إن دخول الجزائر معترك الشراكة الأجنبية رغم محدودية قدراتها، قد سلمت بخيارين لا ثالث لهما، إما أن تكون سوقا لما يرد عليها من الدول الأوربية المشكلة للإتحاد الأوربي، وإما التصدي لكل هذا عن طريق إتخاذ التدابير اللازمة، والتي تمكن الإقتصاد الوطني من الوقوف في وجه التحديات محولة بذلك المخطر إلى مزايا، تحقق للجزائر مصالحها الآنية والمستقبلية.

الفرع الثاني :إنضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة، وإنعكاساته على الإقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة.

بعد التصحيح الهيكلي الذي رفض على الجزائر من طرف صندوق النقد الدولي، وإستقرار المؤشرات الإقتصادية الكلية، غدت الحاجة إلى إنضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة أمراً لا مفر منه، بل يكاد يكون لازماً. يضف إلى ذلك توقيع الجزائر على إتفاق شراكة مع الإتحاد الأوربي يتميز بالطابع التجاري في محوره الإقتصادي، والذي يركز على ضرورة تحرير التجارة الخارجية.

1- محتوى المفاوضات:

ظلت الجزائر دولة ملاحظة في GATT* منذ 1964 ، ولم تقدم أي مبادرة للإنضمام إلى إلى الإتفاقية نظراً لطبيعة الإقتصاد الجزائري آنذاك، حيث كان يتميز بالطابع الإشتراكي لذا يجسد إحتكار الدولة للتجارة الخارجية، يضف إلى ذلك إستبعاد المنتجات الطاقوية من مفاوضات GATT، وبالتالي تأخر إنضمام الجزائر إلى GATT سابقا و OMC♦ حاليا.

في شهر ماي 1996 قدمت الجزائر طلب الإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، حيث قبل طلبها، وكان عليها إجراء مفاوضات متعددة الأطراف، وكذا ثنائية الأطراف.

1-1: مفاوضات متعددة الأطراف: يشارك في المفاوضات المتعددة الأطراف جميع أعضاء OMC، يتم OMC، يتم خلالها معالجة نظام التجارة الخارجية، وكذا النظام الإقتصادي للدولة التي تقدمت بطلب الإنضمام، والبحث في مدى توافقهما مع إتفاقية المنظمة، يجب على الدولة الطالبة أن

*GATT : General Agreement on Tariffs and Trade.
♦ OMC : Organisation Mondial de Commerce.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

الطالبة أن تقدم مذكرة مساعدة تكون الأساس الذي يرتكز
لدراسة طلبها، وكذا طرح أسئلة مختلفة كتابية وشفوية،
شفافية، حيث أهم هذه الأسئلة تكون مركزة في الغالب على
المدفوعات، التعريفات الجمركية، التبادلات الخارجية، الدعم الموجه لقطاعات خاصة كقطاع الزراعة...
الزراعة... إلخ.

إختتمت هذه المفاوضات المتعددة الأطراف في مرحلتها الأولى في 22و23 أفريل 1998 بجنيف السويسرية تحت رئاسة الأرجنتين، حيث خلال هذا الإجتماع تم الإجابة عن بعض الأسئلة شفويا من طرف الوفد الجزائري، وترك أسئلة أخرى للإجابة عنها كتابيا.

2-1: مفاوضات ثنائية الأطراف: يتم خلال هذه المفاوضات الثنائية التفاوض حول سلسلة تنازلات تخص تحرير التجارة، والخاصة بالسلع والخدمات، ويترجم ذلك في تقديم قوائم على شكل جداول، وتتفاوض من خلالها الدولة المعنية بالإنضمام مع كل عضو من المنظمة على حدا.

قامت الجزائر بالتحضير لهذه المفاوضات، وذلك من خلال عمل اللجنة الوزارية المشتركة المكلفة بالتحضير ومتابعة المفاوضات، حيث أنه بعد إختتام المفاوضات، يتم إجراءات الإنضمام تقدم مجموعة العمل المكلفة بدراسة ملف الطالبة للإنضمام تقريراً نهائيا حول كل المجريات الخاصة بالمفاوضات للمؤتمر الوزاري لـ OMC، وتتم المصادقة عليه بأغلبية ثلثي الأعضاء، ويدخل بروتوكول الإنضمام حيز التنفيذ بعد 30 يوم من قبوله من طرف الدولة المعنية بالطلب.

وبالتالي يتضح أن إنضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة متوقف على مجريات المفاوضات الثنائية ونتائجها، وبالتالي على مدى التحكم في التقنيات التفاوضية للحصول على حقوق، مع عدم الإفراط في تقديم التنازلات، والإلتزامات، حتى لا يلحق ضرر كبير للإقتصاد الوطني.

تعتبر المفاوضات الثنائية الأكثر تعقد، وتعطلها يزيدها تعقيدا أيضا، حيث أن الجزائر لم تطلب الإنضمام إلى العضمة عندما كانت هذه الأخيرة تبحث عن تعزيز سلطتها، وإنما إنتظرت إلى أن أصبحت OMC قوة كبيرة ناجمة عن زيادة عدد المنظمين، وعن تعقد العلاقات التجارية الدولية، وظهور التكتلات الإقتصادية القوية، أو بصفة عامة العولمة الإقتصادية.

2- الالتزامات والحقوق عند الإنضمام إلى OMC:

2-1 الالتزامات: من أهم الإلتزامات نجد:

- ❖ حرية المنافسة والإلتزام بعدم التمييز بين الدول، أو بين المنتوج الوطني والأجنبي.
- ❖ التخلي عن دعم الصادرات.
- ❖ الإلغاء التدريجي للقيود الجمركية و الكمية.
- ❖ قبول مبدأ التقييد الكمي في أحوال إستثنائية لحماية ميزان المدفوعات، وتقديم معاملة تفضيلية للدول النامية.

2-2 الحقوق : ونجد:

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

❖ إلتزام الأطراف الأخرى، أعضاء المنظمة بتطبيق ال
مع الدولة العضو في كافة المجالات التي تشملها الإت
الإتفاق تمثل نفسها حقوقا لباقي الدول الأعضاء.

❖ حقوق نفاذ السلع والخدمات الوطنية إلى أسواق الدول الأخرى، وذلك وفقا لحدود التثبيت الجمركي الواردة في جداول باقي الأعضاء.

❖ تمكن الأعضاء من الدفاع عن مصالحهم، وإلغاء الإجراءات التي قد يتخذها الشركاء التجاريون، والمنقضة للإتفاقات التي تم التوصل إليها بما يكفل التطبيق العادل على كل الأعضاء، وهذا بناء على آلية تسوية المنازعات التجارية الدولية المطورة في جولة أوروغواي.

❖ المشاركة في المفاوضات المستقبلية بما يكفل الدفاع عن المصالح التجارية التي تهم تلك الدول،وصياغة الإتفاقات الجديدة التي تقرها الإجتماعات الوزارية.

3- الأهداف و الصعوبات المواجهة لمسار إنضمام الجزائر لـ OMC:

هناك عديد الأهداف و الصعوبات ونجد:

1-3 الأهداف:

إن الأهداف التي تسعى الجزائر لبلوغها، وتحقيقها من خلال إنضمامها إلى المنظمة العالمية للتجارة، وأهمها على سبيل المثال نجد:

❖ مسايرة العالم والعولمة من خلال إشراك المنتوج الوطني بالمنتوج الأجنبي، الشيء الذي يحث الضغط التنافسي البناء.

❖ الإنعاش الإقتصادي، وبالتالي رفع حجم المبادلات خارج إطار المحروقات.

❖ تحفيز و تشجيع الإستثمار الأجنبي المباشر.

2-3 الصعوبات:

هناك عديد الصعوبات التي تعرقل مسار إنضمام الجزائر إلى المنظمة العلمية للتجارة، ومن أهمها ما يلي:

❖ غياب إستراتيجيات تسييرية واضحة،وشفافة في المدى القصير.

❖ وجود الإقصاد الموازي، مما أضر بالإحصائيات الدقيقة والإقتصاد معا.

❖ البطء في تجسيد الإصلاحات، قلل من مصداقية الملف الجزائري الذي أدى إلى تكرار النظر فيه، وطول المفاوضات.

❖ تضارب المعطيات المقدمة من كل هيئة جزائرية، وغياب تحديد الخيارات الإقتصادية الواضحة، خاصة في ظل التغيرات الحكومية.

4- آثار الإنضمام المرتقبة لـ OMC على قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية.

هناك أثار إيجابية وسلبية مرتقبة على قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بعد إنضمام الجزائر إلى OMC، ومنها على سبيل المثال لا الحصر.

1-4 الإيجابيات:

❖ خلق مجالات متنوعة لإنشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

- ❖ الإعفاء الضريبي لبعض المؤسسات الصناعية، سيسمح
- ❖ تحسين كفاءة ،و إنتاجية المؤسسة الوطنية.
- ❖ الإستفادة من التكنولوجيا الأجنبية من أجل تطوير الصناعة المحلية الوطنية.

2-4 السلبيات:

- ❖ الإضمام يعني فتح الأسواق الجزائرية أمام منتجات دول المنظمة الأعضاء، مما يؤدي إلى إغراق السوق بالسلع الأجنبية.
- ❖ إرتفاع تكاليف الإنتاج بالمؤسسات الوطنية نقص و م على غرار المؤسسات الأجنبية، وبالتالي تفضيل ومنافسة سعر المنتوج الأجنبي للمنتوج الوطني.

إن مسار إضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة هو سلاح ذو حدين، فإستغلال إيجابياته، وتأهيل الإقتصاد الوطني لهذه التغيرات، والإعتماد على قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في أقرب الآجال بتفعيل أدوات إنتاجيتها لتفادي سلبياتها.

Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

خاتمة الفصل الثاني :

إن الملاحظ لمسار الإصلاحات التي إنتهجتها الجزائر لحل لمختلف أزماتها الإقتصادية، والتي جاءت مرفقة بهيكلة المؤسسات العامة، ثم فتح الطريق للإستقلالية، وبروز قوانين هامة كقانون تحرير الأسعار، قانون تحرير التجارة، وقانون الإصلاحات الجبائية، كذلك بلوغ الجزائر في سنة 1995 سياسة التعديل الهيكلي الذي إرتبط بضرورة الإنفتاح على الإقتصاد العالمي، فكان الدخول في شراكة مع الإتحاد الأوربي كغيرها من البلدان المتوسطية، وكذلك سعيها إلى الإنضمام للمنظمة العالمية للتجارة، كل هذا يحتم عليها تخصيص عوامل الإنتاج في القطاعات التي تتمكن فيها، وكذلك تطبيقات وإجراءات متعلقة بتطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

لأجل هذا سنحاول في الفصل الثالث تبيان تطور المؤسسات الوطنية الصغيرة و المتوسطة، وكذلك دورها في التنمية الشاملة من خلال مختلف مساهماتها.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

المبحث الأول : تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسـ

لقد شهدت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تطورا ملحوظا سواء كانت خاصة، عامة او حرفية والتي سوف نتطرق إلى كل نوع منها على حدي في هذا المبحث والذي قسمناه إلى ثلاثة مطالب.

المطلب الأول: تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التابعة للقطاع الخاص :

وصل عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القطاع الخاص بها لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي (CNAS) عند نهاية سنة 2005 إلى 245842 مؤسسة[1] إما نهاية سنة 2006 فقد بلغ 269806 مؤسسة خاصة.[2]

تشكل المؤسسات الخاصة غالبية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمصرح بهم لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لغير الأجراء(casnos) 888829 منصب عمل مصرح به رسميا نهاية سنة 2005[3] ، أما ففي نهاية السداسي الأول من سنة 2005 فقد بلغ 924746 منصب شغل حسب نفس المصدر السابق[4] ، أما مع نهاية سنة 2006 فقد بلغ 977642 منصب عمل[5] .

الديناميكية وحركية المؤسسات الخاصة أدت إلى نمو خلال سنة 2005 والسداسي الأول من سنة الجدول التالي سوف نتطرق بالتفصيل لهذا النمو.

الجدول رقم (08): نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة (سنة 2005- السداسي الأول 2006)

	سنة 2005	السداسي الأول 2006
إنشاء	21018	13117
استئناف النشاط	2863	1307
شطب	3488	984
المجموع	20393	13440

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على نشريات لوزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (العدد 08،09)الجزائر.2010.

(1) وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، نشرية المعلومات الاقتصادية لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، العدد 08 ، 2005، ص03
(2) وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، نشرية المعلومات الاقتصادية لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، العدد 10 ، 2006، ص02
(3) وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، نشرية المعلومات الاقتصادية لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، العدد 08 ، 2005، ص03
(4) وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، نشرية المعلومات الاقتصادية لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، العدد 08 ، 2005، ص03
(5) وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، نشرية المعلومات الاقتصادية لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، العدد 09 ، السداسي الأول 2006،ص02.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

لقد تم إنشاء 2863 مؤسسة صغيرة ومتوسطة عام توقف ل2863 مؤسسة، مع شطب 3488 مؤسسة فكانت الزيادة السنوية لمؤسسات القطاع الخاص بـــ 20393 مؤسسة.

إما الزيادة المسجلة في نهاية سنة 2006 بـــ 23964 وذلك بإنشاء 24352 مؤسسة مع إعادة استئناف النشاط لـــ 2702 مؤسسة وشطب 3090 مؤسسة، وهذا كله بشكل عام إما تطور هذا النوع من المؤسسات حسب قطاعات النشاط فسوف نعرضه في الجدول التالي والذي سوف نبين فيه هذا التطور.

الجدول رقم (09): تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التابعة للقطاع الخاص

(سنة 2005-سنة 2006)

قطاع التشاط	م ص القطاع الخاص 2004	عام 2005				م ص م القطاع الخاص 2005	عام 2006				م ص م القطاع الخاص 2006
		انشاء	اعادة الاستئناف	شطب	الزيادة		انشاء	اعادة الاستئناف	شطب	الزيادة	
الفلاحة الوصيد البحري	2748	223	18	42	199	2947	270	18	49	239	3186
المياه والطاقة	60	04	00	00	07	64	09	01	00	10	74
المحروقات	505	17	02	02	17	522	09	00	00	09	531
هدمات الاشغال البترولية	148	21	00	05	16	164	25	01	02	24	188
المناجم والمحاجر	549	49	03	01	51	600	51	11	05	57	657
الحديد والصلب	7126	436	41	87	390	7516	395	52	57	390	7906
مواد البناء	5949	231	37	79	189	6138	235	34	38	231	6369
البناء والاشغال العمومية	72869	7883	1268	1304	7847	80716	9710	1336	1060	9986	90702
كيمياء مطاط بلاستيك	1727	136	14	27	123	1850	127	07	17	117	1967
الصناعة الغذائية	13673	906	107	212	801	14474	882	96	182	796	15270
صناعة النسيج	3734	169	29	51	147	3881	143	25	30	138	4019
صناعة الجلد	1459	81	11	28	64	1523	47	08	20	35	1558
صناعة الخشب الفلين	9000	579	124	91	612	9612	689	109	110	688	10300
صناعة مختلفة	3061	143	18	31	130	3191	107	20	21	106	3297
النقل والمواصلات	20294	1910	237	322	1825	22119	2184	207	258	2133	24252
التجارة	37954	4469	357	597	4229	42183	4593	325	640	4278	46461
الفندق والاطعام	14103	1031	180	215	996	15099	1221	111	201	1131	1623
خدمات للمؤسسات	10843	1309	148	157	1300	12143	20028	135	172	1991	14134
خدمات للعائلات	16933	1179	248	212	1215	18148	1309	182	201	1290	19438
مؤسسات مالية	718	63	04	06	61	779	78	05	09	74	853
اعمال عقارية	491	62	10	06	66	659	96	10	08	98	755
خدمات للمرافق الجماعية	1405	117	07	13	111	1516	144	09	10	143	1659

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

المجموع	225449	21018	2863	3488	20393	5842

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على معطيات وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، نشرية المعلومات الاقتصداية لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، العدد 09 و10 ، 2005 – 2006

(الزيادة = الانشاء + اعادة الاستئناف بعد التوقف– الشطب)

وفي الجدول نبين القطاعات المهيمنة مع نسبة كل منها مقارنة لمجموع القطاعات

الجدول رقم (10): النشاطات المهيمنة على قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة.

قطاع النشاط	عدد المؤسسات2005	%	عدد المؤسسات سداسي الأول 2006	%
البناء والاشغال	80716	32.83	86590	33.40
التجارة	42183	17.16	44639	17.22
النقل والمواصلات	22119	9.00	23245	8.97
خدمات العائلات	18148	7.38	18863	7.28
الفندقة والاطعام	15099	6.14	15630	6.03
صناعة المنتجات الغذائية	14417	5.86	14919	5.75
خدمات المؤسسات	12143	4.94	13167	5.08
قطاعات اخرى	41017	16.68	42229	16.29
المجموع	245482	100	259282	100

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على الجدول السابق رقم (09): تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التابعة للقاطع الخاص.

النسبة عدد المؤوسات لقطاع النشاط/ عدد المؤسسات الاجمالي

نلاحظ من خلال الجدول هيمنة بعض القطاعات على الأخرى التي لها نسب عالية نوعا ما عن بقية نشاطات القطاع منها:

- **البناء والأشغال العمومية:** قدرت زيادة عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة التابعة لهذا القطاه سنة 2005 بـــ 80716 مؤسسة تمثل32.83% من

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

مجموع الزيادة في المؤسسات لسنة 2005 و
من سنة 2006 بزيادة قدرت بـــ 86590 مؤسسة.

- **تجارة:** عرفت المؤسسات التجارية الصغيرة والمتوسطة زيادة بـــ 42183 مؤسسة سنة 2005 بسنة تقدر بـــ 17.16%، وفي السداسي الاول من سنة 2006قدرت الزيادة بـــ 44639 مؤسسة بسنبة 17.22%.
- **اما صناعة المنتجات الغذائية :** فقد سجلت معدل نمو ضعيف مقارنة بالنشاطات الاخرى بحيث كانت الزيادة في عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناشطة في هذا المجال بـــ14417 مؤسسة لسنة 2005 وبـــ 14949 مؤسسة في السداسي الاول من سنة 2006 بنسبة كانت على التوالي 5.86% و 5.08%.

ان نسبة النجاح بعد سنوات من النشاط تمثل مؤشر للصرامة التي يتم بها انشاء المؤسسات ودعمها ويجب ان لا نتخوف من وقع عدد من المؤسسات في الافلاس بل سيكون من المفيد ان نعرف ان عدد المؤسسات التي تنشأ يبقى مرتفع وأن نسبة وفيات المؤسسات تتقلص تدريجيا مع تعميق تجربة انشاء المؤسسات، كما ان عدد مناسب الشغل المحدة من طرف المؤسسات تتقلص تدريجيا مع تعميق تجربة انشاء المؤسسات، كما ان عدد مناصب الشغل المحدثة من طرف المؤسسات الجديد هو دليل على الحيوية الاقتصادية[1]

المطلب الثاني: تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التابعة للقاطع العام :

بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التابعة للقاطع العام في هذه المرحلة من الخوصصة تتعرض ديمغرافيا لظاهرتين تؤثران على تعدادها العام.

*من جهة ادات عملية اعادة الهيكلة العمومية الكبرى الى انشاء العديد من المؤسسات التابعة للدولة تتمتع بالاستقلالية التامة وهي قابلة للخوصصة والشراكة.

انها على العموم مؤسسات في شكل شركات تسيير المساهمات الجهوية (SPG) العاملة في قطاع البناء والاشغال العمومية، بالاضافة الى قطاعات اخرى مثل:

(ECOREP-ENGI-ENAD….)

[1] لعميري – انشاء وتطوير المؤسسات الصغيرةوالمتوسطة- نشرية داخلية عن زوارة المؤسسات الغصيرة والمتوسطة – الجزائر-2009-ص2.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

*من جهة أخرى ساهمت المؤسسات الصغيرة في (جزئية –كلية) في تخفيض عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية بسبب تغير طبيعة الملكية .

تجدر الإشارة من الناحية الاقتصادية إلى أن الوحدات الاقتصادية من نوع مزارع نموذجية تابعة لشركات التسيير والتطوير الفلاحي SGDAصارت تعد من بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتحسب ضمن تعداد وزارة المساهمات خلال 2005 من 778 مؤسسة إلى 874 مؤسسة تشغل في مجموعها 76283 أجير[2] .

لقد تراجع عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتابعة للقطاع في السداسي الاول من عام 2006 ب 25 مؤسسة وذلك راجع إلى خوصصة القطاع العام ، حيث انتقل العدد الإجمالي للمؤسسات العمومية من 874 مؤسسة إلى 849 مؤسسة تشغل في مجموعها 70241 أجير ، وفي الجدول التالي يبين توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية على قطاعات النشاط.

الجدول رقم11:يمثل توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية على قطاعات النشاط.

قطاع النشاط	عدد المؤسسات	منصب الشغل
الصناعة	**276**	**29320**
البناء والاشغال العمومية	**136**	**11860**
الخدمات	**309**	**19574**
الزراعة	**113**	**7671**
المناجم والمحاجر	**15**	**1816**
	849	**70241**

المصدر : وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، نشرية المعلومات الاقتصادية لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ،العدد ، 2006 السداسي الأول ، ص03.

نلاحظ من خلال الجدول تصدر قطاع الصناعة ب276 مؤسسة صغيرة ومتوسطة عمومية على القطاعات الأخرى والتي تشغل 29320 عامل ، يليها قطاع البناء والأشغال

[2] وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسط، نشرية المعلومات لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، العدد 09، 2005، ص04.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

العمومية ب136 مؤسسة تشغل في مجموعها 1860 عامل، فقدى كان في المرتبة الخامسة ب15 مؤسسة تشغل 1816 عامل .

نلاحظ فرق كبير بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لكل من القطاع الخاص والعام، فمؤسسات القطاع العام وبالمقارنة مع مؤسسات القطاع الخاص يكاد يكون معدوم.

أما الجدول التالي والذي نبين فيه تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية خلال السداسي الأول، حيث وصل عند نهاية السداسي الأول من عام 2006 إلى 32774 مؤسسة كزيادة مقارنة بالسداسي الأول من السنة الماضية بمعدل تطور يقدر ب 9.951%

الجدول رقم (12) : يبن تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية .

نوع المؤسسة	عدد المؤسسات السداسي الأول 2005	عدد المؤسسات السداسي الاول 2006	الزيادة	%
المؤسسات الخاصة* (*)	236727	259282	22555	9.53
المؤسسات العامة(**)	778	874	71	9.125
الصناعات التقليدية(***)	91833	101981	101148	11.05
المجموع	329338	362112	32774	9.951

المصدر : وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، نشرية المعلومات الاقتصادية لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، العدد 09 ، السداسي الاول 2006، ص 04

(الزيادة = عدد المؤسسات الصغيرة 2006– عدد المرسسات 2005) لكل نوع من المؤسسات

(النسبة = الزيادة / عدد المؤسسات 2005) لكل نوع من المؤسسات

(*) معطيات من الصندوق الوطني للضمان الجتماعي CNAS
(**) معطيات من وزارة المساهمات وترقية الاستثمار
(***) مقطيات من غرفة الصناعة التقليدية والحرف.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

من الجدول نلاحظ تطور محتشم للمؤسسات الـ
مؤسسة زيادة على السداسي الأول من2005 هذا بالنظر إلى للتطور العددي ، أما إذا نظرنا إلى هذا التطور مقارنة مع 2005 بالنسب فهو يمثل 9.125 %، يكاد يتساوى مع تطور المؤسسات الصغيرة ولمتوسطة الخاصة والتي سجلت نسبة تطور قدرت لنفس السداسي ب 9.53 % والشكل التالي نبين فيه التطور لكل من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العامة والخاصة .

الشكل رقم (1): يمثل تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العامة والصناعات التقليدية

المطلب الثالث : تطور قطاع الحرف والصناعات التقليدية

إن تناول وضعية الصÆاعات التقليدية يدفи بنا إلى Чالرجوع إـــى كل ما يرتبJ بالإرث الثقاcي كtامن للهوية الوطنية وفداqp للدōدʔة الإبداعъة اهائلة ، ومن ثم المنبع الحʔيقي لحرفية متأصلęوتطورة عبر مخÕلc الحقب

بالفعل تشكل الصناعات التقليدية شفة عامة صورة حقيقية بمختلف الحرف المرتكزة على المهارة اليدوية من خلال التصميم ، والتشكيل بإعطاء العمق الوجداني للمنتوج التقليدي، وفي ايطار نظرة اكثر شمولية وواقعية تعتبر الصناعات التقليدية بالفعل رافدا اقتصاديا مهما يرتكز على الحرف التقليدية التي تستعمل المواد المحلية و أيضا المهنàالتي تساهم ـــتدخل في المنتوجات والخدمات لف ئدة مجمل النشاطات الاقت ادية وهي بالتاUQ وعلى دوام قاعدة أنشطة متعحد في مجال الإدماج.

بالفعل ما كي النشاطات من غير تلك المرتبطة بالصЦاعات التقليدQة التي تنتج عنها قومة مضافة فعلية في تثمين الإمكانات الوطنية في مجال التوازنات الاجتماعية و تدعيم النسيج الاقتصادي الدائم و تشكل عاملا أساسيا في مناصب الشغل وكذا الرفع من المؤهلات ومن ثم ضمان الادماج للشباب المقاول.[1]

في هذا المبحث سوف نعرض تطور الحرفيين في المطلب الأول والنشاطات الحرفية في المطلب الثاني.

[1]-مصطفى بن بادة- - مخطط عمل من اجل تنمية مستديمة للصناعات التقليدية-رسالة وزير- الجزائر-آفاق 2003-2010.ص7

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

الفرع الأول: تطور التعداد الاجمالي للحرفيين.

بلغ التعداد الاجمالي للحرفيين حسب تصريحات 31 غرفة للصناعات التقليدية و الحرف 96072 حرفي هذا النمو الملحوظ يمثل زيادة نوية قدرها 9340 حرفي (من 2004/12/31 الى 2005/12/31)يتوزع الحرفيون على ثلاث شعب هي:1

- الصناعات التقليدية الفنية بـــ 1893 حرفي.
- الصناعات التقليدية لانتاج المواد بـــ 2434 حرفي.
- الصناعات التقليدية الخدماتية بـــ 5013 حرفي.

يشغل هؤلاء الحرفيون 24390 أجير مقسمين كالتالي:

- الحرفيون الفرديون 24062 أجير.
- التعاونيات الحرفية 44 أجير.
- المؤسسات الحرفية 320 أجير.
- ان نشاطات الصناعات التقليدية تم النكفل بها في وقت سابق من طرف القطاع الخاص و قد كانت قدرتها الاقتصادية تتمثل في اتحادات حرفية و المقدرة بحوالي : 17700 حرفي (بما فيه القطاع غير المقيد اداريا), وضافة الى ان القطاع كان يضم 46 وحدة تشمل مؤسسات عمومية محلية و التي كانت تخضع في مجملها الى اتحادات العمال المذكورة أعلاه, حيث تمثل هذه الطبقة العاملة حوالي 03% من القوى النشيطة, حيث يبين بصورة واضحة تراجع القطاع الذي كان يمثل 10 % في سنة 1966 [2]

من جهة أخرى فان الإحصائيات السابقة وأرقام تحويل ملفات الحرفيين من البلديات إلى غرف الصناعة التقليدية المنجزة سنة 1998 لم تعطنا العموميات المطلوبة حول:

- حجم المؤسسات الحرفية
- الصناعات التقليدية الريفية و الحضرية
- جنس و عمر و مستوى التكوين بالنسبة للحرفيين.
- غياب المعلومات الدقيقة حول طبيعة الصناعات التقليدية و حالة وحدات الصناعات التقليديب عرقلة النشاطات الضرورية لدعف القطاع لذلك ومن أجل تطوير القطإ بأداء إحصائية و معومات حقيقة لتقله الاقآصادي و الاجتماعي فان المشرع ضع في سنة

[2] مجلة مخطط عمل من اجل تنمية مستديمة للصناعات التقليدية آفاق2010- 2003 وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة -.ص7

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

1)(7 سجل من اجل دعم المعطيات حول تسجيل ا
فانه في سنة !998 إلى غاية سبتمبر 2002 تم تسجيل 51319 حرفي و 200 تعاونية حرفية و 92 مؤسسة حرفية.

و في الجدول التالي نبين توزيع عدد الحرفيين حسب نوعية النشاط خلال السداسي الأول من سنة 2006:

الجدول رقم 13 توزيع عدد الحرفيين حسب نوعية النشاط

نوعية النشاط	مؤسسة حرفية	تعاونية حرفية	حرفيين فرديين	المجموع
الصناعات التقليدية لإنتاج المواد	24	202	51223	51449
الصناعات التقليدية لإنتاج الخدمات	23	500	35487	36010
الصناعات التقليدية الفنية	28	83	14411	14522
المجموع	75	785	101121	101981

المصدر: وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.نشرية المعلومات الاقتصادية لقطاع و المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العدد 09.السداسي الاول 2006 ص17.

نلاحظ من خلال الجدول أن الحرفيين الفرديين يمثلون غالبية الحرفيين حسب نوع النشاط حيث تتصدر الصناعات التقليدية لانتاج المواد بـــــ 51449 حرفي اما التعاونيات الحرفية فكان عدد حرفيها 202 حرفي و $2 حرفي للمؤسسات الحرفية.

أما القطاع الةالث ، الصناعات التقليدية الفنية فقد بلغ عدد ةلحرفيين الفردين فوها ب 14411 و83 حرفي للتعاونيات الحرعية ، أما المؤسسات الحرفية فكان عدد حرفQيها 28.

والشكل التالي سف يبين Hقثر هذا التوزيعº

الفرع لثان٪ : تطور عدد النشاطات الحرفية .

لقد مس ارتفاع عدد النشاطات الحرفية كل من الحرفيين الفرديين ، التعاونيات الحرفية والمؤسسات الحرفية وهذا راجع للسياسة المطبقة منة طرف الدولة ، بناء على الامر رقم 96-01 ، فان الصناعات التقليدية تستفيد من الإجراءات التشجيعية في مجالا

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

القروض والأعباء الجبائية للحصول على الأراضي الأمر المذكور أعلاه)

+المهنيين الفرديين .

سوف نلخص تطور نشاط الحرفيين الفرديين في الجدول التالي وهذا خلال السداسي الاول من عام 2005 :

الجدول رقم (14) : تطور عدد الحرفيين الفرديين .

	الحرفيين الفرديين		
نوعية النشاط	المسجلين	المشطوبين	الزيادة
الصناعات التقليدية لإنتاج المواد	1772	463	1309
الصناعات التقليدية لإنتاج الخدمات	4624	1179	3445
الصناعات التقليدية الفنية	1325	166	1159
المجموع	7721	1808	5913

المصدر : وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، نشرية المعلومات الاقتصادية لقطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، العدد 09 ، السداسي الأول 2006 ، ص18

الزيادة = المسجلين الجدد –المشطوبين)

قدر عدد الحرفيين الفرديين المسجلين خلال السداسي الأول الغاول من عام 2006 ب1772 حرفي وبهذا قدرت الزيادة ب 1309 حرفي .

أما ا قطاع الصناعات التقليدية لإنتاج الخدمات فقد سجل 4624 حرفي جديد و1179 حرفي تخلو عن النشاط ومنه قدرت الزيادات ب3445 حرفي .

+التعاونيات الحرفية :

سجلت الصناعة التقليدية والحرف خلال السداسي الاول من عام 2006 :

- 14 تعاونية جديدة
- 18 تعاونية مشطوبة

لقد عرفت التعاونيات الجديدة تراجع خلال السداسي الأول ب 4 تعاونيات، وفي الجدول نبين هذا التغير بالتفصيل حسب نوع النشاط.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

الجدول رقم (15): يبين تطور التعاونيات الحرفية خ

نوعية النشاط	المسجلين	المشطوبين	الزيادة
الصناعات التقليدية لإنتاج المواد	10	09	01
الصناعات التقليدية لانتاج الخدمات	00	09	نقصان ب 09
الصناعات التقليدية الفنية	04	00	04
المجموع	14	18	نقصان (04)

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على معطيات وزارة المؤسسات الصغيرة والكتوسطة، نشرية المعلومات الاقتصادية لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، العدد 09، 2006 السداسي الأول، ص18

(الزيادة = المسجلين الجدد–المشطوبين)

فيما يخص المؤسسات الحرفية فهي لم تسجل أي حركة في العدد لا بالزيادة ولا بالنقصان، والملاحظ أن غياب مؤسسات حرفية جديدة، وكذا عدم تطور في إعداد التعاونيات الحرفية يعكس ارتفاع عدد الحرفيين، مما يؤكد التنظيم والاهتمام المولى من طرف القطاع.

المبحث الثاني : الدور الاقتصادي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

لاشك أن قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بات يلعب دورا أساسيا في اقتصاديات الدول لمل يحدثه من ثروة بمضاعفة القيمة المضافة والرفع من مستوى النتاج الداخلي الخام ، وبما يوفره من مناصب شغل تسهم في القضاء على مشاكل البطالة ومضاعفاته الاجتماعية ، ذلك لان المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مميزات لا يمكن توفرها في الشركات الكبيرة والمجتمعات الصناعية الكبرى هذه الميزات التي يمكن إيجازها فيما يلي 1:

* مرونة وسهولة تنظيم المؤسسة.
* التكيف والتفاعل الايجابي مع تحولات السوق .
* المحافظة على مناصب الشغل عند الأزمات .
* تعدد وتنوع تخصص الفاعلين في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

* لا تحتاج لرؤوس أموال كبيرة لإنشائها .

ولهذا تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر دورا اقتصاديا مهما لا يستهان به، وقد أصبح ذلك واضحا خاصة خلال الثمانيات ، حيث عملت السلطات العمومية على توسيع مجال تدخل هذه المؤسسات بإتباع سياسات خاصة لإدماجها أكثر في الحياة الاقتصادية، فقد تم وضع إجراءات بإنشاء العديد من الوحدات والمؤسسات الصناعية، ونلخص الدور الاقتصادي لهذه المؤسسات فيما يلي .

المطلب الأول :مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القيمة المضافة .

للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة دور في خلق وتحقيق القيمة من اجل ضمان ديمومة وظائفها فهي لا تكتفي فقط بإقامة علاقة مع الهيئات التي تقتني منها الخدمات والتي تبيعها بل تخلق كذلك شبكة مبادلات مع هيئات مختلفة، تقاس القيمة المضافة على أساس الفارق بين المواد التي تبيعها من جهة، والمواد المقتناة من جهة أخرى، وذلك لغرض صنع تلك المواد .

كانت الأهمية المرتبطة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إطار التنمية تتناقض وتطور وزن ومكانة هذه المؤسسات في الاقتصاد الوطني حيث عرفت حصتها في القيمة المضافة الصناعية تراجعا كبيرا خلال المرحلة الأولى من التنمية (1968-1970) ، إذ انتقلت من 70% عام 1969 إلى 40% عام 1970.

وبعد أن كان ينتظر خلال الثمانينات أن تعرف هذه المؤسسات انتعاشا كبيرا بفضل السياسة الجديدة المتبعة ، فان النتائج المحققة كانت معاكسة ، حيث يشير الجدول الآتي إلى أن حصة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة بالقيمة المضافة انخفضت من 25.3% عام 1984 الى 17.2 عام 1991و لكن هذه الحصة المعتبرة مقارنة مع حصة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي كانت لا تتعدى 4% ، هذا ما يعبر عن وزنها في الاقتصاد الوطني .

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

الجدول رقم (16): تطور حصة المؤسسات الصغيرة

	1984	1987	1989	1991	التطور%
المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	8368.9	113364	12581.9	13914.9	66.2+
%	%25.3	%26.3	%28.2	%17.2	

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات.

مثلت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سنة 1990 قرابة 40% من القيمة المضافة ، فقد ساهمت بما يقارب 80% من القيمة المضافة في أنشطة الخدمات و 65% من التجارة ، كما ساهمت في نفس السنة ب20% في الصناعة خارج المحروقات .20% في قطاع الأشغال العمومية والبناء 1.

وبلغت القيمة المضافة التي حققها القطاع العمومي 617.6مليار دج سنة 1994 التي حققها القطاع الخاص 538.1مليار دج .2

الجدول رقم17 :تطور القيمة المضافة خلال الفترة94 –98 :

	1994		1995		1996		1997		1998	
	القيم	%	القيم	%	القيم	%	القيم	%	القيم	%
القيمة المضافة للقطاع العام	617.4	53.5	857.1	54.7	1111.9	54.3	1201.5	54.3	1019.8	46.4
القيمة المضافة للقطاع الخاص	538.1	46.5	711.6	45.3	935.7	45.3	1010.2	45.3	1178.4	53.6
المجموع	1155.5	100	1568.7	100	2047.7	100	2211.7	100	2198.2	100

Source : minitére de pem-www.wekepedea.org.14./04/201-p22

(النسبة = القيمة المضافة لقطاع معين /المجموع)

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

نلاحظ من خلال الجدول مدى اهتمام بالقط
القيمة المضافة تزداد من سنة لأخرى ، إذ انه في سنة 1998 انعكست الحصص وأصبح القطاع الخاص يحتل المرتبة الأولى ب1178 مليار دينار أي بنسبة 53.6 % بينما قدرت في القطاع العام 1019.9 مليار دينار، ومنذ هذه السنة أصبح القطاع الخاص يساهم بأكثر من 50% من القيمة المضافة حيث أنها وصلت إلى 55% في السداسي الأول من عام 2001 بما فيه قطاع المحروقات ، أما خارج المحروقات فقد وصلت المساهمة إلى 75%.

كذلك نلاحظ مدى الاهتمام بالقطاع الخاص الذي أخذت مساهمته في القيمة المضافة في تزداد من سنة إلى أخرى على حساب القطاع العام والذي تتراجع نسب مساهمته في القيمة المضافة، إذ انه في سنة 2000 قدرت مساهمة القطاع العام ب457.8 مليار ، بنسبة 25.2% أما القطاع الخاص فأصبحت مساهمته تتطور من سنة إلى أخرى حتى بلغت سنة 2004 2146.75 مليار دينار بنسبة 78.2%.

أما مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب قطاعات النشاط في القيمة المضافة بين سنتي 2000و 2004 كانت ملخصة في الجدول التالي:

الجدول رقم (18): تطور القيمة المضافة حسب قطاعات النشاط بين 2001و2004.

الوحدة :(مليار مينار)

		2001		2002		2003		2004	
قطاعات النشاط	الطابع القانوني	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%
	خاص	140.49	99.61	415.91	99.69	508.78	99.75	577.97	99.84
	عام	16.2	0.39	1.31	0.31	1.24	0.24	0.94	0.16
الزراعة	المجموع	412.11	100	417.22	100	510.03	100	578.88	100
	خاص	221.52	69.12	263.29	71.1	284.09	70.85	358.33	78.12
	عام	98.98	30.88	106.64	28.83	116.91	29.15	100.34	21.87
البناء والاشغال	المجموع	320.50	100	369.93	100	401	100	458.67	100

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

العمومية								
النقل و المواصلات	خاص	247.85	73.50	270.68				
	عام	89.36	26.50	93.65	25.70	107.20	25.99	154.81	30.72
	المجموع	337.22	100	364.33	100	412.43	100	503.87	100
خدمات المؤسسات	خاص	26.78	72.61	29.01	71.45	31.80	72.03	36.06	71.13
	عام	10.10	27.39	11.59	28.55	12.35	27.97	14.62	28.86
	المجموع	36.88	100	40.60	100	44.15	100	50.69	100
الفندقة و الاطعام	خاص	43.75	87.48	47.93	86.58	51.52	86.81	54.5	87
	عام	6.26	12.52	7.43	13.42	7.83	13.19	8.14	13
	المجموع	50.01	100	55.36	100	59.53	100	62.64	100
الصناعة الغذائية	خاص	74.56	69.33	80.54	71.41	86.49	74.96	93.50	78.41
	عام	32.99	30.67	32.25	28.59	28.89	25.04	25.73	21.58
	المجموع	107.55	100	112.79	100	115.38	100	119.24	100
صناعة الجلد	خاص	1.72	76.11	2.14	82.63	2.02	82.11	2.23	83.20
	عام	0.54	23.89	0.45	17.37	0.44	17.89	0.45	16.8
	المجموع	2.26	100	2.59	100	2.46	100	2.68	100
التجارة	خاص	447.07	93.88	457.80	39.43	514.56	93.19	567.19	93.43
	عام	29.13	6.12	33.47	6.57	37.61	6.81	39.86	6.56
	المجموع	476.2	100	509.28	100	552.17	100	607.05	100

المصدر : وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، تقرير عن حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، 2005، ص30.

(النسبة =القيمة المضافة لقطاع نشاط معين /المجموع).

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

المطلب الثاني :مساهمة المؤسسات الصغيرة الخام :رغم ما حققته المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مجال النمو والمساهمة في التنمية الوطني

تكوينى الناتج الداخلي الخام الذي كان بنسبة 53.6% كمساهمة للقطاع الخاص الوطني بتاريخ 1998/12/31.[1]

الجدول رقم (19): تطور المساهمة في الناتج الداخلي الخام : (1997-2001).

Année	1997		1998		1999		2000		2001	
Secteur juridique	valeur	%	Valeur	%	valeur	%	valeur	%	valeur	%
Pib.public	1201.5	54.3	1020.2	46.4	1240.7	48.2	1993.0	58.2	1848.9	53
Pib.privé	1010.2	45.7	1176.9	53.6	1335.2	51.8	1431.2	41.8	1636.1	47
Pib.total	2211.7	100	2197.1	100	2575.9	100	3424.2	100	3485.0	100

Source www.pmeart-dz.org.(النسبة =القيمة الناتج الداخلي لقطاع نشاط معين /المجموع)

يبين الجدول توزيع الناتج الداخلي وتطوره مابين (1997-2001)، فقد سجل تطور خاصة في القطاع الخاص قدره 1848.9 مليار دينار جزائري سنة 2001 بنسبة 53% ، فيما قدرت مساهمة القطاع العام لنفس السنة ب 1636.1 مليار دينار جزائري.

الجدول رقم (20): يمثل تطور المساهمة في الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات (2001-2005).

الطابع القانوني		2001		2002		2003		2004		2005
	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%
القطاع العام	481.5	23.6	505.0	23.1	550.6	22.9	598.65	21.8	651.0	21.56
القطاع الخاص	1560.2	76.4	16791.	76.9	1884.2	77.1	2146.75	78.2	2364.5	78.41
المجموع	2041.7	100	100	1000	2434.8	100	2745.4	100	3015.5	100

[1] مجلة فضاءات ، وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، العدد التجريبي0 ، جانفي فيفري 2002،ص7

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

المصدر : وزاروة المؤسسات الصغيرة ، نشرية المعلوم
والمتوسطة، العدد 10، 2006، ص36

(النسبة =القيمة الناتج الداخلي لقطاع نشاط معين /المجموع)

نلاحظ أن القطاع الخاص الذي يمثل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يساهم بنسبة عالية في الناتج الداخلي الخام مقارنة بالقطاع العام في سنة 2001 ساهم بنسبة 76.4%، وبقي في ارتفاع من سنة لاخرى ليساهم سنة 2005 بنسبة 78.41 % أي ماي يعادل 2364.5مليار دينار

المبحث الثالث : الدور الاجتماعي والوظفي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة :

لا تقتصر اهمية المؤسسات الصعيرة والمتوسطة على الجانب الاقتصادي فقط بل تتعداه لتشمل ايضا الجانب الاجتماعي فهي بالاضافة لتوفير مناصب الشغل تعمل كذلك تدعيم الصناعات الكبيرة.

سوف نتطرق اولا لتوفير لمناصب الشغل وبعدها في المطلب الثاني لدور هذه المؤسسات في تدعيهم الصناعات الكبرى.

المطلب الاول: توفير مناصب الشغل :

لا شك ان عولمة الاقتصاد يميزه الدور البارز للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تساهم في تحقيق نسبة غالية من النمو فضلا عن امتصاص البطالة والمساهمة في تسييرها.

فبتكوين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وحتى النشطات الحرفية نكون قد ساهمنا في خلق مناصب شغل جديدة، والتي بها نكون ساهمنا في القضاء على نسبة معينة من البطالة.

الجدول رقم 21: تطور عدد عمال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بين 2004 و2005.

نوع المؤسسة	2004	2005	الزيادة	النسبة	
مؤسسة خاصة : اجراء	592758	642987	50229	8047	
ارباب المؤسسات	–	245842	–	–	

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

مؤسسات عامة	71826	76283	7		
المؤسسلت التقليدية	173920	129744	4		
المجموع	838504	1157856	319352	38.09	

المصدر: وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، تقرير عن حالة قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، 2005، ص7

(الزيادة= عد العمال 2005 – عدد العمال 2004) لكل نوع من المؤسسات

(النسبة = الزيادة / عدد العمال2004) لكل نوع من المؤسسات

ملاحظة:

عدد ارباب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المشار اليه في الجدول السابق مبني على الفرضية التالية:

- على مستوى كل مءسسة رب عمل واحد مصرح به لدى الصندوق الوطني لغير الاجراء (CASNOS)
- نلاحظ من خلال الجدول السابق تطور لعدد مناصب الشغل التي ساهم بها قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك راجع للتطور الذي عرفته هذه الاخيرة، تمثلت مساهمة المؤسسات الخاصة فيها بـــ 50229 منصب شغل لاجراء بنسة زيادة قدرت بـــ 8% اما النسبة الكبيرة المسجلة فكانت للصناعات التقليدية التي كانت نسبة الزيادة فيها تمثل10%.

اما في الجدول التالي والذي نلاحظ من خلاله نطور عدد الاجراء للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث وصل عند نهاية السداسي الاول من سنة 2006 الى 96890 اجير بمعدل نمو يقدر بـــ 8.78% مقارتنا بالسداسي الاول من عام 2005.

الجدول رقم 22: تطور عدد عمال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بين 2005 و2006

نوع المؤسسة	2005	2006	الزيادة	النسبة	
مؤسسة خاصة :الاجراء	609886	665464	55578	9.113	
ارباب المؤسسات	236727	259282	22555	9.527	
مؤسسات عامة	71826	70241	1585-	2.206-	

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

الصناعات التقليدية	184220	204562	
المجموع	1102659	1199549	

المصدر: وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، تقرير عن حالة قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، 2006، ص7

(الزيادة= عد العمال 2006 – عدد العمال 2005) لكل نوع من المؤسسات

(النسبة = الزيادة / عدد العمال2005) لكل نوع من المؤسسات

المطلب الثاني: تدعيم الصناعات الكبيرة :

لم تخص المناولة في الجزائر في الفترة الممتدة بين 1963 – 1988 باعتمام السلطات العمومية، نظرا لطبيعة النظام السياسي السائد انذاك، والذي لم يسمح ببروز مؤسسات الصغيرة والمتوسطة المناولة غير تلك التابعة للقطاع العام وبصورة جد محدودة، وهذا رغم اشارة التقدير التمهيدي للمخطط الرباعي (19974–1977) الى الدور الذي تلعبه المناولة باعتبارها اسلوب هام في تحقيق الانسجام في عملية تصنيع السلع التجهيزية والسلع التحويلية، كما تناول القانون المدني الصادر في 1975/09/26 المناولة الفرعية بشكل عام بمناسبة تطرقه للعقود الواردة على العمل، حيث قرر حق المناول الفرعي في اقامة دعوى مبشارة ضد رب العمل عند امتناع بين الوحدت الداخلية للمؤسسة والمؤوسسات المناولة، اما من الناحية التشريعية فلا وجود لنصوص قانونية تتناول المناولة بالدراسة من كل جاونبها

لكن مع بداية سنة 1988، شرعت الجزائر في اعادة هيكلة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بما فيها المؤسسات المناولة، والسماح لها بالاستثمار في مجالات متعددة.

واستمرار في سياسة الاصلاحات الاقتصادية، قمات الجزار بتقسيم وخوصصة المؤسسات العمومية، مما ادى الى ظهور العديد من المؤسسات المانولة كفروع للشركات الكبرى.

ومع بداية التسعينيات جاء قانون الصفقات العمومية الصدار في 1991/11/09 المعدل والمتمم بموجب المرسوم رقم 03–301 الصادر في 2003/09/11 والذي خصص قسم منه للمقوالة الفرعية باعتبارها وسيلة من وسئل تنفيذ الماشريع الكبرى، ثم انشاء البورصة الجزائرية للمناولة والشراكة في 11 ديسمبر 1991 وفقات لتوصيات برنامج الامم المتحدة

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

للتنمية ومنظمة الام المتحدة للتنمية الصناعية وبمس
والتي اعطت دفعا قويا في محال اقامة علاقات مناولة.

وفي الواقع لم يكن هناك نص قانوني صريح يترجم اهتمام الدولة بقطاع المناولة ضمن الخيارات الاستراتيجية للنهوض لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، واكثر النشاطات جلبا للاستثمار.

وانطلاقا في هذا القانون وضعت الجزائر استريجية وطنية لتنظيم وترقة المناولة، والتي تجسدت في ناشاء المجلس الوطني للمناولة فقد بدات في العمل سنة 1991 من انشاء اول بورصة للمناولة بالجزائر تطبيقا لمشروع "UNIDO" والتي تبعتها ثلاث فروع اخرى بقسنطينة سنة 1993، ثم وهران سنة، ثم وهران سنة 1997، ثم غرداية سنة 1998.

اما في المجلس الوطني للمناولة ثتم تاسيسه بموجب المرسوم التنفيذسي رقم 03-188 المرخ في 22 أفريل 2003 الذي يتناول بيان تكوين وتنظيم وسير هذا المجلس مع توضيح المهام المنوطة به والمتمثلة في:

- اقترح كل التدابير التي من شانها اندماج احس للقتاصاد الوطني
- تشجيع التحاق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الوطنية بالتيار العالمي للمناولة
- ترقية عمليات الشراطكة مع كبار ارباب العمل سواء كانو وطنيين او جانب
- تنسيق نشاطات بورصات المناولة والشراكة الوكنية الجزائرية فيما بينهما.
- وتكملتا لمجهودات الجزائر في ايجاد المناخ الاقتصداي الملائم يساعد المؤسسات الصغيرة اللمنوحة لهذه المؤسسات بموجب المرسوم 02-373 المؤرخ في 11 نوفمبر 2002، وهو عبارة عن مؤسسة مالية تأخذ على عاتقها تكفل بمخاطر عدم تسديد القروض البنكية من طرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المنخرطة فيه، وهذا الى جانب انشاء مراكز التسهيل وتكوين مشتلات.

وعلى الرغم من كل هذه الاليات التي وضعتها الجزائر، الا انها مازالت غير كافية نظارا لحادثة تنصيبها ومع ذلك فانها مازالت تسير قدما من اجل اعداد ميثاق خاص بالمناولة وكذا اعادا عقد نموذجي حاص بالمناولة يعني بتحديد العلاقة بين الامر بالاعمال والمناول من خلال بيان وواجبات وحقوق كل طرف.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

يطبق نظام المناولة الصناعية / التعاقد من الباطن اهمية كبيرة في تحيقيق التنمية الصناعية من خلال استخدام التكونولوجيا الحديثة وتوفير الظروف التي تهيىء ميزة تنافسية للإنتاج برفع جودته واحداث التكامل بين القطاع الصانعات الكبيرة وقطاع الصناعات الصغيرة والمغذية مما يؤدي الى خلق فرص عمل للفئات المستهدفة للمساهمة في حل مشكلة البطالة ويعرف نظام المناولة الصناعية / التعاقد من الباطن بانه عبارة عن نظام لتصعنيف مستلزمات الانتاج مكونات الكسوارات بالاضافة الى بعض العمليات الانتاجية ويطبق عن طريق تكليف المنشآت الصناعية الكبيرة (الشركة الام) للمنشئات الصناعية الصغيرة والمتوسطة للتشغيل لحسابها من خلال صغية تعاقدية قانونية تنظم العلاقة بينهما من حيث الحجم وقيمة الطلبية وفترة التسليم والمواصفات المطلوبة والاسعار وتسمى المنشئات الصغيرة او المتوسطة ولا تتلقى هذه الاوامر لتنفيذها بالمقاول من الباطن او المتعاقد من الباطن.

ويتميز نظام المناولة الصتناعية عن التعاقد من الباطن في وجود علاقة مباشرة بين المؤسسة المنفذة للاعمال والمؤسسات المقدمة للاعمال طبقا للاهداف المطلوب تحقيها بمعرفة بمعرفة المؤسسة المقدمة للاعمال (الشركة الام)

انا المناولة (Sous-Traitance) تقتنا الحالي اصبحت النموذج الاستراتيجي الذي يمكن للمؤسسات الكبرى من الاسراع في وتيرة نموها وتحسيتن المردودية والانتاجية وبالتالي انتاج للثروة (القيمة المضافة) ومناصب الشغل وكل ذلك مع التخصص في نشاطها الاساسي.

وفي هذا الاطار تعتبر بورصات المناولة والشراكة اداة ربط بين المؤسسات الامرة (donneurs d'ordre) والمؤسسات المناولة (Sous-traitante) والمتشكلة اساسا من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تلعب دورا اساسيا في مجال التنشيط وترقية وتطوير المناولة والشراكة وايضا المرافقة في ربط في ربط علاقات اعمال.

وفي ظل هذه الأفاق فان بورصات المناولة والشراكة تعد من الدوات الضرورية التي يستوجب ترقيتها نظارا للخدمات المنتظرة منها وبالخصوص في مجالات الإعلام والتنشيط والتشاور.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

لهذا فان دعم السلطات العمومية لبورصات المناولة اجل تعزيز هذا النوع من التنظيم، وبالمقابل سوف يمكن تثمين نسبة استعمال القدرات الوطنية الموجودة او التي تنشأ وكذا تطويره العلاقة بين النوعية والسعر للمواد المنتجة.

ان وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقلدية قد وضعت اطارا قانونيا يسعى الى ترقية نشاطات المناولة والتي تهدف الى تكثيف النسيج الصناعي وانشاء صناعة جوارية

ولذا فان القانون رقم 01/18 المرؤخ في 12 ديمسبر 2003 المتعرف بترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كرس، من جهة المناولة كاداة مفضلة لتكثيف نسيج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تدخل في تثمين الترقية والتطوير والتي تهدف الى تعزيز تنافسية الاقتصاد الوطني وأنشأ من جهة اخرى المجلس الوطني المكلف بالترقية المناولة والذي من بين معامه الاساسية تنسيق نشاطات البورصات الجزائرية للمناولة والشراكة[1]

ان المناولة الصناعية موجودة في كل شيىء وهي احد العناصر الاساسية لاي تنمية صناعية وتعتبر المكون الاساسي للتطور الاقتصادي من خلال زيادة الانتاجية واسناد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحيقيق برامجها، وهذهالاخيرة مدعوة للعمل على جميع المستويات مع المؤسسات الكبرى وكذلك فيما بينها حسب لااختصاص الذي تتقنه كوحدة انتاجية للمناولة الصناعية او كمورد مختص.

في البلدان المتطورة والمصنعة يعتبر الوزن الاقصتداي للمرسسات الصغيرة والمتوسطة مهم جدا بحثيث تمثل 50% الى 70% من المنتوج الوطني الخام و70% نسبة التشغيل و30 % من الصادرات المباشرة، وتساهم بصفتها مجموعات كبرى في الاصتاد الكلي.[2]

- فبفرنسا مثلا يمثل قطاع المناولة الصناعية:
- 3500 مؤسسة مكونة (من 20فرد فاكثر)
- 300.000 اجير تقوم تبشغليهم
- 40 مليار اورو كرقم الاعمال
- 1.4 مليار اورو حجم الاستثمارات

---

[1] طاهر سليم، نائب مدير المناولة بالوزارة، استراتيجية وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية في تنمية وتطوير المناولة الصناعية، المؤتمر والمعرض العربي الاول للمناولة الصناعية الجزائر، 12-2006/19/15

[2] محمد الهادي بوركاب– دو رالمناولة في تعزيز التنافسية الصناعية – المؤتمر والمعرض العربي الاول للمناولة الصناعية الجزائر 12-2006/09/15، ص07

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

(هذه الارقام متعلقة بالمناولة الصناعية في مجال البلـ
فالمناولة الصناعية اصبحت لا يمكن الاستغناء عنها في اية عملية تنموية وخاصة تلك المتخصصة (70% من المناولة الصناعية) هي جزء من المؤسسات التي تتضمن حسن التدبير وهناك بعض الارقام التي تضع المناولة الصناعية في المقام الاول للاقتصاديات المتطورة فمثلا دراسة قامت بها لجنة من الاتحاد الاوربي اظهرت ان 70% من المؤسسات الصعيرة والموسطة مختصة في مجال المناولة الصناعية.

معايير اختيار المناولين الصناعيين هي: [1]

90% الجودة – 70% الاسعار – 70% الجوار او لاقرب– 70%احترام الاجال –50% حجم المؤسسة.

الاصل الجغرافي للمناولين الصناعيين:

70% جهوي –20% وطني –10% دولي.

نماذج المناولة الصناعية:

65% ذات قدرة انتاجية – 35 % ذات اختصاص.

[1] نفس المرجع السابق ص09

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

خلاصة الفصل الثالث:

أصبحت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة رائدا حقيقيا للتنمية المستديمة باعتبارها نشكل قطاع منتجا للثورة وفظاءا حيويا لخلق مناصب الشغل ويعود بروز هذا النوع من المؤسسات الى قدرتها الهائلة في المزج بين النمو الاقتصادي وخلف مناصب الشغل، ولم يظهر ذلك في الاقتصاد الوطني إلا مؤخرا من خلال النسب الهامة التي ساهم بها هذا القطاع في التنمية الاقتصادية وذلك من خلال تطبيق العددي من برامج التنمية التي شرعت فيها الدولة، فالخصائص التي تتمتع فها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكذا اهميتها الاقتصادية جعلت منها قطاع حيوي يحض بكثير من الدعم والعناية من السلطات العمومية الذي يقتضي منها القيام بدور اكبر في تاطير مرافقة ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتحسين المحيط الاقتصادي سيما فيما يخص الحصول على التمويل البنكي والعقار الصناعي ومل الخدمات اللازمة لتادية نشاطاتها في احس الظروف.

Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

تمهيد:

كان مجمع سيم (AQUASIM)من بين المو
حاجيات السوق الوطنية بمنتجاتها ، وذلك بأسعار مقبولة لدى المستهلكين.

ولقد شهد هذا المجمع تغيرات كغيرها من المجمعات الأخرى و هذا من أجل السيطرة وتعزيز مكانة في السوق الوطنية خاصة مع تواجد منافسة حادة بينه، وبين مؤسسات أخرى في نفس المجال داخليا خاصة مع انفتاح الاقتصاد الوطني على الأسواق الخارجية، ودخول منتجات أجنبية ذات جودة و نوعية ، وسمعة جيدة ،لذا فالمجمع مدعو أكثر مما سبق بإتباع سياسة ، وإستراتيجية اقتصادية تهدف إلى تطوير و عصرنة طاقاته الإنتاجية ، وكذلك إلى إنعاش الاقتصاد الوطني ، والتقليص من الاستيراد ، و خاصة مع الحالة التي يعيش فيها العالم.

ولنتقرب أكثر من إشكالية البحث و السيطرة على الموضوع ، نحاول إسقاط الضوء على الدراسة النظرية، و التطبيقية بالواقع المعاش في المؤسسات الجزائرية ، فقد كانت لنا وقفة مع مجمع سيمAQUASIM"مؤسسة ذات مسؤولية محدودة"، و الذي يختص في إنتاج المياه المعدنية الغازية بمختلف اذواقه ،كنموذج للدراسة الميدانية، للتحقق من مدى ما تم التوصل إليه من خلال الدراسة النظرية، حيث جاءت دراستنا في اربعة مباحث وزعت كما يلي:

المبحث الأول: معرفة شاملة عن مجمع سيم.AQUASIM

المبحث الثاني: تطوير اليد العاملة ، و الإنتاج ، و الأنشطة ، وتنظيم الوحدات.

المبحث الثالث..تطور فكرة الصادرات خارج المحروقات.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

المبحث الأول : نظرة عامة حول المؤسسة (مجمع س

تحتل المؤسسات الخاصة (مجمع سيمUASIM
نظرا لطبيعة النشاط الذي تمارسه ،حيث نشأت المؤسسة من أجل تحقيق أهداف أساسية متمثلة في تلبية حاجيات المستهلكين من المياه المعدنية الغازية، وحتى يمكن التعرف أكثر على هذه المؤسسة نقوم بدراستها مطلبا بمطلب، و بالتفصيل.

المطلب الأول: نبذة تاريخية عن نشأة المؤسسة (مجمع سيم).

اكتشفت المياه المعدنية الغازية في سنة 1883 من قبل الفرنسيين حيث لقت العديد من الرواج انذاك فتحصلت على جوائز عدة-بروكسل سنة1896-باريس 1900.فاكملت سيرورتها الناجحة الى هذا الوقت.فاعتبرت كمؤسسة اقتصادية تعتمد على أحدث الالات من أجل الارتقاء إلى مصاف أفضل الشركات في إطار تطوير قطاع المشروبات المعدنية الغازية،حيث مشروع الانجاز بدأ في أوت 2005 كمؤسسة خاصة من بعد ما كانت تابعة للدولة.

المطلب الثاني: تعريف المجمعsimللمياه المعدنية.

هو عبارة عن مؤسسة خاصة SARL ،لها مكانة اقتصادية كبيرة حيث تقوم بتلبية حاجيات المستهلكين ، و هذا بتزويدهم بالمياه المعدنية الغازية الذي يتميز بالطلب ، و الإقبال الكبير من المستهلكين ، نظرا لارتفاع قيمته الطبية ، و سعره يتناسب مع جميع فئات المجتمع دون استثناء، بالإضافة إلى هذا يقوم المجمع بإنتاج مختلف الاذواق و الالوان .

يقع المجمع بولاية البويرة، و بالتحديد في بن هارون، بلدية الجباحية، الذي يبعد عن ولاية الجزائر بـ 90 كلم ، 25 كلم عن ولاية البويرة، 1كيلومتر عن بلدية الجباحية، يحده من الشمال الطريق السيار شرق غرب، ومن الجنوب منابع مياه بن هارون، ومن الغرب اراضي فلاحية، ومن الشرق اراضي فلاحية.

- التموقع :
  - مساحة مجهزة بـ 15 هكتار.
  - مبنى الإنتاج 22000 متر مربع.
  - مبنى 1400متر مربع.
  - مبنى إداري 228 متر مربع.
  - مطعم و ملحقاته 600 متر مربع.
  - بئر.
  - تهيئة المساحات الخضراء.

المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي للمجمع.

- الفرع الأول:

يسري عمل مؤسسة المياه المعدنية الغازية وفق مخطط تنظيمي مقترح من طرف المديرية العامة للمجمع ، و هذا الهيكل يظهر من خلال الشكل رقم 1

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

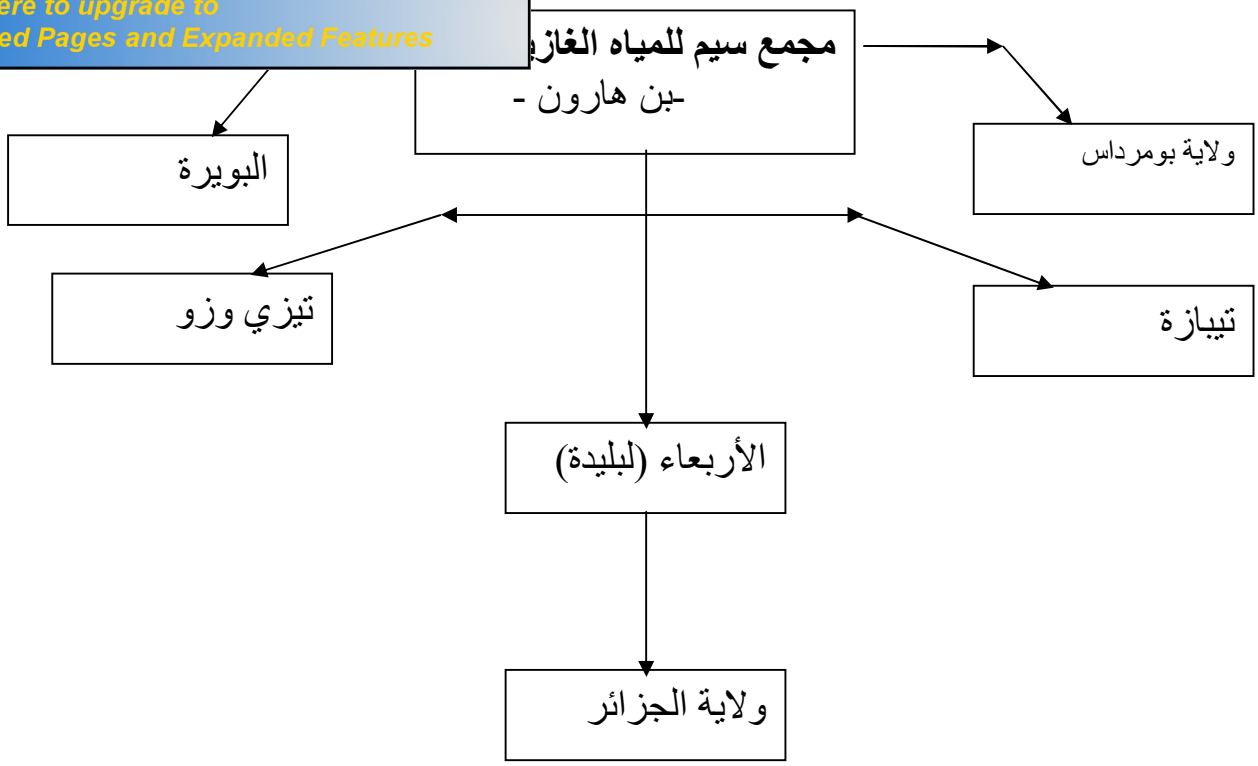

الجدول رقم :1 الهيكل التنظيمي لقنوات التوزيع.

المصدر من إعداد الطلبة.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

الجدول رقم 2 الهيكل التنظيمي لمجمع سيم (ASIM

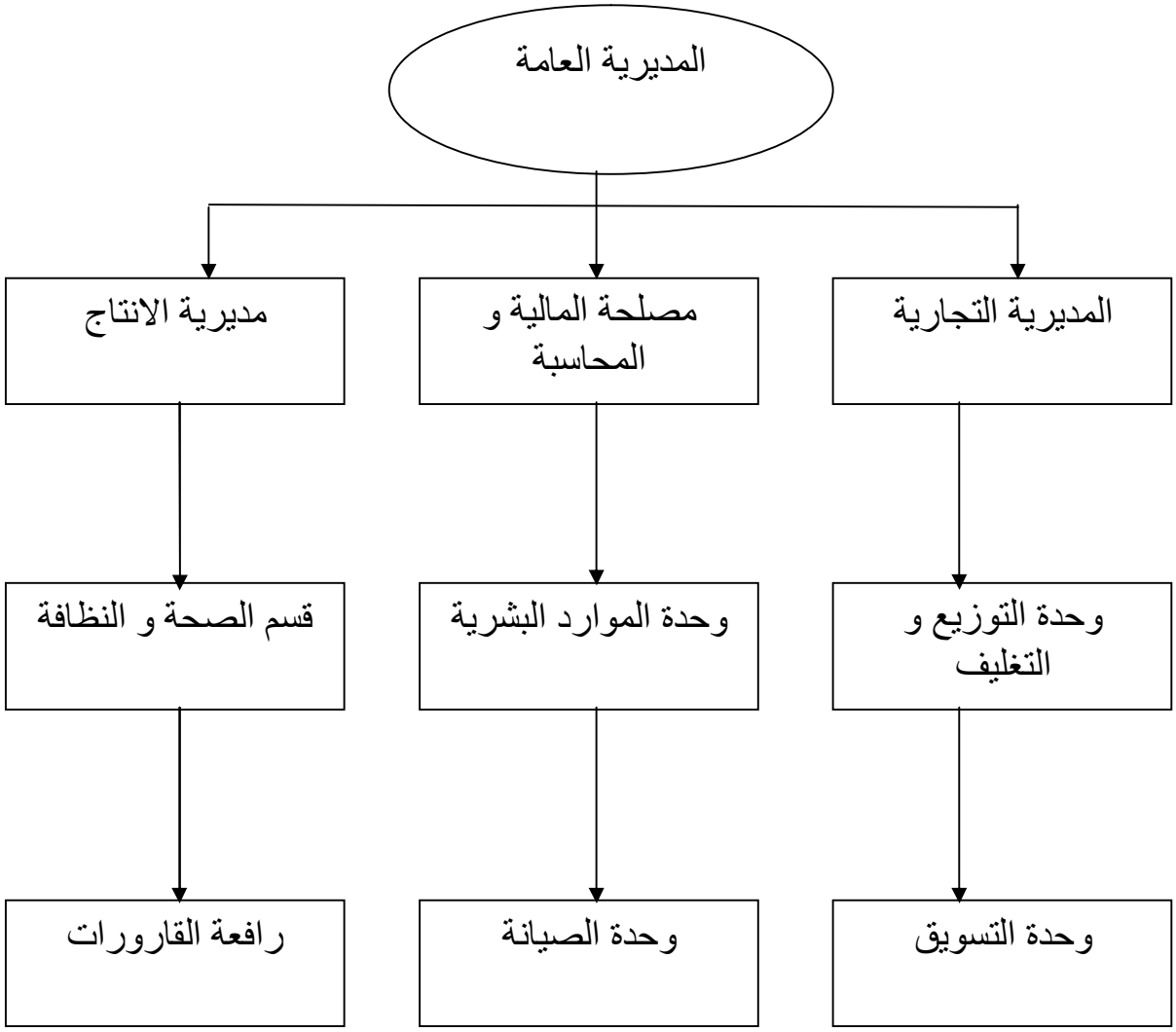

الفرع الثاني: مهام كل مصلحة في المؤسسة.

من خلال نظرتنا إلى الهيكل التنظيمي للمجمع ستظهر لنا أنه يتفرع ليشمل كل من المديرية العامة، و التي تتفرع بدورها إلى مصلحة المالية، ومصالح أخرى نذكر منها:

- المديرية التجارية .
- مصلحة المالية و المحاسبة.
- مديرية الإنتاج.
- وحدة الموارد البشرية.
- وحدة الصيانة.
- قسم الصحة و النظافة.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

- قسم التوزيع و التغليف.
- قسم التسويق.
- وحدة رافعة القاروورات.

ومن كل ما سبق نقوم بإظهار مهمة كل مصلحة من مصالح المجمع ، وهي كالتالي:

1- مهام المديرية العامة:

يشرف عليها الرئيس المدير العام PDG ، وهو المسؤول الأول في المديرية العامة للمجمع و هو يقوم بالإشراف على كل مصالح المجمع من خلال المعلومات التي تصل إليه في شكل تقارير، و التي على ضوئها يتخذ القرارات المناسبة، و في الوقت المناسب، حيث يسهر على السير الحسن للمجمع، بتطبيق القوانين المعمول بها داخليا.

2- مصلحة المحاسبة و المالية:

تتمثل مهمتها في تسجيل كل العمليات المحاسبية ، و المالية داخل المجمع، و إعداد القوائم المالية، وذلك لغرض معرفة الوضعية المالية للمؤسسة، و مختلف الأعباء و الإيرادات التي تنتج عن النشاط الإنتاجي فيها.

3- المصلحة التجارية:

تقوم هذه المصلحة بمختلف العمليات التجارية للمؤسسة منها

- إعداد برنامج خاص بتسويق المنتوج.
- تسجيل تاريخ البضاعة و نوعيتها.
- تحديد الكمية و المبلغ.
- الاهتمام بالفاتورة و التوزيع.
- الإشراف على مختلف نقاط البيع.
- متابعة وضعية الصكوك غير المدفوعة.

كما نجد بهذه المصلحة فرع خاص لاستقبال الزبائن، و اخذ المعلومات الخاصة لإنشاء بطاقة الزبون ، التي من خلالها يستطيع أن يشتري ما يحتاجه من المؤسسة.

4- مصلحة الصيانة:

تكمن مهمة هذه المصلحة في تصليح الآلات الانتاجية، اثر حدوث أي خلل لتجنب العراقيل في الانتاج.

5- مصلحة الموارد البشرية:

و تكمن مهامها فيما يلي :

- دفع أجور العمال .

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

- المساعدة الاجتماعية.
- تتكلف بتقديم الخدمات الاجتماعية للعمال.

6- قسم الصحة و النظافة:

تكمن مهمتها في :

- مراقبة المواد الاولية.
- السهر على نظافة المجمع.

7- وحدة رافعةالقارورات:

تكمن مهمتها في :

- نقل القارورات من الة الة اخرى .

8- قسم التوزيع و التغليف:

تكمن مهامه في :

- نقل و توزيع المنتوج عبر مناطق مختلفة.
- وضع المنتوج في صناديق، وعلب مخصصة له.

9- مصلحة التسويق:

و تعد من أهم المصالح في المؤسسة حيث تقوم بـ :

- وضع لوحات إشهرية.
- السهر على إعطاء صورة جيدة عن المتوج.
- إعلانات و صور عن المنتوج.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

المبحث الثاني: الأنشطة و تنظيم الوحدات و تطوير

المطلب الأول : ألنشطة و تنظيم الوحدات.

الفرع الأول: الأنشطة.

بعد إنشاء المؤسسة الخاصة بإنتاج المياه المعدنية الغازية (وحدة بن هارون) سنة 2005، و التي كلفت بتلبية حاجيات المجتمع من منتوجها ، نصل إلى أهم الأنشطة التي تقوم ، و تتمثل فيما يلي:

- تقوم بعملية تسويق المنتوج ، وذلك عبر مناطق مختلفة.
- تقوم بعملية إنتاج مختلف الاذواق و الالوان.

الفرع الثاني: تنظيم الوحدات.

حتى يتسنى للمؤسسة تحقيق الأهداف التي قامت من أجلها ، وضع لها هيكل تنظيمي يتكون من المديرية العامة ، و06 وحدات مختلفة (الشكل رقم3).

1- المديرية العامة:

وهي المكلفة بإعداد السياسة العامة للتنمية، ومتابعة تشاطات المؤسسة في كافة الميادين.

2- وحدة التنظيف:

و هي متخصصة في تنظيف القارورات المسترجعة، حيث تقوم بغسلها ونزع جميع انواع الاوساخ على مستوى القارورة ،وبعد خروجها تسير لوحدة اخرى.

3- وحدةالتجفيف:

حيث تقوم بتجفيف القارورات المغسولة.

4- وحدةالتعبئة:

حيث تقوم بتعبئة المياه المعدنية الغازية بمختلف النكهات في قارورات مختلفة المحتوى و الاحجام و الاشكال ففي هذه الوحدة قد يحصل بعض الظغط الزائد الذي يؤدي بدوره الى انفجار القارورة المملوئة مما يحدث فضلات التي تسترجع في عملية التسويق.

5- وحدة التغليف و الحماية:

تقوم بوضع الغطاء الحامي لمحتوى القارورة وهي بدورها تنتج فضلات يعاد استخدامها في عملية التسويق.

6- الوحدة المختصة في العلامة التجارية:

هي وحدة تقوم بوضع العلامة التجارية على ظهرالقارورة التي تسمح للمستهلك معرفة المنتوج بسهولة وما يحتويه من منافع صحية لجسم الانسان.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

7- وحدة التخزين والتسويق:

تستقبل هذه الوحدة المنتوج النهائي الموجه للتسويق وكذا الفضلات التي تحصلنا عليها في العملية الانتاجية وهذه الوحدة بالعمليات المطلوبة في التسويق لبيع و ترويج منتوجها.

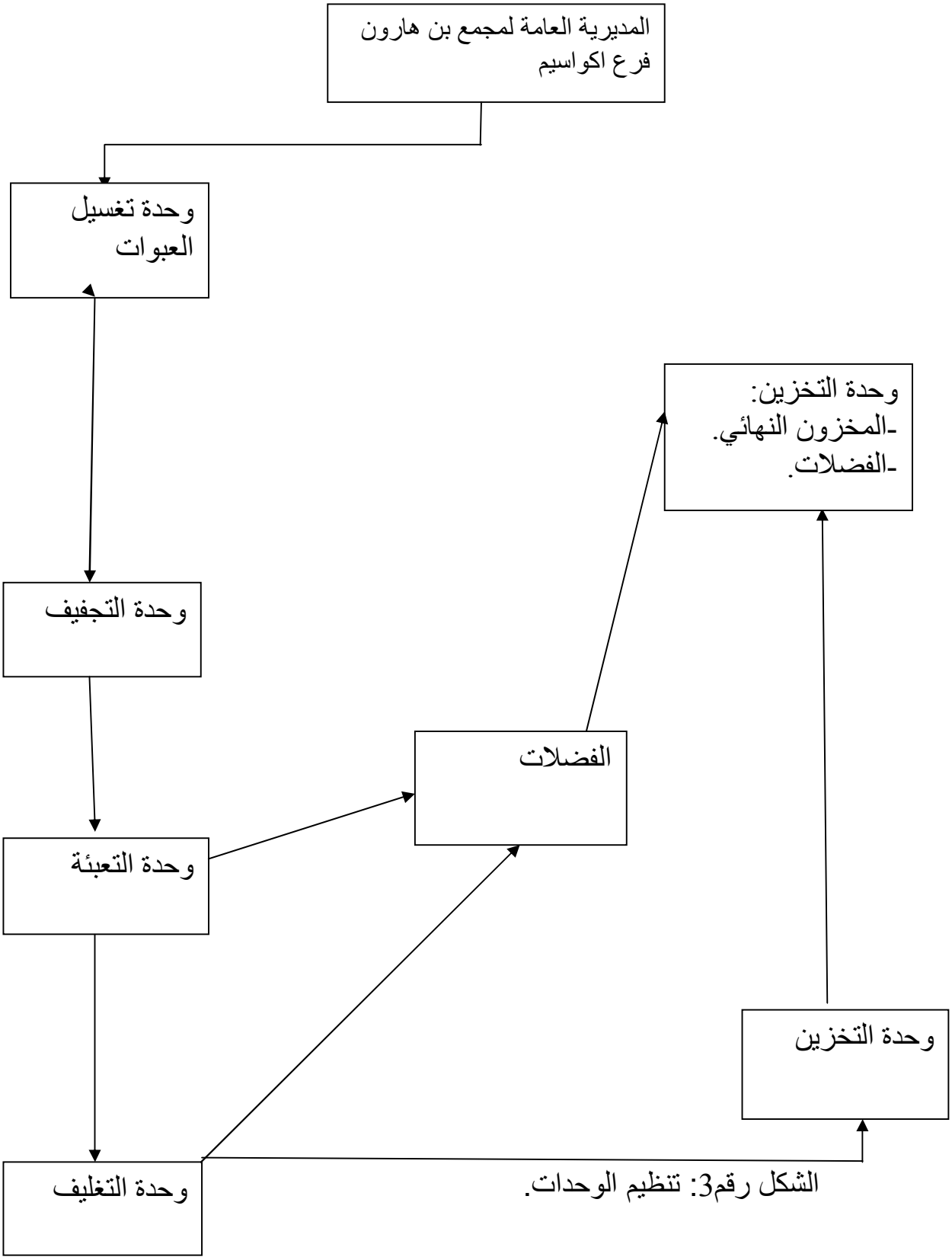

الشكل رقم3: تنظيم الوحدات.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

المطلب الثاني : تطوير اليد العاملة.

إن كل مؤسسة يتوقف نشاطها الانتاجي على [illegible] نحدد ، ونوضح تطور اليد العاملة للمؤسسة (مجمع سيم) عبر 5 سنوات:

1- التوظيف المباشر: المجمع ساهم بخلق :

- 120منصب عمل في السنة الأولى.
- 130مننصب في السنة الثانية.
- 144 منصب في السنة الثالثة.
- 156 منصب في السنة الرابعة.
- 160 منصب في السنة الحامسة

نلاحظ ارتفاع مستمر للعمال من سنة إلى أخرى ، و هذا ما يدل عن السياسة التي انتهجها المركب في التوسع من سنة إلى أخرى.

ان طموحات هذه المؤسسة تزيد عام بعد عام حتى تسايير التطورات فللمؤسسة نظرة بعيدة لتحقيق طموحات قد تسطر في المستقبل في ما يخص التصدير الى دول الخارج.

أي تتابع المسار الذي كانت تسير عليه المؤسسة في وقت المستعمرانذاك,حيث كانت تشبع الاستهلاك الداخلي وتصدر الفائض الى الخارج.

اما في ما يخص الشان العام فبدأت السلطات العمومية في الجزائر التفكير في تنمية القطاع الإقتصادي غير النفطي بعد الصدمة التي أصابت أسواق النفط العالمية مع منتصف الثمانينات، أين وصل سعر البرميل إلى أدنى مستوى له.

إن الجزائر بحكم أنها من الدول المصدرة للنفط تتأثر بتقلبات الأسعار، وهذا ما إنعكس سلبًا على مداخيل البلد، وانفجار مشكلة المديونية مع بداية التسعينات، وبالتالي تعطل حركية الاقتصاد الوطني ككل .

ولأجل معالجة ذلك قامت السلطات العمومية مع نهاية الثمانينات، برسم إستراتيجية شاملة لتنمية الصادرات خارج المحروقات من خلال تدعيم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خصوصًا، والمؤسسات الوطنية ككل، بما يجعلها قادرة على إقتحام الأسواق الدولية، حيث بدأ طرح عدد من الإجراءات بمراحل تصب جلها في بناء إقتصاد خارج النفط، وعليه سنتناول في المبحث الثالث:

أولا: تطور فكرة الصادرات خارج المحروقات، حيث سنتعرض إلى أهم الهياكل التي وضعتها السلطات الجزائرية لترقية الصادرات ثم مختلف مراحل تحرير التجارة الخارجية لنصل لأهم الإجراءات المتخذة لترقية الصادرات خارج المحروقات.

ثانيا: نتعرض إلى مختلف القطاعات المساهمة في التصدير .

ثالثا: نتعرض إلى مختلف المشاكل والعراقيل التي تواجه عملية التصدير.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

المبحث الثالث: تطور فكرة الصادرات خارج المحرو

إن القوانين الجديدة الخاصة بإقتصاد السوق، ج
الية التخطيط، والتنظيم التي تخص الأنشطة التجارية عام، والهادفة لتطوير الصادرات ، وهذا ما نحاول التطرق اليه في هدا المبحث، حيث سنتعرض للهياكل التي وضعتها الدولة الجزائرية في سبيل ترقية صادراتها، ونليها بالإجراءات المتخذة لتحرير التجارة الخارجية ثم انعرض للإجراءات المتخذة وأقعا ـي سبيل ترقيث الصئدرات خارج المحروقات.

المطلب الأول: الإطار المؤسساتي لترقية الصادرات الجزائرية.

لقد قامت الدولة الجّزائرية بتشجيع القطاعين العام والخاص، من خلاـ توفير الغطء القانوني، وهذا بإنشاء هياكل وطنية بهدف مساعدة المصدرين الجزائريين على القيام بكل الخطوات اللازمة للتصدير، وتنمية الصادرات خارج المحروقات، ومن أهم هذه الهياكل:

- ❖ الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة (CACI).
- ❖ الشركة الجزائرية للمعارض والتصدير (SAFEX).
- ❖ الصندوق الخاص بترقية الصادرات (FSPE).
- ❖ الشركة الجزائرية لتأمين وضمان الصادرات (CAGEX).
- ❖ الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية (ALGEX).

1.الغرفة الجزائرية للتجارة و الصناعة (CACI):

1-1:تعريفها: أنشأت الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 96-93 المؤرخ في 14شوال عام 1914هـ الموافق ل 03مارس 1996م.

وتعتبر الغرفة مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري، تتمتع بالشخصية المعنوية والإستقلال المالي، وهي موضوعة تحت وصاية الوزير المكلف بالتجارة، وهي مؤسسة تمثل المصالح العامة لقطاعات التجارة، الصناعة، والخدمات لدى السلطات العمومية.

2-1:مهامها: من أهم مهامها نجد:

- ❖ تزويد السلطات العمومية بمبادرة منها، أوبناءًا على طلب هذه السلطات بالآراء والإقتراحات والتوصيات في المسائل، والإنشغالات التي تخص بطريقة مباشرة على الصعيد الوطني، قطاعات الصناعة، التجارة والخدمات.
- ❖ تقوم بدراسة الوضعية الإقتصادية للبلاد والتفكير فيها، وتطويرها وتقدم آرائها إلى السلطات العمومية بخصوص وسائل تنمية النشاط الإقتصادي الوطني وترقيته.
- ❖ تنظم وتشارك في تنظيم جميع اللقاءات، والتظاهرات الإقتصادية داخل الجزائر وخارجها ، لاسيما المعارض، الندوات، المناظرات، والأيام الدراسية والمهام التجارية التي يكون غرضها ترقية النشاطات الإقتصادية الوطنية والمبادلات التجارية مع الخارج وتنميتها.
- ❖ تنجز كل العمليات والدراسات التي تساعد على ترقية المنتجات، والخدمات الوطنية في السوق الخارجية.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

❖ تقترح أي تدبير يرمي إلى تسهيل عمليات وترقيتها.
❖ تقيم علاقات التعاون التبادل، وتبرم إتفاقيات مع الهيئات الأجنبية المماثلة, كما شكل بإعتبارها تمثل الجزائر غرفا مختلفة مع نظيراتها الأجنبية.
❖ تمثل الجزائر في المعارض والتظاهرات الإقتصاديء الرسمية التق تنظم في الخارج.
❖ تبدي رأيها في مختلف الاتفاقيات التجارية التي تربط الجزائر ببلدان أجنبية.

3-1:تقييم عمل (CACI):

تتميز الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة بأنها مساحة مفضلة للإلتقاء والتشاور مع المتعاملين الإقتصاديين، إلا أنها لم تؤدي دورها كاملاً في الإعلام، تقديم المساعدة والتكفل بإنشغالات المصدرين، كما واجهت Kرفة فلتجارة وإلصناعة خاصة في إطار ممارسة مهامه مشكل وضعها الHقانوني كم سسة عمومية ذات طابع صن عي وتجاري، والذي حد ن مجال تدخلها، وبالتالي يمكن أن تعهج إليها مهام واسعة في الموانL والمطارات، كما في مساحات العرض للصنبر البحريK عن طريق تخصيص أJ إعادة تخصيص ممتلكاتها، وهو ما يسمح للغرفة بتوسيع مجال إختصاصها.

2.الشركة الجزائرية للمعارض و التصدير (SAFEX):

2-1:تعريفها: أنشأت الشركة الجزائرية للمعارض والتصدير سنة 1971 تحت إسم **"المكتب الوطني للأسواق الدولية والتصدير"**، والمحدث بالأمر رقم 71-61 المؤرخ في 05 أوت 1971، لتحمل في سنة 1987 تسمية **" الديوان الوطني للأسواق والتصدير (ONAFEX)"** بموجب المرسوم رقم 87-63 المؤرخ في 03 مارس1987، ليلحق به المركز الوطني للتجارة الخارجية (CNCE)المحدث بموجب المرسوم التنفيذي رقم 82-391 المؤرخ في نوفمبر 1982، وفي 24 ديسمبر 1990، تم عقد إجتماع طارئ للمساهمين في مقر الديوان تقرر فيه إجراء تعديلات هيكلية، وعلى إثره أصبح الديوان الوطني للأسواق والتصدير يحمل تسمية جديدة **" الشركة الجزائرية للمعارض و التصدير"**.

الشركة الجزائرية للمعارض والتصدير مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري، تتمتع بالشخصية المعنوية والإستقلال المالي، وهي موضوعة تحت وصاية وزارة التجارة ورقابتها، بعد أن كانت تتفرع عن الغرفة الوطنية للتجارة والصناعة.

2-2:مهامها: من أهم مهامها نجد:
❖ تطوير الصادرات بجميع الوسائل المناسبة مثل دراسة السوق، الإعلام العام أو المتخصص، الأعمال الخاصة بالترقية والوثائق والإشهار.
❖ تقوم بمهمة تنشيط التصدير، وتشجيعه لدى متعاملي التجارة الخارجية، وبهذا الصدد، تساهم بالإتصال الوثيق مع المتعاملين الوطنيين في إحصاء المنتجات المرشحة للتصدير، وتحديد الكميات القابلة لذلك، وتخطيط قدرات تصدير جديدة.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

❖ تقدم المقاييس الإقتصادية والمالية الهامة، وا
قصدت تسهيل إتخاذ القرار .
❖ تساعد متعاملي التجارة الخارجية الوطنية من خلال تزويدهم بالخدمات والإستثمارات، ويمكنها أن تشارك على الخصوص في إقامة هياكل مناسبة لإيجاد حلول المشاكل المرتبطة بالتصدير.
❖ تنظم بعثات المتعاملين الإقتصاديين سواء في الجزائر أو في الخارج.
❖ تجمع المعلومات الخاصة بتنفيذ برنامج التصدير من المتعاملين الوطنيين.
❖ تؤطر المتعاملين الوطنيين وتساعدهم على تحقيق صادراتهم وتطويرها.
❖ تجمع المعلومات الإقتصادية والتجارية اللازمة للمتعاملين الوطنيين المصدرين وتعالجها وتنشرها.
❖ تنظم فهارس"المنتجات/البلدان"، و"البلدان/المنتجات"، وكذلك فهرس "منتجات التصدير، وتسيرها وتضبطها بإستمرار.
❖ تعمل بصفتها وكيلاً للمتعاملين الوطنيين وبناءاً على طلبهم، لتحقيق عمليات التصدير.
❖ تسلم العلامة "جيد للتصدير" التجارية للمنتجات والتغليف التي تتوفر فيها المقاييس المقررة.
❖ تشارك بالإتصال مع الهيئات الوطنية في إعداد المقاييس التقنية التي تخضع لها المنتجات المخصصة للتصدير، وجميع أنواع التغليف خلال عملية التصدير وتطبيقها، وكذا تعيين مراكز مراقبة التصدير في جميع أنحاء التراب الوطني (الموانئ، المطارات والمراكز الحدودية).
❖ تتولى برمجة، تنظيم الأسواق، المعارض المتخصصة، والمعارض النوعية ذات الطابع الوطني والدولي في الجزائر.
❖ برمجة وتنظيم المشاركة الجزائرية في التظاهرات الدولية التي تنظم في الخارج.
❖ تمثيل المؤسسات العمومية، والخاصة عند الضرورة في إطار الأسواق التي تقام في الخارج.

3-2: تقييم عمل (SAFEX):

لقد شاركت الجزائر، ممثلة في الشركة الجزائرية للمعارض والتصدير، في عدة معارض دولية، مما يعكس الحضور الجزائري لأجل الحفاظ على حصة المؤسسات الوطنية في الأسواق الأجنبية، وكذا التعرف على أذواق المستهلكين، وقياس مدى قبول المنتوج الوطني، وكذا دراسة المنافسة الموجودة في الأسواق العالمية بين مختلف الشركات، فالمعارض تعتبر وسيلة فعالة وأكيدة في ترقية الصادرات إذا تم الإهتمام بالمعلومة وقيمتها.

3.الصندوق الخاص بترقية الصادرات (FSPE):

3-1:تعريفه: أنشئ الصندوق الخاص بترقية الصادرات[1]، من الحسابات الخاصة للخزينة (حساب تخصيص خاص رقم 084-302) ، بموجب قانون المالية لسنة 1996، وهو موجه لتقديم الدعم المالي لعمليات ترقية الصادرات خارج المحروقات.

1)- الأمر رقم 95-27 ، المؤرخ في 30 ديسمبر 1995، المتضمن قانون المالية لسنة 1996،المادتين 111 و 195.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

2-3:مهامه: يهتم بتغطية المصاريف التالية:

❖ المشاركات في الأسواق والمعارض المقامة [illegible] الصندوق الخاص بترقية الصادرات المشاركة في المعارض المعتمدة من طرف إتحاد المعارض الدولية، وكذا المعارض العالمية ما دامت تهدف إلى ترقية الإنتاج الوطني، لكن معارض البيع لا تستفيد من تمويل هذا الصندوق.

❖ التكاليف المتعلقة بالنقل/ عبور العينات وكراء مواقع مساحات العرض، حيث تستفيد من تغطية جزئية من طرف الصندوق الخاص بترقية الصادرات ، ويتراوح مستوى التمويل في تظاهرة إقتصادية بالخارج من طرف الصندوق من 10%إلى 50% 1.

❖ الأعباء المتعلقة بدراسة الأسواق الخارجية، إعلام المصدرين ودراسة كيفية تحسين نوعية المنتجات والخدمات الموجهة للتصدير.

❖ جزء من التكاليف المتعلقة بتكييف المواد وفق الأسواق الخارجية.

❖ أما عن إيراداته فتأتي أساسا من:

➢ حصة من ناتج الرسم النوعي الإضافي (10%) .

➢ المساهمات المحتملة التي تقدمها الهيئات العمومية والخاصة.

➢ الهبات والوصايا.

3-3:تقييم عمل (FSPE):

يدرج الصندوق الخاص بترقية الصادرات ضمن المؤسسات التي لم تقم بمهامها بشكل يمكن الحكم عليها أنها فعالة في مجال تقديم الدعم للصادرات، وهذا يعود إلى عرقلة سيره بسبب حصره على مستوى هيكل مركزي لوزارة التجارة، والذي جرده من الوسائل الضرورية للسير الحسن للصندوق، وبالمقابل لم يقدم هذا الأخير مساعدات للمصدرين، بصرف النظر عن إجراء الدعم للمشاركة في المعارض بالخارج، لذا أصبح من الضروري القيام بإصلاح عام لهذا الإجراء، وذلك بإضفاء الفعلية عليه وجعله أكثر مرونة لسيره قبل أن يعهد به إلى هيكل مركزي ،أومساحة توسطية مزودة بالوسائل الملائمة .

4.الشركة الجزائرية لتأمين و ضمان الصادرات (CAGEX):

1-4:تعريفها: أنشأت الشركة الجزائرية لتأمين وضمان الصادرات بعقد موثق بتاريخ 03 ديسمبر 1995، وتم إعتمادها بموجب المرسوم التنفيذي رقم 96-235 المؤرخ في 02 جويلية 1996، تطبيقا للمادة 04 من الأمر رقم 96-06 المؤرخ في 10 جانفي 1996 المتعلق بتأمين القرض عند التصدير، المادة 04 والتي تنص على ما يلي : يعهد تأمين القرض عند التصدير إلى شركة تكلف بالتأمين:

❖ لحساب الشركة الخاصة وتحت رقابة الدولة للأخطار التجارية.

❖ لحساب الدولة وتحت رقابتها الأخطار السياسية، أخطار عدم التحويل، وكذلك أخطار الكوارث.

2-4: المساهمون: ونجد من البنوك (بنك الجزائر للتنمية الريفية، البنك الوطني الجزائري، بنك الجزائر الخارجي، والقرض الشعبي الجزائري).

1)- وثيقة داخلية من الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية ALGEX،"Fonds spécial pour la promotion des exportations".

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

وكذلك من شركات التأمين (الشركة الوطنية للـ
لإعادة التامين، الشركة الجزائرية للتأمين، الصندو
الجزائرية للتأمين).

4-3:مهامها: من أهم مهامها نجد:

- ❖ تغطية المخاطر الناتجة عن عملية التصدير.
- ❖ ضمان الدفع في حالة التمويل .
- ❖ تأسيس بنك المعلومات في المجال الإقتصادي.
- ❖ مساعدة المصدرين لترقية الصادرات.
- ❖ تعويض و تغطية الديون.

4-4:تقييم عمل (CAGEX):

بالنظر إلى الشكل القانوني للشركة الجزائرية لتأمين وضمان الصادرات، تعتبر شركة ذات أسهم تتكون من مجموعة من البنوك وشركات التأمين، كما أنها تتمتع بالإستقلالية المالية عن الدولة، وبالحرية في أداء عملها، لكن المعروف عن شركات التأمين للبلدان الأخرى غالبا ما تكون شركات عمومية تابعة للدولة، وهذا حتى يسمح للدولة بالمشاركة والتدخل لضمان إستقرار المؤسسات، وعليه يعتبر الشكل الحالي للشركة غير مقبول خصوصًا أن نظام تأمين القرض عند التصدير هو نظام حديث النشأة في الجزائر، ويحتاج إلى الحماية والدعم أكثر من طرف الدولة بتحويلها إلى مؤسسة عمومية.

5.الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية (ALGEX):

5-1:تعريفها: أنشأت الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية، بموجب المرسوم التنفيذي رقم 96-327 المؤرخ في 18 جمادى الأولى عام 1417هـ الموافق لـ 01 أكتوبر 1996م، وهي مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية والإستقلال المالي.

5-2:مهامها: من أهم مهامها نجد:

- ❖ المشاركة في تطوير إستراتيجية ترقية التجارة الخارجية، والمساهمة في تطبيق السياسة الوطنية في المبادلات التجارية.
- ❖ تنشيط برامج تثمين المبادلات التجارية الخارجية وترقيتها الموجهة أساسًا نحو تطوير الصادرات خارج المحروقات، وتساهم تحت سلطة الوزير المكلف بالتجارة في تطبيق الإجراءات العمومية لدعم الصادرات.
- ❖ رصد وتحليل الأوضاع الهيكلية والظرفية للأسواق العالمية بهدف تسهيل نفاذ المنتجات الجزائرية إلى الأسواق الخارجية وتكاثرها فيها.
- ❖ يقيم جهاز لرصد الأسواق الخارجية، ويوفر على الخصوص المعلومات التي من شأنها أن تساعد المتعاملين الإقتصاديين على تقييم عمليات الإستيراد، وترشيدها.
- ❖ إنشاء وتسيير شبكة معلومات تجارية وبنوك للمعطيات، التي توضع تحت تصرف كل المتدخلين في ميدان التجارة الخارجية عند الإستيراد والتصدير، لاسيما بإدراجها في الشبكات العالمية للمعلومات.
- ❖ إصدار وتوزيع كل النشريات، والمذكرات المتعلقة بسياق التجارة الدولية لفائدة المؤسسات والإدارات.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

❖ إنجاز كل الدراسات المستقبلية، وتجنيد كل الدولية.
❖ تصور وتقديم الخدمات التي من شأنها أن تساعد، وتوجه مستعملي التجارة الخارجية في ممارسة نشاطاتهم.
❖ تقييم وتطوير علاقات التبادل والتعاون مع الهيئات الأجنبية المماثلة، أو التي تمثل طرفا في مجال التجارة الدولية.
❖

المطلب الثاني: مراحل تحرير التجارة الخارجية في الجزائر.

في أفريل 1991 أبرمت الجزائر إتفاق مع صندوق النقد الدولي يقضي بضرورة تحرير التجارة الخارجية، وذلك تحت إطار الإصلاحات الهيكلية التي إتخذتها الجزائر للدخول تدريجيا في إقتصاد السوق، ويأتي هذا بعد صدور المرسوم التنفيذي 201/88 الصادر في 08 أكتوبر1988 الذي يقضي بإلغاء إحتكار الدولة للعمليات التجارية مع الخارج، فبرزت مع مطلع التسعينات المعالم الأولى لتحرير التجارة الخارجية ،حيث مرت بمراحل مختلفة والتي نقسمها كما يلي:

1 - المرحلة الأولى: (1990-1991).

تعبر هذه المرحلة عن المحاولات الأولى لتحرير التجارة الخارجية، فبعد صدور قانون المالية لسنة1990، قامت السلطات الجزائرية بإلغاء إجراءات النظام السابق، والبرنامج الشامل للإستيراد، وميزانيات العملة الصعبة، وتم إستبدالها بخطط التمويل الخارجي تحت إشراف البنوك، طبقا لمبدأ أن التجارة الخارجية تعتبر عملية من إختصاص البنوك والمتعاملين الإقتصاديين، حيث أصدر بنك الجزائر في 1990 عدة نصوص تنظيمية من بينها:

1-1 - النظام 90-03 لـ 08 سبتمبر المتعلق بتجديد شروط تحويل رؤوس الأموال الأجنبية للجزائر[1].

2-1- النصوص التطبيقية لمجلس النقد والقرض لـ 08 سبتمبر 1990 ،وتشمل النظامين رقم 90-02 و 90-04 التي تحدد الطرق العملية لإعتماد الوكلاء التجاريين بالجملة، عن طريق مجلس النقد للمقيمين وغير المقيمين، حيث أن قبول مجلس النقد والقرض لمنح إعتماد للمقيمين وغير المقيمين شرط ضروري لفتح سجل تجاري في الجزائر[2].

كما أن هذه النصوص تحدد كيفية فتح حساب أو عدة حسابات بالعملة الصعبة لدى أي بنك جزائري من قبل أشخاص معنويين يحددهم القانون(90-02) كالتالي:

❖ كل شخص معنوي خاضع للقانون التجاري .
❖ كل مؤسسة أو شركة خاصة مسجلة بإنتظام في السجل التجاري مهما كانت صفتها.
❖ كل شخص معنوي آخر يخضع للقانون الجزائري إستنادًا لمدخولاته من إستغلال الخدمات، والأملاك.

1)-Rachid sekak , « **Reforme et liberation des mouvment de capittaux »**, mutation n=2 juillet, 1995, p:9.
2)-Rachid sekak , « **Reforme et liberation des mouvment de capittaux »**, mutation n=2 juillet, 1995, p:9.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

إلا أن بوادر تحرير التجارة الخارجية بدأت فعلا
الصادر في 13 فيفري 1991، الذي يتعلق بشرو
والتعليمة 91-03 لبنك الجزائر المتعلقة بشروط و قواعد تمويل عمليات الإستيراد[1].

حيث يكرس المرسوم 91-37 إلغاء إحتكار الدولة التقليدي للتجارة الخارجية، وقد جاءت المادة 03 من هذا المرسوم لتؤكد على أن أي عملية إستيراد، لابد أن تقام بواسطة تجار الجملة المعتمدين من مجلس النقد والقرض.

لقد كان لهذه النصوص أثار مهمة على تجار الجملة والوكلاء ويظهر ذلك من خلال:

- ❖ إلغاء إمكانية البيع بالعملة الصعبة من طرف الوكلاء وتجار الجملة المعتمدين.
- ❖ خضوع الوكلاء وتجار الجملة المعتمدين للقواعد الخاصة، والإستيراد والتحويل حسب التعليمة 03 وهذا ما يعني:
- ❖ إجبارية التوطين للواردات لدى البنك المعتمد.
- ❖ أو إجبارية الحصول وتعبئة التمويلات الخارجية المناسبة لطبيعة وحجم السلع المستوردة وذلك بالاتفاق مع بنك التوطين .
- ❖ توسيع الحقل التنافسي للوكلاء وتجار الجملة بما أن التنظيم الجديد يحدد الواردات.
- ❖ تحصيل المداخيل بالدينار بالنسبة للإعتمادات الخارجية التي تزيد من مشكل خطر الصرف.

بالنظر للنصوص الصادرة سنة 1991 يتضح لنا أن النظام البنكي كان المنظم الوحيد للتجارة الخارجية، كما أن إهتمام السلطات في هذه الفترة كان منحصرًا في تحديد عمليات الإستيراد، والتي أدت إلى تقليص مداخيلنا من العملة الصعبة نتيجة تذبذب أسعار المحروقات، وهذا ما زاد من إرتفاع مديونيتنا الخارجية والملاحظات التي يمكن تقديمها فيما يخص هذه المرحلة تتمثل فيما يلي:

- ❖ الميل إلى إستيراد السلع النهائية السهلة التمويل على حساب الإنتاج الوطني.
- ❖ عمليات المضاربة في التجارة وذلك عن طريق إستيراد المنتجات الواسعة الربح والمنافسة للمنتج الوطني.

هذه النتائج أثبتت بوضوح الممارسات الغير العقلانية التي كان من الواجب الحد منها بتدخل الدولة في إطار تنظيم، وتحديد الأولويات دون عرقلة السير نحو إقتصاد السوق .

2-المرحلة الثانية: (1992-1993).

تعبر هذه المرحلة عن العودة إلى مراقبة التجارة الخارجية،حيث رأت الحكومة بعد التجربة التي خاضتها في سبيل تحرير التجارة الخارجية، ظهور عدة مشاكل لذلك إعتقدت أنه من الضروري التدخل عن طريق إصدارها للتعليمة الحكومية رقم 625 الصادرة في 28 أوت1992، والتي جاءت لتأطير سياسة التجارة الخارجية، وتحقيق المراقبة القبلية لعمليات الإستيراد عن طريق لجنة مرؤوسة من طرف الوزير المنتدب للتجارة، وهي مكلفة بمتابعة عمليات التجارة الخارجية، حيث نجد في هذه التعليمة محورين أساسيين :

1)-Rachid sekak , « **Reforme et liberation des mouvment de capittaux »**, mutation n=2 juillet, 1995, p:10.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

المحور الأول: مبني على مستوى النصوص التنظيم
أولويات للحصول على العملة الصعبة من جهة وإدار
جهة أخرى.

المحور الثاني: يخص هذا المحور المتعاملين التجاريين، وهو متعلق بتحديد النفقات بالعملة الصعبة إلى أقل ما يمكن، وليس على أساس المعاملة التجارية التي تفرز عبء المديونية، والتي تنهك الإقتصاد الوطني ويتحقق ذلك من خلال خطر الإفراط في التخزين والتبذير، على العموم فإن هذه التعليمة وضعت إجراءات وقائية تهدف إلى حماية الإقتصاد الوطني كما تعمل على توجيه الموارد النادرة نحو القطاعات التي تساهم في إنعاش الإقتصاد الوطني وتمكينه من تجاوز الأزمة[1].

3-المرحلة الثالثة: مرحلة تحرير التجارة الخارجية حسب إتفاقيةSTANDBY 1994
لقد إنتهجت الجزائر مفاوضات FMI توصلت بمقتضاها إلى إتفاق **ستاندباي** لمدة سنة مع إعادة جدولة جزء من ديون الجزائر، ومن بين الشروط التي وضعها صندوق النقد الدولي لإتمام إتفاق إعادة الجدولة ما يلي:

3-1- تحرير التجارة الخارجية: حيث جاءت التعليمة رقم 20 الصادرة في أفريل 1994 من بنك الجزائر، والتي تنص على[2]:

- ❖ حرية الدخول في التجارة الخارجية لكل شخص معنوي أو طبيعي مسجل بصفة منتظمة في السجل التجاري، ومتوفر على الشروط الملائمة أي القدرة على التسديد.
- ❖ عدم اللجوء إلى إجبارية التمويل بإستثناء عمليات التجهيز.

3-2- الإنضمام إلى منظمات عالمية: أي على الجزائر أن تنظم لبعض المنظمات العالمية التي تسعى إلى التحرير ،حيث أبرمت إتفاقية شراكة مع الإتحاد الأوربي ديسمبر2001، وتسعى حاليا للإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة OMC.

3-3- تخفيض العملة الوطنية: وفق هذا البرنامج تمت إعادة جدولة الديون التي مست أكثر من 17 مليار دولار ،بالإضافة إلى قروض إستثنائية بـ : 5.5 مليار دولار لتصحيح ميزان المدفوعات .

في شهر جويلية 1995 تمت إعادة جدولة الديون بمبلغ 7 مليار دولار مع نادي باريس للمرة الثانية، بتلك التي تمت في نهاية ماي 1994 تبعا لإتفاق ستاندباي بمبلغ 4.4 مليار دولار، كما ذهبت الجزائر إلى نادي لندن بهدف إعادة جدولة الديون الخاصة بمبلغ 3.2 مليار دولار من أجل إدخال التصحيحات اللازمة للحفاظ على التوازنات الداخلية والخارجية، قامت الجزائر بإتخاذ عدة إجراءات تدخل ضمن برنامج التعديل تمس السياسة المالية والنقدية والمعاملات مع الجزائر وإعادة تنظيم القطاع العام .

فبالنسبة للسياسة المالية إستهدف البرنامج تقليص عجز ميزانية الدولة، وذلك بالتأطير على مجموعة من المتغيرات الإقتصادية، الشيء الذي يمكن من زيادة الإيرادات والتقليص من النفقات حيث إنخفضت مبالغ إعانات الأسعار التي كانت تستوعب 4.9 % من الناتج الداخلي

1)- زعبوبي رشيد, قرزام جمال, **دور الجمارك في ظل تحرير التجارة الخارجية**, مذكرة نهاية التخرج، م ع ت، دفعة جوان 2000 ص: 42/40.
2)- Abedelmalek woubeidi, « **commerce extérieur en algerie et son encadrement** » , mutation n=9, 1995, pp:15-17.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

الإجمالي إلى 0.8 % سنة 1996 ، وهذا من أجل إي
الأخيرة من الإتفاق[1].

إستفادت البنوك التجارية من مبلغ 217 مليار دينار جزائري ما بين 1991 و 1996 كتعويض عن 80 % من خسائر الصرف الناتجة عن تخفيض سعر الدينار، وإعادة تمويل عدد من البنوك كما سمحت في سنة 1994 بفتح رأسمال البنوك التجارية إلى الشركاء الأجانب، ثم إعتماد عدة بنوك خاصة الشيء الذي يؤدي إلى المنافسة وبالتالي تحسين الخدمات المصرفية .

كما قامت السلطات العمومية بتخفيض الدينار بـ 7.3% في مارس 1994 و40.19% في أفريل 1994، حيث أن تسوية سعر الصرف هو من بين الإجراءات الأساسية لبرنامج التعديل الهيكلي وكان الهدف من ذلك هو :

- ❖ تضييق الفجوة بين السعر الرسمي و السعر الموازي.
- ❖ السماح بإنشاء مكاتب للصرف تتعامل بالعملة الصعبة في ديسمبر 1996 .
- ❖ إنشاء سوق ما بين البنوك للعملة الصعبة .
- ❖ إبتداءاً من سنة 1994 بدأ في تحرير معظم الأسعار وإلغاء نظام الأسعار المقننة بشكل نهائي، حيث إرتفعت أسعار المنتوجات الغذائية والبترولية التي كانت مدعمة إرتفاعًا مذهلا فاق في بعض السلع 200% الشيء الذي كان له الأثر السلبي على مستوى معيشة شرائح إجتماعية واسعة، رغم أن السلطات لجأت إلى إحداث نظام تعويضات للحماية الإجتماعية إلا أن هذا الأخير لم يكن محضرًا له جيدًا.

المطلب الثالث:القطاعات المساهمة في التصدير خارج نطاق المحروقات.

سنحاول في هذا المبحث التعرض لمختلف مساهمات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مختلف القطاعات، وذلك بالاعتماد إلى معطيات وإحصاءات مأخوذة من طرف الجهات المختصة كالوكالة الوطنية لترقية لتجارة الخارجي(ALGEX)، والمركز الوطني للمعلومات الإحصائية (CNIS) ، وغيرها .

الجدول رقم(23): التجارة الخارجية الجزائرية لسنة 2006 .

القيمة: مليون دولار أمريكي

	القيمة	النسبة
الصادرات خارج المحروقات	1157 .63	
صادرات المحروقات	53455.81	
إجمالي الصادرات	54613.44	71.79%
الواردات	21456.23	28.21%
الميزان التجاري	33157.21	
المبادلات التجارية	76069.67	100%

المصدر: المصلحة الإحصائية لـ AlGEX،2006. (النسبة = إجمالي الصدرات / المبادلات التجارية).

1)- محمد راتول ، العولمة الاقتصادية و تحولات الاقتصاد الجزائري ، الملتقى الدولي الأول حول العولمة و انعكاساتها على البلدين العربية ،جامعة سكيكدة، أيام 13-14 ماي 2001 .

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

بالنظر لمؤشرات التجارة الخارجية الجزائري
76069.67 مليون دولار أمريكي كإجمالي مي
21456.23 مليون دولار أمريكي بنسبة 28.21 %، تأخذ الصادرات قيمة 54613.44 مليون دولار أمريكي.

وبالنظر إلى الصادرات تأخذ المحروقات حصة الأسد بنسبة 97.88% ما قيمته 53455.81 مليون دولار أمريكي، أي أن مساهمة الصادرات خارج المحروقات تأخذ نسبة 2.12%، وهي مبينة كما يلي في الجدول التالي:

الجدول رقم(42):الميزان التجاري خارج المحروقات حسب مجموع المنتجات لسنة 2006.

القيمة: مليون دولار

البيان	الصادرات	الواردات	الرصيد

المصدر: المصلحة الإحصائية لـ ALGEX، 2006.(النسبة = القيمة / المجموع)، (الرصيد = قيمة الصادرات – قيمة الواردات).

من خلال الجدول نجد أن المنتجات نصف المصنعة تغلب المجموعات الأخرى من قيمة الصادرات خارج المحروقات بنسبة 69.22 %، بقيمة 801.344 مليون دولار، وبعجز 3726.69 مليون دولار، ثم تأتي المواد الخامة بنسبة 16.84%، بقيمة 194,986 مليون دولار وبعجز 647,93 مليون دولار، لنجد المواد الغذائية بنسبة 6.34%، بقيمة 73.337مليون دولار وبعجز3726,69مليون دولار لنجد منتجات التجهيز الصناعي ومنتجات التجهيز الغير غذائي على الترتيب بنسب 3,76 % و3,44 %، بقيمة 43,540 مليون دولار و39864 مليون دولار، مع عجز 8484.26مليون دولار و2969.27 مليون دولار.
مع الإشارة إلى هناك فائض في الذهب الصناعي 1,47مليون دولار بقيمة مصدرة تعادل 3,666مليون دولار.

الفرع الاول: صادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في قطاع الصناعة.

لمعرفة وتقييم وضع قطاع الصادرات الصناعية الجزائرية في ظل سياسة إقتصاد السوق، وتحرير التجارة الخارجية، خصوصًا في القطاع الخاص عامة، وذلك لمعرفة نتائج الإجراءات التي وضعتها الدولة الجزائرية لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتطوير قدراتها نحو التصدير.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

إن الجزائر رغم الإمكانيات البشرية (50% شباب) طاقة ومواد أولية، إلى أنها لم تتجاوز بعد حاجز المحروقات، والجدول التالي يبين ذلك.

الجدول رقم(25):أهم المنتجات المدعمة للصادرات الصناعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة للسنتين 2005 و 2006.

الكميات : 1000 طن.
القيمة: بالمليون دولارأمريكي.

	سنـــــــة 2005			سنـــــــة 2006		
المنتجات	الكمية	القيمة	النسبة	الكمية	القيمة	النسبة
بقايا و نفايات حديد الزهر ، الحديد و الفولاذ	632,759	159,826	14,55%	763,840	262,941	22,71%
منتجات الصفائح الحديدية المسطحة	90,968	50,77	4,62%	199,204	119,819	10,35%
الزنك في حالة خشنة و مزيج الزنك	26,462	38,05	3,46%	23,365	81,334	7,03%
سدادات الفلين	1,343	8,854	0,81%	1,388	3,348	0,29%
جلود مدبوغة	1,251	6,186	0,56%	2,051	8,042	0,69%
حديد الزهر الخام	24,1	6,012	0,55%	29,900	8,005	0,69%
الألمنيوم الخام	2,041	2,829	0,26%	1,599	2,496	0,22%
صناديق و علب من الورق المقوى و الموج	1,945	2,057	0,19%	0,062	0,060	0,01%
الورق العادي و المقوى	2,473	1,966	0,18%	2,954	0,767	0,07%
قطع و ملحقات القياس و المراقبة و الضبط	0,01	2,41	0,22%	0,012	1,711	0,15%
قارورات غاز، وقارورات و مواد بلاستسكية أخرى	1,002	2,224	0,20%	1,448	2,876	0,25%
سجاد و تلبيسات نسيجية	0,531	1,165	0,11%	0,851	1,721	0,15%
المجموع	784,885	282,349	25,70%	1026,675	493,121	42,60%
مجموع الصادرات خارج المحروقات الكلية		1098,68	100%		1157,63	100%

المصدر: المصلحة الإحصائية لـ ALGEX، 2006. (النسبة = القيمة / مجموع الصادرات خارج المحروقات الكلية).

حسب الجدول نلاحظ أن أغلب المنتجات الصناعية المصدرة تذهب في شكل خام، أو نصف مصنعة لتغطية صناعات أخرى، أي تذهب كمواد أولية لعدة صناعات وهي تعتبر كمناولات.

نجد أن صادرات بقايا ونفايات الحديد والفولاذ تأخذ حصة 262.941 مليون دولار بنسبة زيادة 08% عن سنة 2005، لتليها منتجات صفائح الحديد المسطحة بقيمة 119.819، بزيادة أكبر من 69 مليون دولار وبنسبة زيادة 06 % عن سنة 2005، أما المنتجات الأخرى تبقى مساهماتها ضعيفة نوعًا ما، في الغالب كلها تحت 03%، وهي بالحاجة إلى كثير العناية والإهتمام.

إن أخذ هذه المنتجات تم على سبيل المثال لا الحصر، لأنها تشكل في مجموعها 42.6 % من مجموع الصادرات خارج المحروقات.

الفرع الثاني: صادرات الفلاحة في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

تزخر الجزائر بقدر وافر من الموارد الزراع
التي تتيح إمكانيات زيادة الإنتاج الزراعي، وتعز
التحديات التي أفرزتها المتغيرات الإقتصادية التي شهدها عالمنا اليوم.

1- القدرات الانتاجية:

بإستطاعة القطاع الفلاحي الحصول على فائض هام للتصدير، بكميات معتبرة ، وفي أنواع وأصناف مختلفة حيث يمكنها التخفيض، وبصفة ملموسة من حدة إختلال التوازن التجاري للمنتجات الفلاحية.

1-1 المنتجات النباتية:

تحظى الجزائر بمنتجات مبكرة، مما يعطي لها قدرة تقديم منتجات ما بعد الموسمية، والمبكرة بكميات معتبرة منها:

- ❖ الخضر(البطاطا ، الطماطم ،الفلفل، البزلاء ، الجزر، الخيار، اللفت، الفول، الفاصولياء ، العدس،... .).
- ❖ الفواكه (التمر، الحمضيات، التين، البطيخ، العنب،... .).

2-1 المنتجات الحيوانية:

تتسم الجزائر بثروة حيوانية يمكن إستغلالها كالخيل، الماعز، الأنعام، الطيور والعسل، والجلد وأحشاء الحيوانات، وأهم المنتجات الفلاحية المصدرة في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي كما يلي:

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

الجدول رقم (26): صادرات الفلاحة لقطاع المؤسسا

القيمة : بالمليون دولار أمريكي .

	سنـــــــة 2005			سنـــــــة 2006		
المنتجات	الكمية	القيمة	النسبة	الكمية	القيمة	النسبة
التمور	11,258	19,139	1,74%	12,330	20,040	1,73%
الجمبري	1,057	9,169	0,83%	0,920	8,870	0,77%
زبدة ، شحم، و زيت الكاكاو	1,64	6,899	0,63%	1,120	4,390	0,38%
خروب، ومستخلصات من بذوره	12,108	5,297	0,48%	6,800	4,200	0,36%
يـاورت	7,216	4,751	0,43%	4,870	3,610	0,31%
دقيق القمح، أو خليط اقمح و السلت	10,031	2,995	0,27%	5,120	1,440	0,12%
خمور	1,126	2,960	0,27%	1,150	0,370	0,03%
مياه معدنية	7,716	2,341	0,21%	17,210	6,630	0,57%
لا فقاريات أو رخويات (حلزون،...)	0,996	1,763	0,16%	0,230	1,740	0,15%
ترفلس			0,00%	0,420	3,000	0,26%
فلين	1,930	2,510	0,23%	2,450	3,870	0,33%
المجموع	55,078	57,824	5,26%	52,620	58,160	5,02%
مجموع الصادرات خارج المحروقات الكلية		1098,68	100%		1157,63	100%

المصدر: المصلحة الإحصائية لـALGEX، 2006. **(النسبة = القيمة / مجموع الصادرات خارج المحروقات الكلية).**

بالرغم الإمكانيات المتاحة في قطاع الفلاحة، إلا أننا نلاحظ أنها تساهم بنسبة5% من إجمالي الصادرات، فحسب الجدول السابق نجد أن التمور تأتي في المرتبة الأولى بنسبة 1.73%بزيادة 01 مليون دولار تقريبا عن سنة 2005 ليأتي في المرتبة الثانية الجمبري بنسبة 0.77 %بانخفاض نصف مليون دولار عن سنة 2005، ونلاحظ تدهور كبير في إيرادات الفلين الذي كان يساهم بأكبر من 09 مليون دولار في سنوات 2002 و2003 والذي إنخفض إلى 03 مليون دولار، كذلك الأمر لثمرة الخروب وبذوره، ونلاحظ زيادة معتبرة في مساهمة المياه المعدنية والتي تأتي في المرتبة الثالثة بنسبة0.57%وبقيمة 6.630 مليون دولار وهي مشجعة.

رغم النسبة الضعيفة التي تساهم بها الفلاحة في الصادرات الجزائرية، إلا أن هناك بصيص أمل لتطوير ورفع قيمة إيراداتها، وبالتالي يجب إكمال سياسة الدعم والتطوير التي باشرتها في مجال الإصلاح.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

المطلب الرابع: المشاكل والعراقيل التي تواجه المؤس

إن المبالغ والإيرادات الضئيلة التي حققتها الجز
التصدير خارج قطاع المحروقات راجع لعراقيل ومشاكل أهمها كما يلي:

الفرع الأول :مشاكل التصدير على المستوى الداخلي:

ومنها نجد مشاكل على لمستوى المؤسسة، ومشاكل على مستوى المنتوج، أو على مستوى العملية المتعلقة بالتصدير، وهي كما يلي:

1- مشاكل التصدير المتعلقة بالمؤسسة:

تعاني المؤسسة الصغيرة والمتوسطة الوطنية من عدة مشاكل تتمثل فيما يلي:

- ضعف علاقات الإتصال بين المؤسسة ومختلف عملائها نتيجة لعدم وجود بنك للمعلومات.
- نقص الخبرة والتكوين للإطارات في ميدان التجارة الخارجية، خاصة ميدان التصدير.
- عدم إحترام المواعيد المتعلقة بالشحن، والنقل من طرف المؤسسات الخدمية، مما يشكل عائق لأداء التسليم السريع في عمليات التصدير.
- عدم إستعمال المحاسبة التحليلية من طرف المؤسسات خاصة المنتجة، وهذا يؤدي إلى عدم الدقة في تحديد سعر البيع، ومعرفة أسعار التكلفة.
- ضعف المصالح التجارية، والذي يحتل الصدارة في قائمة المشاكل التي تواجهها المؤسسات بإستمرار، حيث نلاحظ نقص في نشاطاتها الترويجية، وإنعدام مصالح التصدير في بعض المؤسسات .

2- مشاكل التصدير المتعلقة بالمنتوج :

- إرتفاع أسعار المنتجات الموجهة للتصدير نتيجة لإرتفاع أسعار تكلفة المواد الأولية المستوردة، ضعف الإنتاجية، إنعدام المنافسة في السوق المحلية.
- إستعمال تكنولوجيا في الإنتاج لا تواكب التطورات التي تشهدها الأسواق الدولية، مما يقلل من عرض وتصريف المنتجات على المستوى الدولي.
- ضعف الرقابة على سير العملية الإنتاجية، وخاصة في مرحلتها الأخيرة.
- نقص الإشهار على المنتجات الموجهة للتصدير.
- ضعف تصاميم مواد التعبئة والتغليف للمنتج.
- عدم التنويع في المنتجات الموجهة للتصدير.
-

3- مشاكل التصدير على مستوى العمليات المتعلقة بالتصدير:

وتظهر هذه العراقيل على عدة مستويات أهمها النقل، التموين، التمويل، ومشاكل قانونية.

3-1 مشاكل التصدير على مستوى النقل:

خدمة النقل تلعب دورًا في عملية التصدير، فإذا عرقلت هذه الخدمة أثرت مباشرة، و من أهم هذه التأثيرات في عملية التصدير كما يلي:

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

- ❖ إرتفاع تكاليف النقل الدولية إلى جانب إرتفاع الشركة الوطنية للنقل البحري.
- ❖ قدم أسطول النقل البحري الجزائري، رغم المقتنيات الجديدة، إلا أنها تبقى غير كافية رغم أن المبادلات تزداد في إستمرار، مع ضعف الخدمات.
- ❖ ضعف قدرة إستيعاب الموانئ الجزائرية الرئيسية، وذلك يرجع لعدم تنظيم الحاويات، أومكوثها لمدة طويلة بالنظر للتعقيدات البيروقراطية.
- ❖ ضعف الخدمات المرتبطة بالنقل البحري (الجمارك، الأمن، الإدارة... .)
- ❖ حصر مجال النقل والمواصلات في الشركة الوطنية للنقل البحري، مما يوحي بعدم وجود منافسة في هذا المجال.
- ❖

2-3 مشاكل التموين في عملية التصدير:

- ❖ ضعف التموين بالمواد الأولية نتيجة لإرتفاع أسعارها، مما يشكل عائق في سيرورة العملية الإنتاجية.
- ❖ إستيراد مواد التغليف والتعبئة غير مطابقة مع مواصفات المنتوج.

3-3 مشاكل التمويل في عملية التصدير:

- ❖ نقص الموارد المالية الكافية لتمويل الصادرات.
- ❖ عدم وجود أنظمة معلومات يستفيد منها المصدرون لمعرفة زبائنهن، وأسعار السلع في الأسواق الدولية.
- ❖ عدم وجود متابعة مالية للمؤسسات وخاصة في مجال تغطية المخاطر.
- ❖ الدور الضعيف الذي تلعبه البنوك، حيث أنها لا تساهم بصفة فعالة في العمليات الخاصة بالتصدير.

4-3 مشاكل تشريعية و تنظيمية في عملية التصدير:

تكمن أهم المشاكل القانونية التشريعية والتنظيمية فيما يلي:

- ❖ صعوبات إدارية في منح تأشيرة التصدير.
- ❖ جمود نظام التقييم الجمركي،إذ أنه لا يتماشى مع مبدأ التحرير التدريجي للتجارة الدولية.
- ❖ ثقل وبيروقراطية الإدارة الجزائرية في منح الوثائق المعقدة التي تتطلبها عملية التصدير.

الفرع الثاني : مشاكل التصدير على المستوى الخارجي.

بالإضافة إلى المشاكل السالفة الذكر، والتي تواجه عملية التصدير في الإطار الداخلي، هناك مشاكل أخرى تعيق هذه العملية على المستوى الخارجي وهي كما يلي:

- ❖ غياب هياكل خاصة بدراسة تقنيات السوق الدولية، وهذا ما يطرح مشكل إيجاد المنافذ للمنتجات الجزائرية القابلة للتصدير.
- ❖ قلة المعلومات حول ميول، وأذواق الزبائن الأجانب مما يجعل المنتوج الجزائري مجهول.
- ❖ لا يتلائم مع مواصفات ومقاييس معمول بها دوليا كالتعبئة والتغليف.

Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

- صعوبة تصريف السلع في الأسواق الخارجية نتي
في تطبيق رسوم جمركية عالية على المنتجات ال
جهة، والمشاكل التسويقية بين الجزائر ودول العالم من جهة أخرى.
- نقص المشاركات الجزائرية في المعارض الدولية مما يفوت فرصة التعريف بالمنتوج الوطني.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

خاتمة الفصل الرابع:

إن إمتلاك الجزائر لميزة نسبية في قطاعات هام
الصناعة التقليدية، السياحة، مما يجعل أمر ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ممكنا جدًا بتضافر جهود الجميع ضمن إستراتيجية وطنية لتنمية القطاعات غير النفطية.
يمكن أن تكون أسواق بعض البلدان العربية والإفريقية، وكذا الأوروبية هدفا للمنتجات الجزائرية، إذ أخذ المتعاملون الاقتصاديون الجزائريون المقاييس الدولية بعين الإعتبار، ورغم المجهودات المبذولة من السلطات الإقتصادية العمومية في تفعيل علاقة المؤسسة الجزائرية بالتصدير إلا أن النتائج بقيت دون مستوى الآمال، ويبدو أن الأمور ستتعقد أكثر فأكثر بإنضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة وإنشاء منطقة التبادل الحر الأورومتوسطية، لكون عملية تأهيل الإقتصاد الوطني مازلت تراوح مكانها.

مكانة المؤسسة الوطنية في الفضاء الدولي محكومة بعوامل داخلية وأخرى خارجية، فبالنسبة للعوامل الداخلية فتتمثل في حتمية إرتقاء المؤسسة الجزائرية إلى مستوى التنافسية من حيث الأسعار والجودة ومدة الإنجاز، إضافة إلى تفعيل دور الدولة إتجاه هذه المؤسسات، أما العوامل الخارجية فتكمن في ضرورة ترقية التعاون الإقليمي- المغاربي والعربي والإفريقي والمتوسطي- إلى مستويات أخرى تعود في صالح الإقتصاد الوطني والاقتصاد الإقليمي ككل.

تبقى قدرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة متوقفة إلى حد كبير على سعيها نحو إقامة تحالفات فيما بينها .

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

المـــــراجـ

أولا: المراجع باللغة العربية

أ- الكتب:

1- **أحمد سيد مصطفى** ، تحديات العولمة والتخطيط الاستراتيجي،القاهرة، دار الكتب، 2000.

2- **الهادي خالدي**، المرآة الكاشفة لصندوق النقد الدولي، (طبعة1، دارهومة ،الجزائر،1996).

3- **صفوة عبد السلام عوض الله** ، إقتصاديات الصناعات الصغيرة ودورها في تحقيق التنمية ، دار النهضة العربية – مصر 1953 .

4- **عمار سلامي** – الصناعات الصغيرة و المتوسطة و التنمية الاقتصادية – دار النشر – المؤسسة الوطنية للكتاب .

5- **عمر صخري** – **مبادئ الإقتصاد الوحدوي** – ديوان المطبوعات الجامعية – الجزائر .

6- **فتحي السيد عبده أبو سيد أحمد** – الصناعات الصغيرة ودورها في التنمية –مؤسسة شباب الجامعة –

7- **فريد النجار**، التحالفات الاستراتيجية ، ايتراك للنشر والتوزيع،مصر، 1999.

8- **ناصر دادي عدون** ، إقتصاد المؤسسة ، دار المحمدية ، الجزائر1998.

ب- الرسائل الجامعية:

1- **بن نذير نصر الدين** ، الإبداع التكنولوجي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية ، رسالة ماجستير ، 2002 .

2- **زعبوبي رشيد، قرزام جمال**، دور الجمارك في ظل تحرير التجارة الخارجية ، مذكرة نهاية التخرج، المدرسة العليا للتجارة، دفعة جوان 2000 .

3- **سحوان صباح** ، وضعية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل التحولات الإقتصادية ، رسالة ماجستير، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر.

4- **عثمان لخلف** ، دور ومكانت الصناعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الإقتصادية ، رسالة ماجستير، معهد العلوم الإقتصادية – جامعة الجزائر– 1994 .

5- **كتفي سامي** ، أثر الشراكة الجزائرية مع الإتحاد الأوروبي على المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة ، مذكرة لنيل شهادة الليسانس ، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير.

6- **مليكة صديقي** ، تحليل أزمة الديون الخارجية وتسييرها ، رسالة ماجستير، معهد العلوم الاقتصادية، الجزائر،1996.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

ت- **الملتقيات والتقارير:**

1- **ALGEX**، أهم النصوص والقوانين المتعلقة بال
2- **الدكتور لعميري** ، إنشاء وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، نشرية داخلية عن وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
3- **الشريف بقة** – المنظومة المصرفية الجزائرية الواقع و الآفاق ، تقرير الملتقى الدولي حول تأهيل المؤسسة الإقتصادية ، جامعة سطيف 29-30 أكتوبر 2001.
4- **المجلس الوطني الإقتصادي و الإجتماعي** ، تقرير من أجل سياسة لتطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر ،جوان 2002.
5- **المجلس الوطني الإقتصادي و الإجتماعي**، تقرير حول الظرف الإقتصادي و الإجتماعي للسداسي االثاني من سنة 2000، ماي 2001.
6- **المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي**، تقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الأول، الدورة الثانية عشر.
7- **بومدين (م) حوالف رحيمة** ، الملتقى الوطني الأول حول الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة ،جامعة سعد دحلب البليدة،من 12 إلى 22 ماي2002.
8- **د.شفيق الأشقر**، الأمين العام للإتحاد العربي للأسمدة ، ورقة عمل، المؤتمر العربي الأول للمناولة الصناعية 12-15 سبتمبر 2006 ، الجزائر .
9- **زايري بلقاسم،، دربال عبد القادر**، تأثير الشراكة الأورومتوسطية على أداء وتأهيل القطاع الصناعي في الجزائر ، لملتقى الدولي حول تأهيل المؤسسات الاقتصادية، كلية علوم التسيير، جامعة سطيف، 29-30 أكتوبر 2001.
10- **طاهر سيلم** ،نائب مدير المناولة بالوزارة ، إستراتيجية وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية في تنمية وتطوير المناولة الصناعية ، المؤتمر والمعرض العربي الأول للمناولة الصناعية الجزائر، 12-2006/09/15.
11- **عبد الرحمن بوعلي** ، مدير بورصة المناولة والشراكة/ وهران، مبررات الإنتقال من النظام المدمج إلى نظم شبكة الانتاج ، المؤتمر والمعرض العربي الأول للمناولة الصناعية الجزائر 12-2006/09/15.
12- **عريف مراد** ، أرضية و توصيات الورشة رقم 03 الخارطة الوطنية لتموقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، الملتقى الوطني مع مدراء المناجم والصناعة تحت شعار "المؤسسات والصناعات الصغيرة و المتوسطة قاطرة التنمية " – وزارة الموسسات الصغيرة والمتوسطة .
13- **لخظر عزي ،محمد اليعقوبي ،السعيد فكرون**، وجهة نظر آثار برنامج التعديل الهيكلي على النشاط الاقتصادي ،الجزائر:دراسة إقتصادية إجتماعية،
14- **محمد الهادي بوركاب** مدير بورصة المناولة والشراكة/ قسنطينة- دور المناولة في تعزيز التنافسية الصناعية، المؤتمر والمعرض العربي الأول للمناولة الصناعية الجزائر 12-2006/09/15.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

15- محمد راتول ، العولمة الاقتصادية وتحولات ا
الأول حول العولمة و إنعكاساتها على البلدين العربية
. 2001
16- وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، نشرية المعلومات الإقتصادية لقطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ،العدد 09 ،السداسي الأول 2006.
17- وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، نشرية المعلومات الإقتصادية لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ،العدد 10 ،2006 .
18- وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، نشرية المعلومات الإقتصادية لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، العدد 08، 2005.

ث- المجلات والجرائد:

1- بوقلة عبد الفتاح ، مشروع إستراتيجية تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، مجلة فضاءات ، الجزائر 2003 .
2- حميسي يوسف، ما هي آفاق تمويل المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ، فضاءات، العدد0،جانفي،فيفري 2002.
3-محمد نعمان بتيش ، الإستثمار بوابة الإزدهار ، مجلة فضاءات ، 02 مارس 2003 .
4- وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مخطط عمل من أجل تنمية مستديمة للصناعات التقليدية آفاق 2010 ، 2003.

ج- النصوص القانونية:

1-الجريدة الرسمية، المرسوم التنفيذي(88/02) ،العدد12، 1988.
2-الجريد الرسمية ، المرسوم التنفيذي رقم80/242 المتعلق بإعادة الهيكلة ، العدد 20، 1980.
3-الجريدة الرسمية ، الأربعاء 29 ذو القعدة عام 1408 هـ الموافق لـ 13 يوليو عام 1988 ، السنة الخامسة و العشرون ، العدد 28.
4-الجريدة الرسمية ، الأمر رقم 95-27 ، المؤرخ في 30 ديسمبر 1995، المتضمن قانون المالية لسنة 1996،المادتين 111 و 195.
5-الجريدة الرسمية ، الأمر رقم 96-31 المؤرخ في 30 ديسمبر 1996 ، المتضمن قانون المالية لسنة 1997،المادة 129.
6-الجريدة الرسمية ، الجمعة 26 ربيع الأول عام 1386 هـ الموافق لـ 15 يوليو عام 1966 ، السنة الثالثة ، العدد 60.
7-الجريدة الرسمية ، القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، العدد77 ، ديسمبر 2001.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

8-**الجريدة الرسمية** ، المرسوم التنفيذي المتضمن ت
الصغيرة والمتوسطة – العدد 42.
9-**الجريدة الرسمية** ، المرسوم التنفيذي رقم 91/434 ، المتعلق بالصفقات العمومية،
المادة24، العدد57، 1991.
10-**الجريدة الرسمية** ، المرسوم التنفيذي رقم 71/74 المتعلق بالتسيير الإشتراكي
للمؤسسات (المواد 2، 3، 4، 5) ،العدد26.
11-**الجريدة الرسمية** ، سنة 2000 ، العدد 42.
12-**الجريدة الرسمية** ، قانون العمل، المتعلق بعلاقات العمل ،قانون رقم 11/90، المؤرخ
في 1990/04/21،شروط التوظيف، المادة 15،16،17،18،19،20،21.

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية

a- Les Ouvrages :

1- A.M.Dahmani, « Le partenariat et les alliances Stratégiques dans les nouvelles Politiques de développement des entreprises » Economie N°36(Septembre1996).
2- B.Garrette et P.Dussauge ,Les stratégies d'alliance (Paris :Ed d'Organisation ,1995).
3- BLED F –Financement des Entreprises – LEFEBURE PARIS 1992.
4- Boualem Aliouat ,Les Stratégies de coopération Industrielle (Paris :Ed Economica,1996).
5- Mane-Henri , Dictionnaire de gestion vocabulaire, concepts et outils (Paris :Ed Economica,1998).
6- sallami Ammar –petite et moyenne industrie et développement économique -ALGER-1980 .
7- Simon Philippe – le financement des entreprises - 2eme ED – PARIS – DALLOZ – 1967 .
8- taly et r.morse - la petit industrie moderne et le développement .T1.

b-*Les Rapports et Seminaries :*

1-Abd el kader woubeidi , « commerce extérieur en algerie et son encadrement » **,** mutation n=9, 1995.
2-ALGEX " Guide de l'exportateur algérien"،2000.
3-ALGEX ،" Comment exporter"ماي،1988ملحق، 04.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

la promotion des exportations".

01. ، ملحق رقم1988 ماي 04،"

6-MINISTERE DU COMMERCE, « DOSSIER EXPORTATIONS HORS HYDROCARBURES », juillet 2000.

7-Ministère de PME / PMI – Rapport sur l'état des lieux du Secteur de la PME / PMI.

8-Rachid sekak , « Reforme et libération des mouvement de capitaux », mutation n=2 juillet, 1995 .

c- Les Sites Internet

1- http:/ WWW.IRZQUE.COM

2- http:/ www.pmeart-dz.org/ar/ donnés économique.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

الملحق رقم(01): تطور تعداد المؤسرات الـ
.(2001 -2006)

نوعية المؤسسات ص.م	2001	2002	2003	2004	2005	2006	معدل التطور 2002 %	معدل التطور 2003 %	معدل التطور 2004 %	معدل التطور 2005 %	معدل التطور 2006 %
المؤسسات الخاصة	179 893	189 552	207 949	225 449	245 842	269 806	5,37	9,71	8,42	9,05	9,75
المؤسسات العامة	778	778	778	778	874	739	0,00	0,00	0,00	12,34	-15,45
الصناعة التقليدية	64 677	71 523	79 850	86 732	96 072	106 222	10,58	11,64	8,62	10,77	10,56
المجموع	**245 348**	**261 853**	**288 577**	**312 959**	**342 788**	**376 767**	**6,73**	**10,21**	**8,45**	**9,53**	**9,91**

المصدر: وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ،نشرية المعلومات الإقتصادية لقطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ،العدد 10 ،2006

معدل الآطوة(ن+1) = (عدد مؤسسات لسنة (ن+1) – عدد مؤسسات السنة (ن))/ عددمؤسسات السنة (ن).

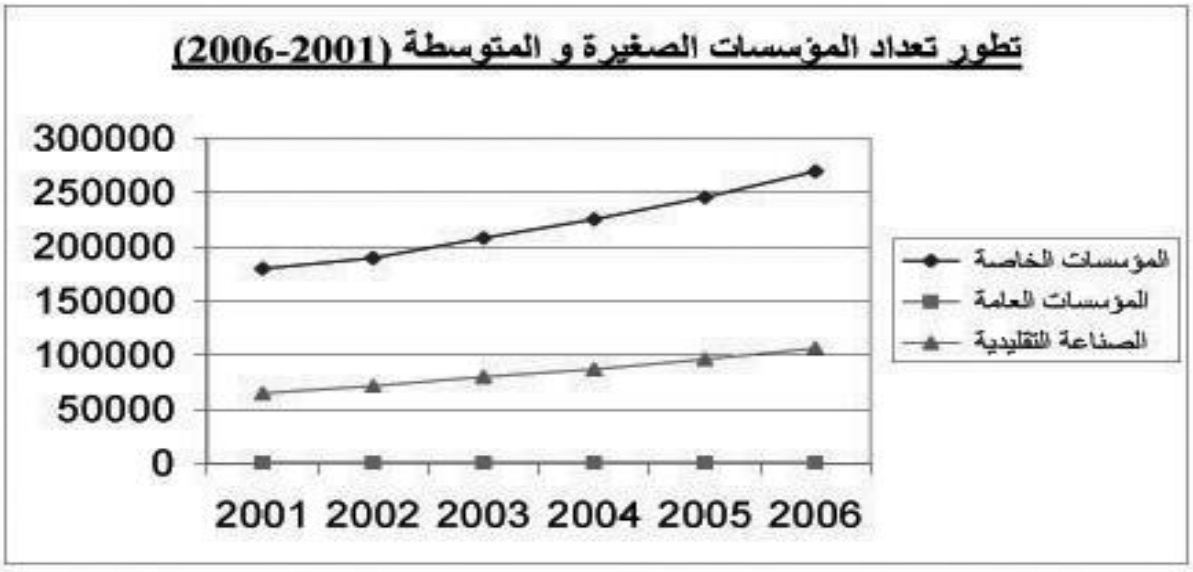

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

الملحق رقم(02): توزيع المؤسسات الـ

مجموعات الشعب	عدد م.ص.م للقطاع الخاص	النسبة	ملاحظات
خدمات	123 782	45.88 %	- النقل و المواصلات - التجارة - الفندقة و الإطعام - خدمات للمؤسسات - خدمات للعائلات - مؤسسات مالية - أعمال عقارية - خدمات للمرافق الجماعية
البناء و الأشغال العمومية	90 702	33.62 %	- البناء و الأشغال العمومية
الصناعة	51 343	19.03 %	- المناجم و المحاجر - الحديد و الصلب - مواد البناء - كيمياء- مطاط- بلاستيك - الصناعة الغذائية - صناعة النسيج - صناعة الجلد - صناعة الخشب والقلين و الورق - صناعة مختلفة
الفلاحة و الصيد البحري	3 186	1.18 %	- الفلاحة و الصيد البحري
خدمات ذات الصلة بالصناعة	793	0.29 %	- خدمات الأشغال البترولية - المياه و الطاقة - المحروقات
المجموع	269 806	100 %	

المصدر: وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ،نشرية المعلومات الإقتصادية لقطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ،العدد 10 ،2006 ،ص 36.

(٤١نسبة = عدد المؤسسات / المجموع) لكل شعبة نشاط .

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

الملحق رقم(03): التوزيع الولائي

	قطاع النشاط	م ص م للقطاع الخاص عام 2005	عام 2006				م ص م للقطاع الخاص عام 2006
			إنشاء	إعادة إنشاء	الشطب	الزيادة	
1	أدرار	2 076	286	20	16	290	2 366
2	الشلف	6 882	530	41	137	434	7 316
3	الأغواط	2 294	254	52	70	236	2 530
4	أم البواقي	2 321	254	59	24	289	2 610
5	باتنة	5 033	856	69	46	879	5 912
6	بجاية	10 167	1 198	61	114	1 145	11 312
7	بسكرة	2 937	368	202	274	296	3 233
8	بشار	3 462	232	38	50	220	3 682
9	البليدة	7 838	682	109	118	673	8 511
10	البويرة	4 076	633	30	56	607	4 683
11	تمنراست	1 281	181	12	22	171	1 452
12	تبسة	3 911	350	32	29	353	4 264
13	تلمسان	4 509	533	81	90	524	5 033
14	تيارت	3 978	295	16	3	308	4 286
15	تيزي وزو	13 170	1 295	144	175	1 264	14 434
16	الجزائر	30 257	2 699	315	399	2 615	32 872
17	الجلفة	3 715	341	39	15	365	4 080
18	جيجل	4 694	485	58	114	429	5 123
19	سطيف	9 968	972	278	130	1 120	11 088
20	سعيدة	2 648	196	11	8	199	2 847
21	سكيكدة	5 217	517	26	6	537	5 754
22	سيدي بلعباس	3 988	401	49	11	439	4 427
23	عنابة	6 660	560	46	33	573	7 233
24	قالمة	2 651	311	42	14	339	2 990
25	قسنطينة	7 499	981	145	186	940	8 439
26	المدية	3 354	491	63	84	470	3 824
27	مستغانم	3 769	451	47	34	464	4 233
28	المسيلة	5 065	403	38	6	435	5 500
29	معسكر	4 933	217	7	6	218	5 151
30	ورقلة	3 433	509	16	27	498	3 931
31	وهران	16 227	1 093	85	150	1 028	17 255
32	البيض	1 307	118	17	26	109	1 416
33	إليزي	697	108	4	15	97	794
34	برج بوعريريج	4 494	606	35	5	636	5 130
35	بومرداس	8 258	888	18	74	832	9 090
36	الطارف	2 433	185	22	22	185	2 618
37	تندوف	791	38	3	5	36	827
38	تسمسيلت	1 826	159	16	64	111	1 937
39	الوادي	2 602	262	26	60	228	2 830
40	خنشلة	3 200	290	61	23	328	3 528
41	سوق أهراس	2 897	240	33	32	241	3 138
42	تيبازة	8 111	1 117	127	206	1 038	9 149
43	ميلة	3 994	430	15	7	438	4 432
44	عين الدفلة	4 372	272	33	17	288	4 660
45	النعامة	1 792	135	18	8	145	1 937
46	عين تيموشنت	2 861	23810	11	32	217	3 078
47	غرداية	4 229	385	16	33	368	4 597
48	غليزان	3 965	307	16	14	309	4 274
	المجموع	**245 842**	**24 352**	**2 702**	**3 090**	**23 964**	**269 806**

المصدر: وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، نشرية المعلومات الإقتصادية لقطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، العدد 10، 2006، ص 36.

(الزيادة = الإنشاء + إعادة الإنشاء – الشطب).